2024 | 58

SEYASAT

سياسات

محور العدد: الحرب على غزة: وقائع نكبوية وسيناريوهات سياسية مفتوحة

- إعادة إنتاج النكبة في غزة/ محمد عودة
- نحو إستراتيجية فلسطينية جديدة تبدأ بوقف الحرب/ مهند عبد الحميد
- هندسة أعمار الغزيّين: حسم حرب المستقبل/ عبد الله زماري
- سؤال اليوم التالي للحرب وسيناريوهاته.. وماذا بعد؟/ أكرم عطا الله
- حدود التأثير والقدرات الروسية في مسألتي وقف العدوان على غزة وما يليه من تسويات / علاء أبو عامر
- ثورة الأكاديميا والحراكات الدولية المناصرة لفلسطين: السياق والتداعيات/ محمد أبو دقة
- حرب غزة.. بين القوة الناعمة والدبلوماسية العامة والفرص الكبرى/ رمزي الطويل
- رأس المال الاجتماعي في ظل الحرب: حالة قطاع غزة/ زكريا السرهد

سياسات دولية

- التوظيف الواقعي لدول الأغلبية العالمية في إنهاء الهيمنة الأميركية/ عوض سليمية

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

SEYASAT

فصـــــلية تـصـــــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

مدير التحرير: أكرم مسلّم

هيئة التحرير

د. عبد الله النجار، د. محمد عودة، د. عاطف أبو سيف

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد «سياسات» الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٥٨) أيـــار ٢٠٢٤

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: مطبعة «الأيام».

صورة الغلاف: التدمير الممنهج: مشهد من جباليا يوم ١١ تشرين الثاني. (رويترز)

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٥
- إعادة إنتاج النكبة في غزة/ محمد عودة ٩
- نحو استراتيجية فلسطينية جديدة تبدأ بوقف الحرب/ مهند عبد الحميد ١٩
- هندسة أعمار الغزيّين: حسم حرب المستقبل / عبد الله زماري ٣١
- سؤال اليوم التالي للحرب وسيناريوهاته.. وماذا بعد؟ / أكرم عطا الله ٣٦
- حدود التأثير والقدرات الروسية في مسألتي وقف العدوان على غزة وما يليه من تسويات/ علاء أبو عامر ٤٣
- ثورة الأكاديميا والحراكات الدولية المناصرة لفلسطين: السياق والتداعيات/ محمد أبو دقة..... ٥٥
- حرب غزة.. بين القوة الناعمة والدبلوماسية العامة والفرص الكبرى/ رمزي الطويل..... ٦٦
- رأس المال الاجتماعي في ظل الحرب: حالة قطاع غزة/ زكريا السرهد ٨١
- دور المساءلة والمواطنة في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في ظل الحرب/ محمد أبو عمشة و وسيم أبو شمس ٩٩
- التوظيف الواقعي لدول الأغلبية العالمية في إنهاء الهيمنة الأميركية/ عوض سليمية..... ١٢٢
- قراءة في كتاب "العدالة للبعض" لنورا عريقات.. عن تجلّيات المحو القانوني للمجتمع السياسي الفلسطيني (قراءة: يوسف الشايب)..... ١٤١
- المكتبة ١٤٧

نام الجميع ليلةَ السادس من أكتوبر ٢٠٢٣، فيما بدا وكأن "كل شيء هادئ على الجبهة الفلسطينية"، إذا ما استعرنا بقليل من التحوير عنوان رواية إريك ريماك عن الأسابيع الأخيرة من الحرب العالمية الأولى.

كانت المسألة الفلسطينية قد تحولت إلى موضوع "مفاوضات" إسرائيلية داخلية بين المتطرفين "العقلانيين" والمتطرفين "الكهانيين" الغيْبيين. عناصر الخلاف الإسرائيلي الداخلي تركّزت حول: كَم نَضُم؟ ومتى نضم؟ وما هي الحدود الممكنة لتقسيم الأقصى زمانياً، مسألة التوقيت والكيفية؟ كم نقتطع من الأموال الفلسطينية؟ وتحت أي ذريعة؟

يمكن أن نضيف أكثر للتدليل على زمن "الاحتلال السعيد": الجغرافيا المخصصة للدولة الفلسطينية في الضفة الغربية "يرعاها" الاستيطان الرعوي و"شبيبة التلال"، أما الديمغرافيا فقد أَحكم الجيش هندستها بالقمع الخشن والتصاريح الناعمة داخل فقاعة "السلام الاقتصادي"، وسيادياً كان السؤال الإسرائيلي: ما هي حقاً ضرورة وجود سلطة فلسطينية حتى لو كانت شكلية تتجاوزها الوقائع؟ فها هي استراتيجية نتنياهو المتمثلة في الاستثمار العميق في الانقسام الفلسطيني عبر ضخ حقائب الدولارات لـثاني الشِقّين في غزة أورقت وأثمرت أيضاً.

أميركياً، تجر الإدارة الديمقراطية "قاطرة"

تطبيع إقليمية تُسقط منها "عربة" الدولة الفلسطينية الثقيلة على قلب سموترتش وبن غفير. أما الموقف الأوروبي فذيليّ كما كان دائماً.

خلاصة ذلك كان الطرف الفلسطيني، من المنظور الإسرائيلي، غير موجود، لا على "الطاولة" ولا على الأرض، ولا في المخيلة. منظومة الضبط تعمل بشكل يفاجئ حتى مهندسيها.

نام الجميع ليلةَ السادس من أكتوبر ٢٠٢٣، بمن فيهم نتنياهو، فيما بدا وكأن "كل شيء هادئ على الجبهة الفلسطينية"، لكن الجميع دون استثناء، بمن فيهم نتنياهو طبعاً، "فرك عينيه" صبيحة ٧ أكتوبر على واقع آخر، انهارت منظومة الضبط تماماً، فالجرافات وهي تجتاز أسلاك الجدار بين غزة و"غلافها"، أخذت في طريقها الوقائع والمفاهيم والاستراتيجيات كلّها التي بدت قبل ساعات عصية على التشكيك والكسر.

بعدها، أرادت إسرائيل أن تعيد بالقوة عجلة التاريخ إلى الوراء، إلى ٧ أكتوبر ليبدو كأن ما حدث لم يحدث. وحدَث أن حوّلت غطرسة القوة غزة إلى ركام، لكن جملة "الاجتيازات" التي بدأت على جدران غزة، مضت بعيداً إلى شوارع العالم وباحات جامعاته وأروقته السياسية ومنصات محاكمه.

سوف يسيل الكثير من الحبر لشرح ما حدث في أكتوبر، كما لا أحد يمكنه التنبؤ بمآلات الحروب، أما النهايات، هنا كما في أي مكان، فلن تكون رهناً بإرادة دولة الاحتلال.

في غزة واقع نكبوي مؤلم نرصده في عدد "سياسات" الحالي الذي أخرته الحرب، فيما نرصد التغيرات بأبعادها ومعانيها الاستراتيجية والسياسية، وما تفتحه من نوافذ نريدها مشرعة على الأمل.

يتضمن العدد ورقة بحثية لرئيس مجلس إدارة معهد السياسات العامة د. محمد عودة تحت عنوان "إعادة إنتاج النكبة في غزة"، يراجع فيها جذور التناقض بين المشروع الصهيوني وحقيقة وجود ديمغرافي أصلي وواسع وعميق في فلسطين، وكيفية التعاطي مع الفلسطينيين كعقبة، اتخذ التعامل معها مجموعة أشكال معقدة من الترحيل بين "خشن" و"ناعم"، رابطاً الحدث التاريخي بالحدث الآني المستمر على أرض قطاع غزة.

في السياق نفسه، يكتب المحلل السياسي مهند عبد الحميد، عن مُفترق ٧ أكتوبر وخلفياته السياسية على أكثر من مستوى، مركزاً على الحاجة إلى استراتيجية فلسطينية جديدة تبدأ بوقف الحرب، وتنتهي "بالخروج من عنق الزجاجة"، الأمر الذي يتطلب تفكيراً خلاّقاً من نوع جديد، يبدأ بمراجعة تعترف

بالأخطاء وعناصر الضعف والارتجال والتدخلات. "وصولاً إلى تحديد استراتيجية نضال تدمجنا في العالم وتضعنا في مركز الشرعية".

استئنافاً على الموضوع الديمغرافي المؤرق لمشروع التوسع الإسرائيلي، وارتباطاً بما يحدث في غزة، يقرأ الباحث عبد الله زماري ما يسميه "هندسة أعمار الغزيّين"، على طريق حسم حرب المستقبل، عبر إضاءات بالأرقام على حقيقة الارتفاع الواضح للقتل في فئات النساء والأطفال.

يظل سؤال اليوم التالي للحرب وسيناريوهاته الأكثر إلحاحاً على الساحة السياسية الدولية والإقليمية، حيث السياسة امتداد للحرب بشكل من الأشكال، وهذا ما يتصدى له الكاتب الباحث أكرم عطا الله على المستوى الفلسطيني، إذ "كيف يمكن تحويل المحنة إلى منحة؟" يسأل الكاتب، ليجيب فقط من خلال التأكيد على أهمية ولاية السلطة واعتبار الوجود الإسرائيلي في غزة وجوداً احتلالياً غير شرعي.

لم يكن انهيار منظومة الضبط فلسطينياً فقط، فقد أتاح توحش الحرب الإسرائيلية نشر الرواية الفلسطينية عبر وسائل التواصل غير التقليدية، مما أسفر عن ثورة في الأكاديميا الدولية وحراكات عالمية مناصرة لفلسطين، وهذا ما يقرأ الكاتب والدبلوماسي محمد أبو دقة سياقه وتداعياته.

حول تداعيات الحدث الفلسطيني على النظام الدولي، يقرأ الباحث والدبلوماسي علاء أبو عامر حدود التأثير والقدرات الروسية في مسألتي وقف العدوان على غزة وما يليه من تسويات، مركزاً في معالجته على سؤال ما إذا كانت روسيا "ستستغل النافذة المتاحة لها فلسطينياً لتقوم بالدور المطلوب المفقود منذ انهيار الاتحاد السوفيتي صديق الفلسطينيين؟".

وحول حرب غزة وارتداداتها العالمية على المستوى الشعبي تحديداً، يكتب الباحث في الدبلوماسية العامة رمزي الطويل عن الحرب "بين القوة الناعمة والدبلوماسية العامة والفرص الكبرى".

يقدم الباحث في السياسات العامة زكريا السرهد دراسة حول "رأس المال الاجتماعي في ظل الحرب: حالة قطاع غزة"، يعرف فيها بمفهوم رأس المال الاجتماعي، ويطبّقه على الواقع في غزة كاشفا كيف يلعب دوراً مهماً في التخفيف من آثار الحرب.

في سياق قريب، يبحث كل من د. محمد كمال أبو عمشة وأ. وسيم سمير أبو شمس في دور المساءلة والمواطنة في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في ظل الحرب.

ولأن المسألة الفلسطينية مشدودة إلى التغيرات الدولية، ويمكن القول إنها ضحية شكل النظام الدولي الحالي، نقرأ في دراسة د. عوض سليمية آفاق التغيرات في هذا النظام تحت عنوان: "التوظيف الواقعي لدول الأغلبية العالمية في إنهاء الهيمنة الأميركية".

يُختتم العدد بقراءة ذات صلة بحرب الإبادة على غزة أنجزها الصحافي يوسف الشايب لكتاب "العدالة للبعض" للمحامية نورا عريقات، الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت ورام الله، الذي يركز على تجلّيات المحو القانوني للمجتمع السياسي الفلسطيني والتعاطي العالمي المسيّس معه.

إعادة إنتاج النكبة في غزة

د. محمد عودة*

بدأت مخططات تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي، فأول ظهور لخطة تُحوّل النوايا إلى برنامج عمل تمثل بإقرار الوكالة اليهودية "التي ترأسها، في حينه، دافيد بن غوريون"، الخطة **(داليت) بتاريخ ١٩٤٨/٣/٣** بعد عجز المقاومة المحلية عن الصمود في مناطق الشمال والجليل، وكانت الخطة تهدف إلى تهجير الفلسطينيين قسرا من كل فلسطين التاريخية.

استخدمت هذه الخطة - التي نشرها المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي عام ١٩٥٩ في مجلة ميدل إيست فوروم البريطانية، وأعاد نشرها في العام ١٩٦٢ كما نشرها في العام ١٩٨٨ في مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية - مصطلح التطهير العرقي (Ethnic cleansing)، وكما هو معروف عادت الخطط إلى الأدراج بعد اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩. فهل وجدت إسرائيل الفرصة لتنفيذ خطة التهجير ابتداء من قطاع غزة؟

كان هدف الحركة الصهيونية أن تكون إسرائيل منذ إنشائها في العام ١٩٤٨ دولة ذات أغلبية يهودية، وقد تحقق ذلك في البدايات نتيجة ارتكاب المجازر التي أدت إلى إشاعة الخوف وطرد مئات آلاف الفلسطينيين قسراً، حيث تم تهجير نحو ٧٥٠٠٠٠ مواطن فلسطيني بالقوة العسكرية وإجبارهم على ترك منازلهم وقراهم الأصلية.

* رئيس مجلس إدارة معهد السياسات العامة.

وفي صيف العام ١٩٦٧، احتلت إسرائيل باقي أراضي فلسطين التاريخية ما أدى لحركة نزوح شرقاً نحو الأردن، شملت الآلاف من لاجئي النكبة الذين كانوا يقيمون في المخيمات في ذلك الوقت.

استمرت إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ في تنفيذ استراتيجيات التهجير القسري وحرمان العديد من الفلسطينيين من العودة، وواصلت سياسات التهجير المنهجة، بالإبعاد خارج حدود فلسطين التاريخية، والطرد من الأرض ووضع اليد عليها وهدم المنازل، وسحب هويات المقدسيين... .

كانت إسرائيل تطمح دائماً إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية، وأقل عدد ممكن من الفلسطينيين. كان قطاع غزة في قلب هذا الطموح، وهذا ما ناقشته وثائق وزارة الخارجية البريطانية، تحت مسمى مشروع **«خطة لسيناء»**[١] التي اقترحتها إليزابيث مونوريو- رئيسة قسم الشرق الأوسط في مؤسسة الإيكونيميست في ١٣ كانون الأول عام ١٩٥٦، وشملت ضم جزء من سيناء، وقطاع غزة، وجزيرتي تيران وصنافير، وجزء من الأردن لإنشاء منطقة عازلة بين مصر وإسرائيل، وتأمين تدفق النفط من الشرق الأوسط إلى الغرب.

كشفت الوثائق البريطانية مزيداً من **خطط إخفاء قطاع غزة وإزالته عن الخارطة الجغرافية** تحت مبررات إقامة منطقة آمنة أو عازلة تفصل إسرائيل عن جيرانها العرب، والمقصود الأردن ومصر، فقد طرح اللورد ريتشارد وود، عضو البرلمان البريطاني في العام ١٩٦٨ خطة أسماها **«خطة لإدارة شبه جزيرة سيناء وتنميتها»**[٢]. ووفق الخطة، فإن المنطقة تمتد من البحر المتوسط إلى خليج العقبة، ومن قناة السويس إلى حدود سيناء مع إسرائيل. ويتراوح عرض المنطقة بين ٣٠ و٩٠ كيلومتراً، وطولها بين ١٠٠ و١٥٠ كيلومتراً، وفي حال إنشاء هذه المنطقة «سوف يختفي قطاع غزة داخل إسرائيل».

ما زالت مخططات تهجير المواطنين الفلسطينيين من أرضهم - التي تأتي بالتوازي مع سياسة الإحلال والتوسع الاستيطاني القائمة على أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية - على طاولة صانع القرار في إسرائيل منذ العام ١٩٤٨، ويستحضرها قادة الاحتلال في جميع المناسبات.

ما يجري الآن

ما زال شبح التهجير الجماعي والقسري يخيم على أكثر من ٢,٣ مليون نسمة في قطاع غزة، مع قصف إسرائيلي عشوائي مدمر ومستمر منذ ٧ تشرين الأول، أدى إلى

استشهاد أكثر من ٣٥,٠٠٠ مواطن، وأجبر الأحياء منهم على الفرار جنوباً، بسبب حجم الموت والدمار والأزمة الإنسانية وتدمير البنية التحتية الشامل وفقدان سبل الحياة الطبيعية، الذي كان وما زال تحت غطاء دولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، فعندما أعلن نتنياهو «حالة الحرب»، وهو الأمر الذي تبنته حكومته في اليوم التالي، تلقى من الولايات المتحدة وحلفائها الدعم السياسي والعسكري فوراً لتبدأ آلة العدوان الوحشي بتحويل قطاع غزة إلى أنقاض، والطلب من سكان القطاع المحاصر مغادرته على الفور، هذا الوضع دفع عدداً من الوزراء والمسؤولين والجنرالات الإسرائيليين السابقين والحاليين إلى إحياء بازار التنافس على تحديد مجموعة «الأهداف» المطلوب تنفيذها من هذه الحرب، ووصلت الاقتراحات إلى مستويات أكثر تطرفاً، تقترح إلقاء قنبلة نووية على سكان قطاع غزة. في الوقت الذي اقترحت فيه وزيرة الاستخبارات العسكرية **غيلا غملئيل**[٣]، تهجير المواطنين الفلسطينيين إلى خارج القطاع، رافضة فكرة استئناف سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على قطاع غزة.

انطلاقاً من هذه الأيديولوجيا المتطرفة، أعلن **نتنياهو**[٤] في مؤتمر صحافي بتاريخ ٢٨ تشرين الأول، عن موافقة أعضاء مجلس الحرب (الكابينيت) على الانتقال إلى المرحلة التالية من العدوان على غزة، لاستكمال سياسة الأرض المحروقة التي ينتهجها. فالأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية المدنية (بما فيها: المراكز الصحية، مرافق المياه، الصرف الصحي، مباني الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، خطوط الاتصالات، المدارس والمرافق التعليمية، المساجد والكنائس. فضلاً عن الهجمات المميتة على الصحافيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، إلى جانب توقف معظم المستشفيات عن العمل بشكل كامل) دفعت أكثر من مليون وسبعمائة ألف نسمة إلى النزوح من المناطق الشمالية إلى جنوب قطاع غزة.

جاءت هذه السياسة التدميرية وحرب الإبادة الجماعية الهادفة إلى تهجير المواطنين قسراً من مناطق سكنهم في شمال قطاع غزة إلى جنوبه تمهيداً لتهجيرهم خارج حدود القطاع إلى الأراضي المصرية. فقد كشف موقع The Times of Israel[٥] بتاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠٢٣ عن ورقة مفاهيمية، تحمل تاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠٢٣، صادرة من وزارة المخابرات الإسرائيلية تقترح تهجير ٢,٣ مليون نسمة من مواطني قطاع غزة إلى شبه جزيرة سيناء المصرية.

وعلى الرغم من إنكار نتنياهو الورقة باعتبارها «ورقة مفاهيمية» افتراضية، فإن استنتاجاتها الواقعية بدت واضحة على تقسيمات الخارطة التي يلقيها جيش الاحتلال على المواطنين لإجبارهم على ترك منازلهم والتوجه إلى نقاط مؤقتة، استمراراً في دفعهم نحو مدينة رفح على الحدود مع مصر، الأمر الذي ترافق مع كشف إسرائيل عن نيتها إنشاء «منطقة عازلة» في قطاع غزة بعد الحرب دون تحديد مساحة أو مكان هذه المنطقة.

ففي مقابلة إذاعية بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٣، قال وزير التراث الإسرائيلي عميحاي **إلياهو**[٦]، وهو عضو في حزب "أوتسما يهوديت" (القوة اليهودية)، ومن الائتلاف الحاكم في إسرائيل: «إن إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة سيكون أحد الخيارات أمام إسرائيل».

لقد أوضحت إسرائيل في هجماتها القاتلة وحرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها بحق الفلسطينيين، أنها تنفذ خطط تهجير قسري كبرى للمواطنين من شمال القطاع إلى جنوبه. تتبعها، بمزيد من الهجمات العسكرية التي تلحق أضراراً فادحة في الأرواح وتدمير كامل البنية التحتية، وصولاً إلى تحويل كامل أراضي قطاع غزة إلى منطقة يستحيل العيش فيها، وهي بذلك تعتقد أن من شأن هذه السياسة أن تدفع المواطنين إلى الهجرة من القطاع بشكل قسري أو طوعي، وبالتالي تكون حكومة اليمين المتطرفة قد أنجزت الجزء الأول من خطتها، تمهيداً للانتقال إلى إنجاز الجزء الثاني القاضي بتهجير المواطنين من الضفة الغربية باتجاه الأردن.

وكان قد تحدث رئيس الوزراء السابق **أرييل شارون**[٧]، علناً عن الفكرة مرات عدة، مدعيا أن الأردن يمكن أن يكون وطناً بديلاً، لأن العديد من الأردنيين هم بالأساس من أصول فلسطينية. في هذا السياق، نبه **مروان المعشر**[٨]، إلى أن أقوال شارون (التي كانت ذات يوم هامشية) أصبحت الآن حاضرة وتناقش على شكل واسع داخل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الحالي الذي يضم وزيرين – هما سموتريتش وبن غفير، وكلاهما لا يؤمن فقط بأن الضفة الغربية وغزة تنتميان إلى إسرائيل، وإنما أيضاً أن الفلسطينيين الذين يعيشون فيهما ليس لهم الحق في ذلك، وقد ورد نصاً في خطة **الوزير سموتريتش**[٩] التي أطلق عليها اسم «**أمل واحد – برنامج الحسم الإسرائيلي**»، أن نموذج حل «الدولتين لشعبين قد أدى بإسرائيل إلى طريق مسدود»، وأن حق تقرير المصير في المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن هو «حق يهودي»، واعتبر المتطرف سموتريتش أن الفلسطينيين أمامهم بديلان أساسيان: الذين يقبلون التخلي عن تطلعاتهم القومية يمكنهم البقاء والعيش

كأفراد في «الدولة اليهودية»، كمواطنين من الدرجة الرابعة والخامسة، والذين يختارون عدم التخلي عن طموحاتهم الوطنية سيحصلون على مساعدات للهجرة إلى إحدى الدول العديدة التي يدرك فيها العرب طموحاتهم الوطنية، أو إلى أي وجهة أخرى في العالم.

ويتوافق العميد السابق في جيش الاحتلال **أمير أفيفي**[١٠] مع مواقف سموتريتش المتطرفة، خلال مقابلة على قناة الـــ BBC بتاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠٢٣. فقد دعا العميد السابق المواطنين في قطاع غزة إلى أن ينتقلوا جنوباً إلى شبه جزيرة سيناء»، وهو الموقف نفسه الذي أطلقه السفير الإسرائيلي السابق في الولايات المتحدة (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، **داني أيالون**[١١] على قناة Sky News بتاريخ ١٧ تشرين الأول، بالقول **«شعب غزة يجب أن يُخلوا منازلهم» و «يتعين على مصر قبولهم»**. وتحت حجج الحفاظ على المدنيين وإبعادهم من مناطق الحرب. نشر **معهد مسغاف للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية** - وهو مركز أبحاث إسرائيلي، يترأسه مائير بن شبات، رئيس أركان في العام ٢٠١٧ وكان سابقاً مسؤولاً كبيراً في الشاباك - ورقة بحثية بتاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠٢٣، تفيد بأن أحداث ٧ تشرين الأول منحت إسرائيل «فرصة فريدة ونادرة حالياً لإخلاء قطاع غزة بأكمله».

لم يمنع وقف إطلاق النار المؤقت الذي استمر سبعة أيام، خطط إسرائيل الهادفة إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم، والمؤشرات **كانت تؤكد** نية إسرائيل استئناف عدوانها على غزة بعدما انتهت الهدنة.

فقد نشرت صحيفة The Wall Street Journal [١٢]بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٣، تقريراً، كشف عن نقاش يدور بين المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين محوره، طرد مئات الآلاف من قطاع غزة إلى سيناء، وطرد الآلاف إلى دول مثل تركيا وقطر وإيران وروسيا ولبنان مستوحاة من اتفاق ما بعد حصار بيروت ١٩٨٢ الذي توسطت فيه الولايات المتحدة آنذاك.

في الإطار، مازال اليمين الإسرائيلي يردد المخططات الإسرائيلية الخاصة بتهجير مواطني الضفة الغربية باستمرار، ومنها خطة **تحويل الأردن**[١٣] إلى وطن بديل للفلسطينيين ومنح إسرائيل السيطرة الكاملة على أرض فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر.

يكرر قادة إسرائيل بانتظام كلما كان هناك ضغط دولي على إسرائيل لوقف توسعها الاستيطاني التطرق إلى «**خطة ألون**» التي سميت على اسم الوزير في حزب العمل، يیغال ألون، ودعت إلى ضم مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل بينما تصبح الأجزاء المتبقية جزءاً من الأردن.

أصبح لدى حزب الليكود الإسرائيلي وحلفائه خطة أكثر تطرفاً، وهي الحفاظ على الضفة الغربية بأكملها وتهجير الفلسطينيين إلى الأردن.

الموقف الأميركي

ورد في تقرير **لـمنظمة الديمقراطية من أجل العالم العربي**[١٤] نشرته المديرة التنفيذية سارة ليا ويتسون أن **«إدارة بايدن لا تعطي فقط الضوء الأخضر للتطهير العرقي - إنما تمول ذلك»**. «وأن الإدارة الأميركية تعمل على تسهيل الخطط الإسرائيلية القائمة منذ فترة طويلة لإخلاء غزة من السكان تحت غطاء المساعدات الإنسانية».

وتم تأكيد ذلك في حقيقة إرسال البيت الأبيض في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٣، طلباً إلى الكونغرس للحصول على تمويل تكميلي للسنة المالية الحالية، يشمل، من بين أمور أخرى، الدعم اللوجستي والبنية التحتية وغيرها من الدعم المادي لجعل إسكان الفلسطينيين النازحين من غزة ممكناً إلى البلدان المجاورة. وأشار بيان **البيت الأبيض**[١٥] بوضوح إلى أن «**هذه الموارد ستدعم النازحين والمدنيين المتضررين من «النزاع»، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية، وستلبي الاحتياجات المحتملة لسكان غزة الفارين إلى البلدان المجاورة**».

وهذا يتوافق مع تصريحات وزير الخارجية الأميركي **أنتوني بلينكن**[١٦] التي قال فيها «إن الولايات المتحدة تجري محادثات مع مصر وإسرائيل لإنشاء «**ممر إنساني في شبه جزيرة سيناء المصرية للمدنيين الفارين من غزة». بعبارة أخرى، الطلب التكميلي مقروناً بالتصريحات المبطنة لوزير الخارجية الأميركي بلينكن ليس له تفسير إلا إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل للمضي قدماً في خطتها تهجير الفلسطينيين خارج قطاع غزة**.

وفي تقريره لصحيفة «**إسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٢٣**،[١٧] عن مبادرة جديدة قُدمت إلى الكونغرس الأميركي تدعو إلى اشتراط ربط المساعدات الأميركية لكل من (مصر والعراق واليمن وتركيا) بقبول عدد معين من اللاجئين من قطاع غزة.

عُرض الاقتراح على هذه الدول من شخصيات رئيسة في مجلسي النواب والشيوخ من كلا الحزبين. ويشرح المقترح في إحدى فقراته أن «الحل الأخلاقي الوحيد لسلامة المدنيين في قطاع غزة هو ضمان فتح مصر حدودها والسماح للاجئين بالفرار... **تقدم حكومة الولايات المتحدة لمصر نحو ١,٣ مليار دولار من المساعدات الخارجية، ويمكن**

تخصيص هذه الأموال للاجئين من غزة الذين سيسمح لهم بدخول مصر»... وتكشف الخطة أيضاً، أن مصر يجب ألا تتحمل العبء بأكمله، لكن يجب على دول المنطقة الأخرى المشاركة. «يتلقى العراق واليمن نحو مليار دولار من المساعدات الخارجية الأميركية، وتتلقى تركيا أكثر من ١٥٠ مليون دولار. وهذه البلدان لديها عدد كبير بما يكفي من السكان ليتمكنوا من قبول اللاجئين الذين يضيفون ما يصل إلى أقل من ١٪ من سكانها».

جميع هذه السيناريوهات تهدف إلى وضع حل الدولتين جانباً، وفرض ما يسمونه الحل «**الإبداعي**» للصراع أو حل الصراع بتقليص الديموغرافيا في الضفة الغربية، وتوطين مواطني قطاع غزة في سيناء، وهو جوهر التفكير الصهيوني القائم على تهجير الفلسطينيين من أرضهم التاريخية وإنشاء «وطن قومي لليهود» خالٍ من الفلسطينيين.

المواقف الأوروبية

على الرغم من تبعية الموقف الأوروبي في بداية العدوان كلياً للولايات المتحدة، على المستوى السياسي والإعلامي وما تبعه من إمدادات عسكرية لإسرائيل، فإنه نتيجة ضغط الرأي العام الشعبي العالمي، والحراك الرسمي والشعبي الفلسطيني في الداخل والخارج، والمجازر التي تحدث في قطاع غزة، والصمود الشعبي، بدأت تتبدل المواقف لتصبح أبعد عن الدعم العلني لإسرائيل.

لذلك تتفاوت المواقف الأوروبية بين رفض التهجير القسري علناً، والاستعداد لاستقبال الراغبين في الهجرة الطوعية أو لدواع إنسانية أو طبية. خاصة أن بعض الدول اتخذت قرارات وقامت بإجراءات تحضيراً لاستيعاب أعداد من المهجرين الغزيين، علاوة على أن البعض أرسل سفناً تنتشر بين العريش وقبرص في انتظار وقف إطلاق النار أو هدنة إنسانية.

الموقف العربي

أجمع قادة الدول العربية والإسلامية في قمة الرياض المنعقدة بتاريخ ١١ تشرين الثاني (القمة العربية والإسلامية غير العادية) على رفضهم القاطع خطط التهجير القسري لسكان غزة أو الضفة أو القدس الشرقية، إلى خارج أرضهم، بكل صوره، مشددين على أن ذلك جريمة حرب دولية تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن نتائجها. وشدد الرئيس **محمود عباس**[١٨] في كلمته على الرفض التام للحلول العسكرية والأمنية في قطاع غزة مؤكدا أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين.

وباستثناء بعض الحالات الطبية الطارئة ترفض القيادة المصرية رفضاً قاطعاً استقبال اللاجئين الفلسطينيين، وترى أن ذلك من شأنه أن يساعد على تصفية القضية الفلسطينية. هذه الضغوط لم تتوقف، ففي العام ٢٠٠٨ عرضت إسرائيل مبادلة ما مساحته ٦٠٠ كيلومتر من الأراضي في سيناء لنقل الفلسطينيين من غزة إليها، مقابل ٦٠٠ كيلومتر بجوار منطقة العوجا، الأمر الذي طرح مرة أخرى في العام ٢٠١٤ ورفض، واستمرت مصر برفض تهجير الفلسطينيين من غزة أو من الضفة الغربية، مؤكدة «أن الأمرَ يُعد خطاً أحمر بالنسبة لمصر».

أفاد وزير الخارجية المصري سامح شكري بأن القيادة الإسرائيلية تريد أن تظهر عملية النزوح وكأنها تحدث بشكل طوعي، وليس نتيجة الاستهداف العسكري العنيف.

في السياق، أعلنت الأردن، أن «أي محاولات لتهجير الفلسطينيين من غزة أو الضفة الغربية يعتبر بمثابة إعلان حرب».

يحتاج موقف كل من مصر والأردن الرافض للتهجير إلى تدويل وحشد المزيد من المواقف العالمية المساندة والضاغطة على واشنطن للتراجع عن سياسة التساوق مع مخططات نتنياهو، الدافعة بالمنطقة برمتها نحو دوامة عنف لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

السيناريوهات المحتملة

- **السيناريو الأول:** استمرار العدوان الإسرائيلي واستخدام القوة المفرطة والعنف العسكري بجميع أشكاله وتدمير سبل الحياة، على أمل أن يدفع الوضع المأساوي مواطني غزة، للاندفاع عبر الحدود الفلسطينية المصرية طلباً للنجاة بحياتهم، وهو احتمال وارد، إنما بنسب قليلة بسبب حاجة قوات العدوان إلى وقت أطول لاستكمال الإبادة الجماعية، والحراك السياسي الدولي والأميركي، إلى جانب الخسائر البشرية للجيش الإسرائيلي والوضع الداخلي السياسي والاجتماعي.
- **السيناريو الثاني:** وقف إطلاق نار قريب في ما لا يزال الناس في الشمال والجنوب قادرين على الصمود، وبحسب الاتفاق الناتج عن وقف إطلاق النار، وإذا ما كان يشمل تسكين النازحين وسرعة توفير الماء والكهرباء والعلاج ومن ثم التعليم، (وهنا لا نتطرق لصمود المقاومة وموضوع الأسرى، حيث سيتضمنه الاتفاق). في جميع الأحـوال إذا كان هذا السيناريو مرجحاً، يبقى التهجير الإنساني للجرحى وعائلاتهم قائما وكذلك الهجرة الطوعية لمن استطاع إليها سبيلا، في حال كانت سبل العيش

أصبحت مستحيلة للمواطن وعائلته، بفقدانه بيته وعمله ومصدر رزقه، علما أن البطالة بين الشباب كانت متفشية قبل ٧ تشرين الأول.

التوصيات

- تعزيز صمود المواطنين في القطاع من خلال استمرار إمدادهم بالمواد الغذائية، الملابس، مياه نظيفة للشرب، الأدوية، المستشفيات الميدانية، وحدات الدم، ووحدات سكنية مؤقتة. وحدات صحية، خيام، بحيث تسمح لهم بالبقاء منتشرين على كامل تراب غزة وليس على شكل مخيمات لاجئين.
- مقاومة التهجير القسري ودعـوة المواطنين في القطاع إلى مقاومة سياسات الاحتلال وإغـراءات الدول الغربية الهادفة لتهجيرهم من أرضهم، وتحذيرهم من التوجه نحو السفن المنتشرة في البحر المتوسط، تحت حجج تقديم العلاج لأن من شأن هذه الخطوة أن تحولهم إلى لاجئين جدد وستمنعهم إسرائيل من العودة للقطاع مرة أخرى.
- تشجيع العودة المعاكسة عبر الأردن ومصر إلى قطاع غزة والضفة الغربية ولو بأعداد رمزية، رداً على سياسات حكومة اليمين المتطرفة.
- بدء التخطيط لخطوات أولية لمشاريع إعادة بناء وحدات سكنية وترميم ما يصلح للسكن، مما يوفر مساكن وفرص عمل للعاطلين من بداية العدوان وما قبل ذلك.
- استمرار العمل على الساحة العربية عموماً لتحشيد الدعم، خصوصاً في ضوء أن المخططات الإسرائيلية تتناقض مع الاتفاقيات مع الأردن ومصر.
- استمرار العمل على الساحة الدولية، نحو حشد المزيد من المواقف الدولية (كتلة دولية ضاغطة) لوقف حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.
- ممارسة الدبلوماسية الشعبية والعامة من خلال حث أنصار الحق الفلسطيني والجاليات العربية والإسلامية وأحرار العالم، على الحشد الجماهيري وتنظيم التظاهرات للضغط على حكومات بلادهم لوقف العدوان على قطاع غزة، ووقف التهجيري القسري.
- التوجه إلى المحاكم الدولية وتقديم شكاوى دولية ومحلية ضد إسرائيل وقادتها العسكريين والأمنيين، على اعتبار أن سياسة التهجير والإبادة الجماعية هي جرائم حرب بموجب القانون الـدولي، ومخالفة صريحة لاتفاقية منع الإبادة الجماعية.

الهوامش

1 https://www.bbc.com/arabic/articles/cjqpn151q7go?at_medium=RSS&at_campaign=KARANGA
2 https://www.bbc.com/arabic/articles/cjqpn151q7go?at_medium=RSS&at_campaign=KARANGA
3 https://www.alhurra.com/israel/2023/11/20/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A74
https://www.theguardian.com/world/2023/oct/28/netanyahu-declares-a-second-war-of-independence-as-fears-for-gazans-grow
5 https://www.timesofisrael.com/intelligence-ministry-concept-paper-proposes-transferring-gazans-to-egypts-sinai/
6 https://www.france24.com/en/middle-east/20231108-from-outrage-to-hate-in-the-wake-of-october-7-israel-s-far-right-seeks-to-extend-its-influence
7 https://carnegieendowment.org/2023/11/21/jordan-s-redline-on-admitting-palestinians-is-unlikely-to-change-pub-91077
8 https://carnegieendowment.org/2023/11/21/jordan-s-redline-on-admitting-palestinians-is-unlikely-to-change-pub-91077
9 https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/middle-east/155180-170911-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-10 https://twitter.com/BBCNewsnight/status/1712965276776407303
11 https://twitter.com/skynews/status/1714176384778551769
12 https://www.wsj.com/world/middle-east/israel-considers-how-to-remove-threat-of-hamas-fighters-in-gaza-062f01b4
13 https://www.aljazeera.com/news/2010/7/4/jordan-is-not-palestine
14 https://dawnmena.org/us-congress-reject-bill-to-support-forced-israeli-displacement-of-palestinians-to-third-countries/
15 https://new.thecradle.co/articles-id/11534
16 https://edition.cnn.com/2023/10/25/middleeast/arabs-rally-palestinians-gaza-exodus-mime-intl/index.html
17 https://www.israelhayom.com/2023/11/29/senior-us-lawmakers-review-plan-that-conditions-aid-on-arab-countries-receiving-gazans/
18 https://arabic.rt.com/middle_east/1511662-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-

نحو استراتيجية فلسطينية جديدة تبدأ بوقف الحرب

مهند عبد الحميد*

تعتبر الزلازل أشد الكوارث التي تُصيب البشر خطورةً، وهنا يجوز تشبيه الكارثة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بزلزال مجلجل، تتواصل ارتداداته منذ سبعة أشهر ولّما تتوقف بعد. ينتج الزلزال عن إطلاق طاقة مخزنة في القشرة الأرضية، مما يؤدي إلى حدوث موجات زلزالية تؤدي بدورها إلى دمار. الانفجار والرد عليه كانا نتيجة تجاهل إسرائيل ضرورةَ إيجاد حل سياسي للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي المترافق مع استباحة الأرض والإنسان وممارسة القهر والإذلال والتطهير العرقي والحصار والقرصنة المالية والزحف الاستيطاني بلا حدود، علاوة على قوننة الاستباحة بمنظومة قوانين وبرامج أهمها (قانون القومية) وبرنامج حكومة نتنياهو بن غفير، اللذين اعتبرا أرض فلسطين الانتدابية ملكاً حصرياً للشعب اليهودي. وكانت صفقة القرن التي ساهم في بلورتها فريق من حكومة نتنياهو قد شطبت قضية اللاجئين واعتبرت القدس الموحدة عاصمةً لدولة إسرائيل، والاستيطان عملاً مشروعاً.

يقول يوسي بيلن: في الاتفاقيات الإبراهيمية، عرض نتنياهو «السلام مقابل السلام»، وإقامة جبهة إسرائيلية/ عربية في وجه إيران من جهة، وفي وجه منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) من جهة أخرى. كانت النية المعلنة هي إبقاء الفلسطينيين الأخيرين في الطابور والشرح لهم

*كاتب رأي فلسطيني

أن لا مفر أمامهم غير قبول كل شروط إسرائيل للسلام الدائم.[١]

في واقع الحال، تبنى نتنياهو ومعسكره والدولة سياسة الاستعداد لإبرام صفقات «سلام» مع معظم الدول العربية والإسلامية باستثناء فلسطين وقضيتها، متغافلين عن كونها جوهر الصراع في المنطقة، ومبررين موقفهم بأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي غير قابل للحل إلا وفق الرؤية العدمية الإسرائيلية النقيضة للرؤية الدولية لحل الصراع، التي تتلخص بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على جميع الأراضي المحتلة عام ٦٧ وعاصمتها مدينة القدس.

ساهمت إدارة ترامب والتواطؤ الدولي والصمت والتواطؤ العربي الرسمي وإبرام الاتفاقيات مع دولة الاحتلال في تمكين نتنياهو ومعسكره من استبعاد الحل السياسي مع الشعب الفلسطيني.

منذ أن صعد نتنياهو إلى سدة الحكم، اتبع سياسة تقويض مقومات الحل السياسي، لاسيما إقامة دولة فلسطينية (كتتويج للكيانية الفلسطينية) مستخدماً سياسة التوسع الاستيطاني المترافقة مع تطهير عرقي في القدس والأغوار وجنوب الخليل، وسياسة نزع صلاحيات السلطة ونقلها مرة أخرى إلى الإدارة المدنية.

اتبعت حكومات نتنياهو المتلاحقة سياسة شيطنة التحرر الفلسطيني والتعامل معه كإرهاب والمس بأهم رموزه «الأسرى والشهداء» ودمجهم بالإرهاب ومعاقبتهم بقرصنة مخصصاتهم المالية. كما اعتمدت سياسة فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية من خلال التكتيك الماكر «تقوية حماس في قطاع غزة وإضعاف السلطة في الضفة الغربية»، الأمر الذي تحدث عنه أكثر من مسؤول وكاتب وخبير إسرائيلي. وسياسة الحصار المالي حيث توقف دعم السلطة دولياً وعربياً باستثناءات قليلة.

أدت سياسة نتنياهو ومعسكره اليميني القومي ودولة الاحتلال والتواطؤ الأميركي معها إلى **تحولات عميقة**:

- اقتناع أكثرية الشعب الفلسطيني، خاصة الفئات الشابة بأن العملية السياسية ماتت، وأن برنامج المنظمة والسلطة السياسي المؤسس على حل الدولة الفلسطينية فشل ولم يعد مقنعاً. فقد انخفض تأييد حل الدولتين إلى ٣٣٪ بين الفلسطينيين [٢] وفي صفوف الشباب (أقل من ٣٠ عاماً) إلى نسبة أقل.
- «فشل» وتغييب حل الدولة الفلسطينية يعني إدامة الاحتلال وتكريس سيطرة نظام أبارتهايد استعماري ثيوقراطي يقوم على الاضطهاد والنهب والإذلال والقمع والأيديولوجيا التعصبية. حيث تحتدم التناقضات بين شعب تحت الاحتلال وهذا النظام، الأمر الذي

يعبر عنه بانفجارات عفوية وردات فعل شبابية (ظاهرة الطعن والدهس والعمليات الفردية) والبحث عن بدائل وخيارات أخرى.

- الفراغ الناجم عن تغييب الحل السياسي الذي ينهي الاحتلال، ملأه محور المقاومة والممانعة، الذي قدم خيار المقاومة المسلحة باعتباره خياراً «متاحاً» وبديلاً لسراب الحل، مما أدى إلى تعزيز قوة حركة حماس والجهاد الإسلامي ومنظمات أخــرى تعتمد المقاومة برنامجياً. وقد ساد خيار المقاومة في خطاب التنظيمات الإسلامية وبعض القوى اليسارية والنخب الثقافية والأكاديمية، كما ساد خيار المقاومة في الخطاب الإعلامي (الجزيرة والميادين والصحف والمواقع التي تدور في فلك المحور). ونجح في استقطاب فئات متزايدة وواسعة من الجيل الشاب (كتائب جنين ونور شمس وبلاطة وعرين الأسود في بلدة نابلس القديمة).
- لم يقدم محور المقاومة بساحاته المختلفة استراتيجية مقاومة لها أهداف مباشرة وأهداف قريبة وبعيدة، وأفعال وإجــراءات من شأنها تعديل ميزان القوى بمفهومه المتنوع لمصلحة حل سياسي قابل للتحقيق. وإنما خلط الأهداف مع بعضها البعض وتعامل مع هدف هزيمة المشروع الصهيوني مرة واحدة باعتباره هدفاً ممكناً وقريباً. هذا الخلط ينسجم مع التكتيك الإيراني الذي يستخدم المقاومة كورقة ضغط لتحسين موقع إيران الإقليمي في إطار علاقات السيطرة الأميركية على المنطقة، لهذا السبب جرى استبدال التحرر الفلسطيني الواقعي والمعترف به دولياً بتحرر جذري غير ممكن ومعزول وغير معترف به. وعندما ميزت «حماس» موقفها بطرح هدف مرحلي هو إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران، لم ينعكس ذلك على خطابها السياسي الداخلي والخارجي، أما في خطابها الإعلامي فقد بدا ذلك كمناورة وعلاقات عامة، فلم تجب «حماس» وتنظيمات المقاومة الأخرى عن سؤال: هل يمكن اعتماد المقاومة المسلحة شكلاً رئيساً للنضال الفلسطيني في ظل إغلاق كل الحدود العربية أمام المقاومة ومنع تزويدها بالسلاح والمال والدعم السياسي واللوجستي؟ وفي ظل وضع الضفة الغربية وقطاع غزة داخل قبضة أمنية إسرائيلية تعتمد أسوار فصل وبوابات إلكترونية وحواجز وكاميرات وبنوك معلومات وأجهزة تجسس وشبكة

عملاء وقوة قمع؟ لقد أعيد تبني أسلوب المقاومة المسلحة قبل أو دون التوقف عند تجربة الفصائل التي لجأت إلى المقاومة وتجربة الانتفاضة المسلحة في الضفة الغربية عام ٢٠٠٠- ٢٠٠٤، تلك التجارب التي أكدت بالملموس أنه لا يمكن اعتماد المقاومة كأسلوب رئيس أو وحيد دون أن تتعرض إلى التصفية الأمنية ودون تكبد الشعب والمقاومة خسائر فادحة. صحيح أن القانون الدولي يجيز لأي شعب تحت الاحتلال ممارسة كل أشكال النضال بما في ذلك النضال المسلح. وقد انتزعت «المنظمة» هذا الحق وجرى الاعتراف بها عالمياً باعتبارها حركة تحرر وطني وثورة ضد الاحتلال. لكن «المنظمة» انتقلت في انتفاضة ١٩٨٧-١٩٩٣ إلى الشكل السلمي (الانتفاضة الشعبية) بمحض إرادتها لأن هذا الشكل النضالي يُشرك قطاعات واسعة من الشعب في النضال ضد الاحتلال. إن تحديد أشكال النضال لا يقتصر على المشروعية فقط، ولا على تقديس شكل محدد، بل يستند إلى توفر المقومات الضرورية التي تجعل هذا الشكل مجزياً وناجعاً وقادراً على انتزاع المكاسب ومراكمتها وصولاً إلى الخلاص من الاحتلال.

من جهة أخرى، أكدت تجربة الحرب بين المقاومة ودولة الاحتلال المحترفة عسكرياً والمدعومة أميركياً وغربياً بلا حدود، أنها تؤدي إلى خسائر فادحة في البنية التحتية وفي صفوف الجهاز المقاتل وأرواح المدنيين. فلا يوجد تكافؤ في مثل هذه الحرب. كانت المقاومة تطالب دائماً بوقف إطلاق النار والدخول في هدنة بانتظار مواجهة جديدة وهدنة جديدة، وكانت دولة الاحتلال تفرض شروطها انسجاماً مع ميزان القوى الشاسع، خلافاً لانتفاضة ٨٧ التي نجحت في تحييد قوة دولة الاحتلال الغاشمة (الطيران والمدفعية والصواريخ).

كانت النتائج الفعلية لمعظم أعمال المقاومة بما في ذلك انتفاضة ٢٠٠٠ المسلحة في محصلتها سلبية ولم تحقق أي إنجازات، بل ألحقت خسائر فادحة بالمقاومين والمجتمع والحركة السياسية. وأكدت في الوقت نفسه أنه لا يمكن اعتماد المقاومة المسلحة كأسلوب رئيس للنضال الفلسطيني، كما لا يمكن اعتماد المواجهة العسكرية الشاملة أسلوباً رئيساً مع مؤسسة عندها فائض من القوة والسلاح والتقنيات الحربية المتطورة. ولا يمكن وصف القائلين إن استخدام المقاومة المسلحة يأتي في حالات دفاعية واضطرارية فقط، بـ«أنهم يجانبون الصواب».

الدولة في مركز الاستهداف

كان من المنطقي ألا تناصب دولة الاحتلال العداء للسلطة الوطنية والمنظمة اللتين تقبلان بحل سياسي معرف بالشرعية الدولية، وبأسلوب التفاوض والنضال السياسي والجماهيري اللاعنفي والدبلوماسي، وبمنع قوى المعارضة من استخدام سلاح المقاومة. غير أن حكومة نتنياهو اعتمدت سياسة «إضعاف السلطة وتقوية حركة حماس في قطاع غزة» كما تقول المراجعات الإسرائيلية بأقلام إيهود أولمرت، ويوسي بيلن، ورؤساء أجهزة أمنية وكتاب في مختلف الصحف الإسرائيلية. السبب الجوهري الذي يقف وراء اتباع تلك السياسة، هو قطع الطريق على صيرورة الكيانية الفلسطينية، ومنع إقامة دولة فلسطينية، انسجاماً مع فكر النظام الاستعماري الإسرائيلي وثقافته ومنظومة قوانينه.

يقول الكاتب والمؤرخ الإسرائيلي (آدم راز): على مدار ١٤ عاماً من حكمه، قاوم نتنياهو أي محاولة، عسكرية أو دبلوماسية، قد تؤدي إلى إنهاء نظام «حماس» في قطاع غزة، بل قدم المساعدة بطرق مختلفة، لقوتها العسكرية والسياسية المتنامية. نتنياهو هو الذي حول حماس من منظمة «إرهابية» ذات موارد قليلة إلى جسم شبه دولة، وذلك من خلال إطلاق سراح السجناء، والسماح بالتحويلات النقدية عبر المبعوث القطري، والموافقة على استيراد مجموعة واسعة من السلع، ومواد البناء، مع العلم أن الكثير منها ستكون مخصصة «للإرهاب». وليس لبناء البنية التحتية المدنية. كان هدف نتنياهو منع تقسيم أرض إسرائيل إلى دولتين.

يقول جوناتان يوريش، أحد مستشاري نتنياهو الإعلاميين والمتحدث باسم حزب الليكود: إن أحد إنجازات نتنياهو كان فصل غزة سياسياً عن الضفة الغربية. وقد تباهى بأن نتنياهو «حطم بشكل أساسي رؤية الدولة الفلسطينية في هذين المكانين». بدوره، قال رئيس الوزراء السابق إيهود باراك لإذاعة الجيش: إن الأشخاص الذين اعتقدوا أن نتنياهو ليست لديه استراتيجية كانوا مخطئين، استراتيجيته هي إبقاء حماس على قيد الحياة من أجل إضعاف السلطة الفلسطينية في رام الله.[٣٠] حتى ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣، بارك مؤيدو نتنياهو هذه الاستراتيجية اللامعة وأثنوا عليها، فأريئيل سيغل، اعتقد أنه في تفضيل حماس يوجد منطق استراتيجي واضح؛ يونتان أوريخ مستشار نتنياهو، اعتبر رعاية حماس وإمدادها بالأموال القطرية عملية ستؤدي إلى تحطيم حلم الدولة الفلسطينية. إيرز تدمر، من مفكري اليمين، اعتبر هذه العملية عملية نموذجية. غاليت ديستل اتبريان، أشار إلى أن: نتنياهو يريد «حماس» واقفة

على قدميها. وهو مستعد مقابل ذلك لدفع ثمن غير معقول.[٤]

نتنياهو لم يكن مغرماً بحركة حماس وإنما اتبع مواقف وسياسات خدمةً لاستراتيجيته في تدمير مقومات الدولة والكيان الفلسطيني في الفكر والممارسة، وكان من نتائج ذلك:

- **أولاً:** الإبقاء على الانقسام والتفكك الفلسطيني وتثبيت فصل قطاع غزة عن الضفة، والادعاء بأنه لا توجد قيادة واحدة تمثل الفلسطينيين وتستطيع الالتزام بأي اتفاق يتم إبرامه ومن ثم تطبيقه.
- **ثانياً:** الدفع نحو صعود «حماس» إلى موقع التمثيل ومركز القرار الفلسطيني، في الوقت الذي يتم فيه تعريفها «بأنها تنظيم إرهابي» يرفض الحل السياسي والاعـتراف بإسرائيل وحدودها، هذا الوضع سيسهل عملية التنصل الإسرائيلي من الحل السياسي واستحقاقاته.
- **ثالثاً:** تعلم دولة الاحتلال أنها ستكون قادرة على الحسم العسكري والأمني إذا ما اقتربت «حماس» من خطر التهديد.

إذا كانت أهداف نتنياهو واضحة، فإن السؤال هنا، ما هي أهداف حركة حماس التي تقف وراء قبولها تلك المقايضة؟ يجوز القول إن إضعاف السلطة والنظام الرسمي الفلسطيني يصب في مصلحة «حماس». وإن إقرار حكومة نتنياهو العملي بسلطة تملك قدرات عسكرية وتعتمد المقاومة أداةً لتحقيق أهدافها، من شأنه أن يعزز صعود حركة حماس ويضاعف من نفوذها الجماهيري داخل فلسطين وخارجها، ويمنحها تفويضاً شعبياً يجعلها تُنافس حركة فتح ومنظمة التحرير على التمثيل وصناعة القرار. تعتقد قيادة حماس أن تعزيز سلطتها في قطاع غزة يقود إلى الاستحواذ على السلطة المركزية في الضفة والقطاع والخارج. يلاحظ أن «حماس» بادرت إلى حرب ٢٠٢١ عملية «سيف القدس» تحت هدف الدفاع عن القدس والمسجد الأقصى، وهي أولى المعارك التي يستخدم فيها سلاح المقاومة في غزة دفاعاً عن الضفة الغربية. وفي تطور لافت، تحللت الحركة من ربط الهدنة في قطاع غزة بهدوء في الضفة الغربية، فقد لجأت إلى تنظيم مقاومة للاحتلال في الضفة الغربية وتحديداً في شمالها، ونجحت في خلخلة سيطرة السلطة في مخيمات جنين ونور شمس وبلاطة وبلدة نابلس القديمة.

من حق أي مواطن طـرح سـؤال حول استراتيجية «حماس» وبرنامجها الوطني، وما إذا كانت تتوافق مع البرنامج الوطني الفلسطيني الأكثر انسجاماً الذي عبرت عنه وثيقة إعلان الاستقلال، التي تبنت إقامة دولة مستقلة في حدود الرابع من حزيران عاصمتها مدينة القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين من خلال تطبيق قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وتحقيق المساواة للشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨.

تقول وثيقة حماس في العام ٢٠١٧: «تعتبر حركة حماس أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس - على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها - صيغة توافقية وطنية مشتركة».[٥] وفي الوثيقة نفسها، ترفض حماس الأساس القانوني لهذا الحل السياسي، ترفض قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرار التقسيم وتطرح التحرير الكامل لأراضي فلسطين التاريخية. هل يفهم من ذلك أن «حماس» توافق على البرنامج المشترك في الوقت الذي تحتفظ فيه ببرنامج خاص بها؟ يكشف خطاب «حماس» السياسي والإعلامي والدعويّ الداخلي والخارجي أنها لا تدعو ولا تتبنى البرنامج المشترك. وإنما على العكس، فأوراق مؤتمرات «وعد الآخرة» وآخرها قدم في العام ٢٠٢٣ تتحدث عن مرحلة ما بعد حسم الصراع، أي «ما بعد إسرائيل». كما إن مواقف معسكر المقاومة والممانعة (إيران، حزب الله، الحشد الشعبي، الحوثي) الذي تنتمي إليه «حماس» يتحدث عن حسم الصراع دون استراتيجية وبرامج ومهمات وميزان قوى قادر على تحقيق ذلك في مواجهة معسكر أميركي غربي يعتبر حليفاً استراتيجياً داعماً لإسرائيل. وفي الوقت الذي تُعَدّ فيه الدول التي تؤيد شطب إسرائيل على أصابع اليد الواحدة. بناءً على ما تقدم، فإن حماس قدمت موقفاً مزدوجاً كانت الكفة الراجحة فيه لبرنامجها الخاص، وقد كانت أمينة على ذلك.

سياق ٧ تشرين الأول

«كلما طال أمد الاستعمار؛ زاد احتمال أن يؤول إلى ثورة عنيفة على صعد كثيرة. كما يشير إلى ذلك تاريخ تمرد العبيد وثورات السكان الإصلانيين في الهند وأميركا وجنوب إفريقيا والجزائر بعد تحدي عقود من التلفيقات والسرديات المضادة».

يقول المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابه، ويضيف: «يعتمد حل هذا التناقض على مدى استعداد المستعمِر لقبول حقيقة أن الخاضعين للاستعمار لن يختفوا ولن يتخلوا عن نضالهم، وكلما اعترف المستعمِر بذلك؛ زاد احتمال السلم والانتقال من واقع كولونيالي إلى واقع «بعد كولونيالي»، وإذا رفض المستعمِر الاعتراف فسينفجر الوضع مراراً وتكراراً ولن يكون ٧ تشرين الأول هو الحدث الأخير».[٦] يصر نتنياهو على تجاهل الشعب الفلسطيني، ويعمل على امتداد عقدين على قمع نضاله، ويرفض وحكومته ربط حدث ٧ تشرين الأول الدراماتيكي الصادم بالاستباحة الإسرائيلية للحقوق والأراضي والكرامة الفلسطينية، وبالتحولات التي أحدثها الحل الفاشي الإسرائيلي الساري المفعول للقضية الفلسطينية. يكفي التوقف عند رد نتنياهو على قرار الجمعية العامة

إحالة احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية إلى محكمة العدل الدولية. حين وصف قرار الجمعية العامة **بالحقير** وقال إن الشعب اليهودي **ليس محتلاً لأرضه** ولا يستطيع قرار الأمم المتحدة أن يشوه تلك الحقيقة التاريخية، واصفاً الأمم المتحدة بالمفلسة أخلاقياً، وقرارها **بغير الشرعي**.[٧] كان نتنياهو قد عرض في كلمته أمام الجمعية العامة خريطة للشرق الأوسط تخلو من أي إشارة إلى فلسطين أو شعبها وقد استبعدهما تماماً من خياله المريض على الرغم من وجودهما القوي في الواقع باعتراف السواد الأعظم من دول العالم وشعوبه.

يقول ناحوم برنياع الصحافي المخضرم في (يديعوت أحرونوت): ٧ تشرين الأول كانت إهانة عظمى لم يشهد الجيش الإسرائيلي مثيلاً لها في تاريخه، إهانة استخبارية، السهولة التي تجاوز فيها مقاتلو «حماس» العائق والسهولة التي عادوا فيها إلى غزة مع مئات الرهائن، والسهولة التي تجول فيها المقاتلون في معسكر مدرعات كأنهم في بيوتهم.[٨] البعض عزا نجاح الاختراق الفلسطيني إلى الاستهانة الإسرائيلية بالفلسطينيين وقدراتهم من جهة، وإلى تعظيم الذات الإسرائيلية وما تتمتع به من قدرات خارقة. في كل الأحوال ما حدث على مدى ساعات ويوم أو يومين أحدث «رضة» في الوعي الإسرائيلي. كانت رمزية ٧ تشرين الأول - التي من الصعب على الإسرائيليين تجاوزها - أقوى من قدرة المقاومة الفعلية على تحمل رد الفعل في اليوم الثاني، بحسبة موازين القوى، فالدولة التي تتعامل مع نفسها كشرطي غير مُنازَع ومسؤول عن ترويض الإقليم، التي اعتقدت أنها تملك قوة ردع كافية لإخافة دوله وشعوبه، هذه الدولة انحدرت معنوياتها إلى الحضيض، وشرعت في حرب إبادة تحرق الأخضر واليابس، من أجل استعادة هيبتها وقوة ردعها وثقة الحلفاء بها.

تستمر حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ ٧ شهور، وتترافق مع حرب تصفية مجموعات وتنظيمات المقاومة في الضفة، وحرب التنكيل بالأسرى في السجون الإسرائيلية، وحرب القرصنة والحصار المالي وإضعاف السلطة والعمل على إسقاط مبرر وجودها. كان تقدير ما بعد ٧ تشرين الأول، أنه سيصار إلى أن تستخلص المؤسسة السياسية الإسرائيلية الــدروس، وفي مقدمة ذلك أن إدامة الاحتلال والسيطرة على شعب إلى ما لا نهاية مستحيل، وتؤدي إلى انفجارات وعدم استقرار. وأن إبرام اتفاقات ومعاهدات تطبيع عربية إسرائيلية لا يستقيم مع تجاهل جوهر الصراع في المنطقة وهو احتلال وطن الشعب الفلسطيني والسيطرة على ملايين الفلسطينيين. لم تستخلص المؤسسة الإسرائيلية الدروس وواصلت حرب الإبادة (جينوسايد) التي دمرت خلالها البنية التحتية بأكملها (ماء وكهرباء

ومستشفيات ومدارس وأفران ومزارع ومصانع وبنوك وإعلام واتصالات وغير ذلك)، وارتكبت مجازر مروعة فاقت مجازر التطهير العرقي في العام ١٩٤٨، وأوقعت ٣٥ ألف شهيد ونحو ٨٠ ألف جريح، وأكثر من ١٠ آلاف مفقود وحولت قطاع غزة إلى مكان غير قابل للحياة خالقةً شروطاً مادية لتهجير سكانه طوعاً وقسراً.

أصبح قطاع غزة تحت الاحتلال المباشر، وفي الوقت الذي تطرح فيه حكومة نتنياهو إسقاط حكم حماس، فإنها ترفض وجود أي مؤسسة فلسطينية أو أي بنية خارج سيطرة الاحتلال، بما في ذلك مؤسسة (الأونــروا)، بما ينسجم مع سياسة تقويض المجتمع الفلسطيني في غزة والدفع نحو تفكيك الكيانية الفلسطينية ومؤسساتها، والتطهير العرقي والغزو الاستيطاني في الضفة الغربية.

في هذه الحرب تستفرد آلة الحرب الإسرائيلية بالشعب الفلسطيني، وقد ثبت أن وحدة الساحات التي طرحها محور المقاومة/ الممانعة خاصة لجهة تدخل المايسترو الإيراني لم تتحقق ولم تحُل المشاركة المحدودة لحزب الله والحوثيين دون تدمير قطاع غزة. وذهبت أقوال تدمير إسرائيل في أقل من ١٠ دقائق هباءً منثوراً، والأخطر من ذلك أن حضور المحور سياسياً وعلى صعيد دعم الشعب المنكوب بأخطر حرب إبادة ظل هامشياً. كذلك اقتصر الدعم العربي الرسمي على الخطابات والقليل من المساعدات الإنسانية، بقي الحصار المالي على حاله ولم يتم إنشاء صندوق لدعم المنكوبين في قطاع غزة، ولا لدعم القطاعين الصحي والتعليمي في الضفة والقطاع.

وقف الحرب أولاً

لا شك في أن وقف الحرب بأسرع وقت ممكن، يلبي مصلحة وطنية فلسطينية عليا، لأن وقف الحرب يعني وقف نزيف الدماء والتشرد والمجاعة والتفكك المجتمعي، ووقف مؤامرة التهجير التي تتحرك بصمت. ووقف الحرب يعني أولاً البدء بترميم الإنسان الفلسطيني الذي دفع أثماناً باهظةً وغير مسبوقة. وإعادة ترميم وتشغيل المستشفيات والأفران والمزارع والمدارس والمنازل وغير ذلك من مقومات البقاء. تستطيع حركة حماس وفصائل المقاومة أن تقاوم سنوات داخل قطاع غزة، ويستطيع المقاتلون أن يتفننوا في مقاومة المحتلين ببطولة، لكن خسائر المجتمع أعلى وأضخم في ظل المجازر والتشريد والموت جوعاً، وفي ظل توقف التعليم والعمل وإنتاج الغذاء والسلع وفقدان العلاج بعد خروج المستشفيات من الخدمة، وفي ظل ممارسة إسرائيل (جينوسايد) متشعباً. تستطيع «حماس» المحافظة على تنظيمها بأشكال مختلفة ومن حقها فعل ذلك. ولكن عندما تكون المفاضلة بين الحفاظ على سلطتها في قطاع غزة، وبين الحفاظ على

المجتمع وتماسكه، من المنطقي والطبيعي أن يكون الانحياز لسلامة المجتمع دون تردد أقصر الطرق لاستعادة النفوذ مستقبلاً، خاصة إذا ارتبط بمراجعة نقدية للتجربة السابقة.. كيف نوقف العدوان ونخرج من الوصاية الدولية الجديدة، ويقرر الشعب خياراته؟ وهذا تحدّ كبير ومصيري يواجه الشعب وقواه السياسية ونُخبُه الثقافية والأكاديمية.

تستطيع حركة حماس مفاقمة الخلاف الإسرائيلي الغربي، والمضي في عزل إسرائيل ومحاكمتها في محكمة العدل الدولية وفي محكمة الجنايات الدولية. وتستطيع فلسطين الواحدة إذا ما تبنت سياسة وقف الحرب وبادرت إليها مفاقمة الصراع الداخلي الإسرائيلي الذي قد يطيح بحكومة نتنياهو ومعسكره اليميني الفاشي. ولا شيء أهم من الاستجابة لحاجة المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة لوقف حرب التدمير وتهديد بقائه. إن القبول الفلسطيني خاصة قبول حماس فكرة أن يكون قطاع غزة منزوع السلاح وتأمين الحماية لـ ٢,٣ مليون فلسطيني يكابدون خطر الموت والتشرد، لا يعني استسلاماً وهزيمةً طالما بقي التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة قائماً وفي مقدمة ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. هذا الحق الذي أصبح مطلباً للحراكات المعارضة للحرب في معظم بلدان العالم خاصة في مراكز الغرب الداعمة لإسرائيل. ومحط تأييد ودعم ١٤٣ دولة صوتت لصالح الاعتراف بدولة فلسطين كاملة العضوية.

إن الانتقال من شكل نضالي (المقاومة المسلحة) إلى أشكال لا عنيفة ليس جديداً في تجربة النضال التحرري الفلسطيني، فقد اعتمدت الانتفاضة الوطنية الكبرى عام ١٩٨٧-١٩٩٣ على النضال اللاعنفي وحققت إنجازات باهرة، وحققت هبة الشيخ جراح السلمية التي انتشرت في أنحاء الضفة والقطاع ومناطق ٤٨ نجاحات مهمة وحظيت بدعم الحراكات العالمية المؤيدة والداعمة لنضال الشعب الفلسطيني. الشيء نفسه حدث مع المؤتمر الإفريقي الذي انتقل إلى النضال السلمي مع تعاظم التأييد والدعم العالمي له، وتمكن من دحر نظام الفصل العنصري.

لم يعد الشعب الفلسطيني وحده بعد أن اكتسبت قضيته زخم التأييد والمساندة والتضامن بمستوى غير مسبوق، وأصبحت بنداً داخلياً في أجندات الدول الصديقة والدول الداعمة لإسرائيل على حد سواء. يُعد وقف الحرب بتوافق فلسطيني - يستند إلى الانتقال من حرب المواجهة إلى النضال السلمي المدعوم عربياً ودولياً - هزيمة بكل المقاييس لسياسة التصفية. والانتقال من سياسة تجاهل القضية الفلسطينية وإماتتها إلى وضعها على الأجندات العالمية والإقليمية ووضعها كما يتوقع كثيرون على الأجندة الإسرائيلية بعد سقوط المعسكر

الإسرائيلي الذي يتبنى الحل الفاشي للقضية الفلسطينية.

إن صراعنا مع احتلال بطبيعة كولونيالية عنصرية ثيوقراطية لا يُحسم في معركة واحدة، بل بنضال طويل تشارك فيه قطاعات واسعة من المجتمع داخل فلسطين وخارجها، ينتزع نقاطاً وإنجازات ويراكمها وصولاً إلى فرض التراجع التدريجي عليه، وكل ذلك على قاعدة تحييد قوة الاحتلال التدميرية الغاشمة. لقد ثبت أن اعتماد حرب المواجهة العسكرية في قطاع غزة والمقاومة المسلحة كشكل رئيس للنضال في الضفة الغربية يفعل القوة الغاشمة ويضعها في مواجهة شعب أعزل محاصر، تتحكم دولة الاحتلال في تفاصيل حياته. تحييد آلة الحرب التدميرية تهدد مصير شعب بأكمله مهمة فلسطينية أولا يجب التفكير والعمل من أجل تحقيقها قبل فوات الأوان.

القضية الأخرى التي تساعد على وقف الحرب الوحشية وإزالة آثار العدوان وإعادة الإعمار هي شكل الحكومة الفلسطينية الجديدة في هذه المرحلة الحرجة. من المنطقي أن يتم تشكيل حكومة كفاءات مستقلة واحدة للكل الفلسطيني بمرجعية الشرعية الفلسطينية (م.ت.ف) التي من المفترض أن تكون حماس وفصائل أخرى جزءاً منها. الحكومة المستقلة لا تحتمل التأجيل وقد بدأت فعلاً لكنها ربما تحتاج إلى تعديل يحقق التوافق الفلسطيني بالمستوى المقبول. أما إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني ومركزه تعزيز الشرعية الفلسطينية في مواجهة أشكال من التدخلات والوصاية، فيجب أن يخضع لمعايير أولها المصلحة الوطنية العليا بمعزل عن الاعتبارات الفئوية التي سادت طوال الوقت الفائت. حكومة كفاءات معترف بها عربياً ودولياً وتحظى بتأييد جماهيري واسع تقطع الطريق على مبررات استمرار الحرب الوحشية.

بات الوضع الفلسطيني في موقع حرج، والخروج من عنق الزجاجة يتطلب تفكيراً خلاّقاً من نوع جديد، يبدأ بمراجعة تعترف بالأخطاء وعناصر الضعف والارتجال والتدخلات. ويتطلب صياغة استراتيجية الخلاص من الاحتلال والتحرر وإعادة البناء وتحديد أشكال النضال لا سيما الشكل الرئيس منه وهو استراتيجية تدمجنا بالعالم وتضعنا في مركز الشرعية، بعيداً عن اللعب بالعامل الفلسطيني وتحويله إلى ورقة ضغط لتحسين النفوذ فقط لا غير.

الهوامش

١ يوسي بيلن وزير سابق/ إسرائيل اليوم ٢٠٢٤/٤/٢٦

2 chrome-extension://hbgjioklmpbdmemlmbkfckopochbgjpl/https://pcpsr.org/sites/default/files/PressReleaseArabic%20Joint%20_24%20january2023.pdf

٣ آدم راز / مقال بعنوان تاريخ موجز للتحالف بين حماس ونتنياهو/ هآرتس ٢٠٢٣/١٠/٢٠

٤ أوري بار يوسف/ نتنياهو يتمسك بتخليد سلطة حماس/ هآرتس/ الأيام ٢٠٢٤/٥/٣

٥ من وثيقة حماس عام ٢٠١٧ الجزيرة نت ٢٠١٧/٥/١

٦ إيلان بابيه / أزمة في الصهيونية / موقع صفر أواسط تشرين الثاني ٢٠٢٣

٧ إحالة الاحتلال لمحكمة العدل الدولية / الدستور الأردنية ٢٠٢٣/١/٢

٨ ناحوم برنياع /أربعة أوجه للإهانة/ يديعوت أحرونوت / الأيام / ٢٠٢٣/١٠/٩

هندسة أعمار الغزيّين: حسم حرب المستقبل

عبد الله زماري*

شكّل الاستيطان - ولا يزال - عصب الحركة الصهيونية، وعليه فإن الصراع الفلسطيني ضد الصهيونية يتمحور حول معادلتين لا تنفصلان: معادلة الأرض ومعادلة السكان.

تسعى الحركة الصهيونية للتحكّم بهاتين المعادلتين بشكل كامل وأبدي، فمنذ المؤتمر الصهيوني الأول «بازل ١٨٩٧»، شُنت الحربُ على الأرض، ولم تنتهِ حتى الآن، مع فترات مد وجزر، ربما كان أشدها قسوةً العدوان الحربي الحالي الذي تشنه قوات الاحتلال على قطاع غزة والضفة الغربية مع تفاوت في الكثافة والشدّة، خاصةً بعد ما ارتكبه العدوان على قطاع غزة من جرائم حرب.

وكما الحرب، فإن الاستيطان لم يتوقف، منذ وطئت قدم أول مهاجر صهيوني أرض الشعب الفلسطيني، وأيضاً مع موجات مد وجزر، حسب الظروف الدولية «أحياناً» وحسب حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أو حسب تركيبة حكومة الاحتلال، أو لظروف أخرى، ليس هنا مجال ذكرها.

تَحقُّق الفصل بين معادلتي الأرض والسكان أمرٌ صعبٌ جداً، لذا لا بد من النظر إلى ممارسات الاحتلال وسياساته من خلال هاتين المعادلتين. ولأن «أشد الأوجاع حاضرها»، كما يُقال، لا بد من النظر إلى عدوان الاحتلال الحالي، من المنظور نفسه، منظور الأرض والسكان، مع مراعاة الجدل

* باحث في شؤون الإعلام والمجتمع.

الحاصل، بين أكثر من رأي حول هدف الاحتلال الإستراتيجي، ما بعد حرب غزة في ما يتعلق بالأرض والسكان، فهناك رأي يقول: إن الاحتلال يسعى إلى تهجير السكان قسراً تحت القصف والجوع والمعاناة، من أجل إفراغ الأرض من سكانها، تمهيداً لإعادة احتلالها واستيطانها، ورأي آخر يقول إن الاحتلال لا يسعى إلى إعادة استيطان أرض قطاع غزة، لكنه يهدف فقط إلى تهجير نسبة كبيرة من السكان لضمان ألا يضطر إلى خوض حربٍ أُخرى هناك، أو ألا تشكل غزة أي تهديد لدولة الاحتلال في المستقبل المنظور. يدعم أصحاب الرأي الأول موقفهم بتوجهات اليمين الديني وأحزاب المستوطنين، الذين يشكلون الائتلاف الحاكم في دولة الاحتلال، وأقطاب الائتلاف يعتبرون الانسحاب من غزة سابقاً، خطأً إستراتيجياً لا بد من تصحيحه، بينما يعتبر متبنّو الرأي الآخر أن الاحتلال لو كان يريد غزة لما انسحب منها منذ البداية، لسنا نرجّح أحد الرأيين هنا على الآخر، لكننا نحاول تقديم مقاربة على صعيد مختلف، وإن كنا نميل قليلاً إلى الرأي الثاني في بعض الجوانب.

نرى في مقاربتنا، أن الاحتلال يسعى إلى عملية «جَزَّ عُشبٍ»[1] عميقة وطويلة الأمد والأثر، تضمن - كما أسلفنا - ألا يشكل قطاع غزة أي تهديد أمني أو عسكري على دولة الاحتلال سنوات طويلة، قد تصل إلى عشرين سنة أو أكثر، يراهن الاحتلال خلالها على قدرته «بمساعدة أطراف أخرى» على إحداث ما يلزم من تغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية، خلال هذه السنوات، تجعل اختفاء هذا التهديد بشكل كامل - أو تخفيفه إلى الحد الأدنى المقبول - أمراً قابلاً للتحقّق.

نناقش تالياً، بشكل تقديري، جوانب تتعلق بمعادلة السكان في قطاع غزة، تماشياً مع ما ورد أعلاه، ونتحدث هنا عن مقاربة هندسة التركيبة السكانية في قطاع غزة، وتأثير ذلك على جوانب مختلفة من الصراع مع الاحتلال.

هندسة التركيبة السكانية للشعب الفلسطيني

في قطاع غزة وليس التهجير القسري قد يكون هدف الاحتلال الإستراتيجي في حربه على قطاع غزة، حيث باعتقادنا أنه في العقدين القادمين ستميل تركيبة سكان قطاع غزة إلى الشيخوخة، بدل التركيبة الحالية التي تعرف بأنها تركيبة في أغلبيتها شابة.

أثبتت مجريات العدوان، أن الاحتلال يستهدف بالقتل الأطفال والنساء بشكل متعمد، في ما يبدو أنه «قتلاً قطاعياً»، وهو ما يفسّر ارتفاع نسب ضحايا العدوان من بين الأطفال والنساء، قياساً إلى العدد الكلي من الضحايا، وهو أمر يشير «بشكل تقديريّ» إلى

١ (**جز العشب**) بالعبرية: (כיסוח דשא) هي استعارة تستخدم لوصف استراتيجية الاحتلال ضد المقاومين الفلسطينيين.

أن أمامنا عقدين من الزمن، يحملان تغييراً حاداً في تركيبة سكان قطاع غزة العمرية، وذلك بسبب إبادة الأطفال «وهم المقبلون على الإنجاب وتكوين الأسر في العقدين القادمين»، إما بالاستهداف المباشر بالقتل، أو بسبب الظروف الناتجة عن الحرب، وما يليها، كالمجاعة والأمراض «الجسدية والنفسية»، وهي ظروف الحرب نفسها، التي ستؤدي إلى تراجع في نِسب المواليد ومعدلات الخصوبة، بسبب استشهاد نسبة كبيرة من القادرات على الإنجاب، بسبب الموت والظروف الصحية المصاحبة والتالية للحرب.

وحتى نرى الصورة كاملةً في هذا الجانب، فإن نسب قتل الأطفال العالية، تشمل الذكور والإنـاث «المقبلات على سن الإنجاب خلال سنوات قليلة».

نشير هنا إلى أن معدلات الخصوبة في فلسطين، تشهد انخفاضات متتالية، دون الأخذ بالحسبان تأثيرات العدوان الحالي، فبعد أن كانت نسبة الخصوبة في العام ١٩٩٠، تناهز (٦,٤)، نجدها انخفضت في العام ٢٠٢٢ إلى (٣,٦)، بينما ارتفعت نسبة الخصوبة في دولة الاحتلال ارتفاعاً طفيفاً من (٢,٨٢) في العام ١٩٩٠، إلى (٢,٩٠) في العام ٢٠٢٢، مع الأخذ بالحسبان أن هناك زيادات إضافية في عدد سكان دولة الاحتلال، مصدرها الهجرة من عديد دول العالم إلى فلسطين المحتلة.

يمكن لأي حرب أن تؤدي على المدى الطويل إلى انخفاض عدد السكان نتيجة الآثـار المباشرة وغير المباشرة للصراع، وتشمل الآثار المباشرة الإصابات الجسدية والوفيات، مما يقلل من عدد الأمهات والآباء المحتملين، وتشمل الآثار غير المباشرة تعطيل أنظمة الرعاية الصحية، والأوضاع النفسية المأساوية واسعة النطاق، ونزوح السكان، وعواقب الحرب الاقتصادية، التي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة وتراجع إمكانية الوصول إلى الضروريات الأساسية، بما في ذلك الغذاء المناسب والرعاية الصحية والتعليم.

تحمل الآثار الخفية، أو البَعديّة للحرب، أخطاراً أكبر «ربما» من تلك التي تحملها العمليات العسكرية المباشرة. وإذا كان تركيز السياسيين والعسكر ينصب على مكاسب الحرب وخسائرها السياسية والعسكرية، فإن الانتباه الأكبر باعتقادنا لا بد أن ينصب على بعض الآثار الخفيّة، والمؤجلة للحروب، تلك الآثـار التي يندرج بعضها في إطار المسكوت عنه، فلا أحد يرغب بإثارته، خاصة في مجتمعات محافظة لها خصوصياتها الثقافية والقيميّة.

من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر بشكل حاد، بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٤٥ في المائة تبعاً لمدة الحرب، ومنذ بداية أسبوع الحرب

الثالث، أشارت التقديرات إلى أن جميع سكان غزة تقريباً قد أصبحوا فقراء متعددي الأبعاد (٩٦ في المائة) استناداً إلى مؤشر الفقر الوطني متعدد الأبعاد[١]

الفجوة في تركيبة الأعمار، وميل الميزان لصالح فئة الشيخوخة، في قطاع غزة، ستعززهما في المقابل حركة واسعة للهجرة الطوعية، وهو أمر متوقع نتيجة انعدام سبل الحياة في قطاع غزة ما بعد الحرب، مهما كانت نتيجة الحرب، فقطاع غزة تحول بفعل العدوان إلى بيئة طاردة للحياة، حيث يتوقع نتيجة الانحدار الكبير في مستوى الحياة حدوث موجات هجرة طوعية كرد فعل على الدمار والخراب وانعدام أي فرصة لتوفير سبل حياة جيدة، ولو بالحد الأدنى، والحقيقة شبه المؤكدة أن المهاجرين سيكونون من فئة الشباب الباحثين عن حياة كريمة، وتحقيق القدرة على إعالة أنفسهم وأسرهم، وهو ما يعني أن نسبة لا بأس بها من الشباب سترحل مع عائلاتها الحالية، أو سيكوّنون عوائل في الشتات.

الفجوة العمرية القادمة بشكل شبه مؤكد إلى قطاع غزة، ستعني غياب أي شكل جدّي للمقاومة ولو بحده الأدنى، وهذا من كبريات مصالح الاحتلال من الهجرة «القسرية أو الطوعية»، أما من حيث الآثار السلبية التي سترتد على قطاع غزة وفلسطين بشكل عام، فسوف ستؤدي آثار الهجرة «الشابة» إن حدثت، إلى تراجع وضعف كبيرين في مختلف قطاعات الإنتاج، سواء الاقتصادي أو الأكاديمي، مع زيادة «الاعتمادية»، فالمجتمع غير المنتج سيحتاج إلى مستويات أكبر من الإعانات، والدعم الخارجي، وهو ما سيضر مستوى المعيشة الفردي والجماعي، طالما بقيت عجلة الإنتاج مختلّة، ولن يكون من المتوقع، أن تكون هناك حركة عودة إلى القطاع من أولئك المهاجرين، خاصة من استطاع منهم تكوين أسرة والانخراط في عجلة الإنتاج في الدول التي لجأ إليها.

يضاف إلى ذلك جانب مهم جداً، وهو الآثار النفسية التي ستخلفها الحرب، التي ستتراكم مع آثار الحروب السابقة، وانعدام الأمان الراسخ في وعي سكان القطاع، كنتيجة لكل هذه الحروب والأزمات والظروف غير المستقرة، حيث الإنسان بطبيعته البشرية يسعى نحو الأمان والاستقرار، ومن المستبعد أن يفكر «الآمن» بالعودة إلى مكان لا يشعر فيه بأدنى مستويات الأمن على نفسه وأسرته وممتلكاته.

تتعدد سيناريوهات الحلول التي تتلاحق تباعاً عبر وسائل الإعلام التي تنشر مبادرات متعددة المصادر، لوضع تصور لشكل الأوضاع السياسية والاقتصادية والترتيبات

الأمنية ما بعد الحرب، لكن الثابت أن قطاع غزة سيخرج من الحرب بعشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء، ومئات الآلاف من المصابين «جسديّاً ونفسياً»، ودمار هائل في البنية التحتية، والمساكن والمرافق الصحية والتعليمية، وقطاعات الإنتاج كافة، وهو ما يعني منطقة جغرافية غير قابلة للحياة السليمة، وهو ما سيقود إلى البحث عن ظروف حياة أفضل حتى لو كان ذلك خارج فلسطين، صحيح أن الشعب الفلسطيني شعب مقاومٌ متكيّف مع ظروف الحياة الصعبة، خاصة تلك الناتجة عن ممارسات الاحتلال، فهذا التكيف والصبر نوع من المقاومة والرباط، لكن الفلسطينيّ في النهاية إنسان لا يقل إنسانية عن أي شعب على وجه الكوكب، يريد حياة كريمة، وأماناً له ولعائلته، وقد يضطر أو يسعى إلى تحصيلهما خارج فلسطين، ولن يجد من يلومه على رغبته في تحصيل إنسانيته وتحصينها.

سؤال اليوم التالي للحرب
وسيناريوهاته.. وماذا بعد؟

أكرم عطا الله*

لم يهدأ غبار الحرب في غزة.. أكثر من نصف عام من الموت والقصف والتوحش تشهدها هذه المنطقة الصغيرة دون توقف، تشن إسرائيل حرباً انتقامية بكل أنواع أسلحتها الأميركية وغير الأميركية خارج القوانين التي وضعها العالم لضبط عنفه وقسوته، قتلٌ لكل شيء، للمدنيين، نساء وأطفالاً وصحافيين وأطباء ورجال دفاع مدني... ما يشي بما هو أبعد من الانتقام، وما هو أبعد من إسقاط حكم «حماس» وفق هدف الحرب الذي تعلنه إسرائيل وملاحقتها.

بات واضحاً بعد أشهر أن ما تم الحديث عنه خفيةً تفرضه القوة الإسرائيلية على الأرض، فالمشهد يتغير كلياً لصالح سياسات أبعد كثيراً من الراهن الحربي وأقرب كثيراً لعملية إبادة تصب في صالح مشاريع إستراتيجية كانت إسرائيل قد تنبّهت إليها بعد فوات الأوان، فقد قال أفرايم سنيه، أحد أقطاب حزب العمل يوماً وهو يعيد التأمل في تسعينيات القرن الماضي للوزير الفلسطيني فريح أبو مدين: إن «إسرائيل تندم لأنها لم تطرد الفلسطينيين من غزة عام ٤٨ ولأن دباباتها لم تتوقف عند الحدود المصرية».

هذه أحد أبرز أخطاء إسرائيل الإستراتيجية في ذروة عملياتها ضد السكان الأصليين، الخطأ الذي بقي يشكّل صداعاً مزمناً للمؤسسة الإسرائيلية، لتبدأ رحلة بحثها عمّن يأخذ غزة، قبل أن يتحول الصداع إلى أهم أماني جنرال

* باحث ومحلل سياسي.

حرب حزيران إسحق رابين - (الذي ضم الضفة والقدس وغزة، رئيس الأركان آنذاك) حين أصبح وزيراً للدفاع في ثمانينيات القرن الماضي - بأن يصحو من النوم ليجد غزة قد ابتلعها البحر، قبل أن يفيق ورثته على غزة تفيض قهراً على الكيبوتسات المحاذية لها بعد أربعة عقود على تلك الأمنية.

ماذا تريد إسرائيل؟ إلى أين ستصل؟ وماذا عن اليوم التالي لانتهاء الحرب؟ وهو السؤال الذي تتداوله الدوائر السياسية الفلسطينية بصوت خافت قبل أن يتم زجه على طاولة الفعل السياسي بقرار أميركي شكّل منذ اللحظة الأولى بداية الشقوق في العلاقة بين البيت الأبيض وحكومة بنيامين نتنياهو الأشد تطرفاً في التاريخ الإسرائيلي، عندما وجهت إليها الولايات المتحدة هذا السؤال في الأيام الأولى للحرب وقبل الدخول البري: «ماذا بعد الخروج من غزة؟» كان الجواب الإسرائيلي: «نحن نفكر حالياً بالدخول ولم نفكر بالخروج بعد، وهذا مؤجل» وهو ما فهمته واشنطن باعتباره تملصّاً من رؤية سياسية كانت تجهزها.

في ذروة الصخب والإبادة يظل سؤال: ماذا بعد الحرب؟ وكيف سيكون اليوم التالي؟ معلقاً، من الصعب التنبؤ به وكيف سيستقر لأسباب ثلاثة:

الأول - لأن الزلزال الذي ضرب قطاع غزة لم تهدأ بعد هزاته الارتدادية التي وصلت رام الله وباتت تعصف بتل أبيب، فهي لا تزال تتحرك، دون أن يعرف أحد أين ستصل وما هو حجم نتائجها.

الثاني - لأن الغبار الذي لا يزال يتصاعد يحجب الرؤية بشكل يجعل من الصعب مشاهدة الصورة بوضوح، بحيث باتت قراءة سيناريوهاتها أمراً بالغ التعقيد، إذ لا يمكن قراءتها واستشرافها وفق نظريات الصراع التقليدية، فهذا الصراع تتداخل فيه عوامل عديدة منحته فرادةً خاصةً في كل شيء.

الثالث - أن حجم الفواعل الخارجية في الملف الفلسطيني أيضاً تجعل من الصعب التحقق، بسبب ضعف النظام السياسي الفلسطيني وتعدد ارتباطات القوى الفلسطينية الخارجية، لكن الأهم طبيعة الصراع ووجود الاحتلال، لأن النظام السياسي الفلسطيني في الداخل تشكل باتفاق دولي ورعاية دولية، ومع إنتاج إسرائيل في انتخاباتها الأخيرة حكومة شديدة التطرف بفكر أيديولوجي يعتبر أن الأراضي الفلسطينية جزء من إسرائيل الكبرى وأن ذلك الاتفاق الذي كانت السلطة الفلسطينية أحد منتجاته كان خطأً تاريخياً بمعيار تلك الأيديولوجيا، مما يُبقي العوامل الخارجية مهمة في إطار الحفاظ على هذا النظام وهذه أيضاً لها استحقاقاتها الداخلية .

في السابع من تشرين الأول الماضي، قامت «حماس» بفعل كبير، أطاح كثيراً بما كان

قائماً من استقرار المشهد الذي بدا على قدر من الاستقرار، وأعاد دفة الاهتمام إلى هذه المنطقة من جديد، فقد اكتشفت الولايات المتحدة أن كل محاولاتها لتحقيق الهدوء - ورؤيتها الأخيرة المتمثلة بالسلام الاقتصادي التي كلفت بمتابعة ملفها موظفاً على درجة متدنية في الخارجية الأميركية بدرجة نائب مساعد وزير خارجية – قد تلقت صدمة وجدت نفسها معها تترك كل شيء بما فيها حربها الأولى ضد روسيا في أوكرانيا، لتغرق من جديد في الملف الفلسطيني، لكن هذه المرة بشكل مختلف، مع شريك يمارس الانتقام ويطلب أسلحة ويرفض التعاطي مع رؤيتها لأن لديه رؤية خاصة تتضارب معها .

عملت إسرائيل خلال السنوات الماضية على هندسة الوضع الفلسطيني، وساهمت في خلق نظامين فلسطينيين متصارعين وحافظت على أن يكونا ضعيفين بالقدر الذي يضمن تحقيق الهدوء الأمني فيهما من خلال الحاجة إلى المال، وسط مناخات تنافس ظلت حريصة على صناعتها، هذا الشكل الغريب من الحكم صنعه الانقسام الفلسطيني عندما قامت حركة حماس في العام ٢٠٠٧ بطرد السلطة الوطنية من قطاع غزة وأنشأت لها حكماً خاصاً، وفشلت كل محاولات المصالحة بينهما في إعادة توحيد النظام الفلسطيني، ولعبت إسرائيل دوراً في إفشال تلك المحادثات.

صحيح أن حركة حماس مشكلة أمنية لإسرائيل، لكن بقاءها مسيطرةً على قطاع غزة يشكل حلاً لمشكلة وجودية وهي التخلص من قطاع غزة، ظلت إسرائيل محافظةً على هذا التوازن الذي اقترب من نهايته في العام ٢٠١٨ عندما اتخذت السلطة قراراً بتخفيض فاتورة الرواتب التي تحولها إلى قطاع غزة بمقدار النصف ووقف دفع فاتورة وقود محطة الكهرباء، الأمر الذي يعصف باقتصاد غزة وقدرة حركة حماس على الاستمرار، ليتم إيجاد الحل بتمويل تكفلت به دولة قطر بثلاثين مليون دولار شهرياً يتم ضخها في قطاع غزة، وفي إحدى المرات مع اشتداد جائحة كورونا ورفض السفير القطري نقل الأموال، أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رئيس الموساد آنذاك يوسي كوهين وقائد المنطقة الجنوبية هرتسي هلليفي، الذي بات رئيس الأركان الحالي، إلى الدوحة لنقل تلك الأموال .

كانت إسرائيل تعالج التهديد الأمني الذي تشكله «حماس» من خلال شنها حروباً ضد جناح الحركة المسلح وفق نظريتها (جز العشب»، بحيث يظل الجهاز الإداري يدير قطاع غزة. ظلت هذه النظرية قائمةً حتى قلبت «حماس» الطاولة في السابع من تشرين الأول على رأس إسرائيل ومشروعها وعلى الجميع؛ لتفتح تساؤلات كبرى بدأت في إسرائيل التي كانت مطمئنة إلى التوازن القائم دون أن تتصور أنه يمكن تغييره، وهو ما لم تقدره كل الأجهزة

الأمنية التي كانت تراقب وتتابع بدقة ما يحدث في قطاع غزة، وكانت تتصور كل شيء إلا أن تقوم «حماس» بتلك العملية بعد أن تم تضليل إسرائيل في أكبر عملية تضليل وقعت بها .

تبدو اللحظة ضبابية، فهي شديدة التعقيد والالتباس، تخضع إلى الكثير من التكهنات الصعبة، فكل الأطراف في معادلة الصراع تحاول أن تفكر بمستقبلها وتتعدد عوامل القوة والإمكانيات وتتباين بين تلك الأطراف، الجميع يحاول مستخدماً ما لديه من قوة، لكن الميدان الذي لم يستقر بعد لم يقل كلمته الأخيرة، ليقرر شكل النهايات ويترجمها على الطاولة كما في كل الحروب، ومما يزيد من صعوبتها خصوصية الصراع نفسه، فطرفا المعركة المسلحة إسرائيل و «حماس» لا يعترف أي منهما بالآخر، وإسرائيل لا تعترف بغزة في غلاف السلطة الوطنية، والسلطة لديها جاهزية للعودة إلى غزة، لكن ليست لديها أي ورقة أو قوة لتحقيق ذلك، والولايات المتحدة لديها رؤية تقوم على إعادة السلطة لكنها تصطدم بعناد إسرائيلي يعزز نفسه على الأرض بقوة الواقع والسلاح، حتى إنها تبدو صاحبة القوة الأكبر في فرض رؤيتها في ظل ضعف الإرادات الأخرى وعدم قدرة حركة حماس على منع جيشها من دخول مدن غزة .

حاول الإسرائيلي قطع الطريق مبكراً على أي محاولات لضم غزة إلى غلاف السلطة من جديد، حاول سياسياً من خلال دفع الأميركي في بداية الحرب إلى إقناع مجموعة دول عربية بتولي إدارة قطاع غزة، لكن بلينكن اصطدم بموقف عربي لم يتعاط بجدية مع هذا الاقتراح، وكذلك حاول عسكرياً عبر التهجير من خلال عمليات القتل المتوحش والترويع لدفع الناس إلى الهرب نحو سيناء، فقد دفعهم نحو جنوب وادي غزة ومنه إلى أقصى الجنوب نحو مدينة رفح التي وجدت نفسها كأصغر محافظة تضم مليوناً ونصف المليون مواطن، ومع استمرار الترويع، ظل مراهناً على هروب الناس نحو الجدار واقتحامه نحو سيناء، لكن هذا الخيار أيضاً تعثر وإن لم يسقط تماماً من حسابات إسرائيل، فأمنية رابين ورغبة بن إليعازر لا تزال تداعب المخيلة الإسرائيلية تجاه القطاع الذي شكل بؤرة الصدام معها منذ خمسينيات القرن الماضي حتى السابع من تشرين الأول، فالهندسة الإسرائيلية للواقع انهارت في تشرين الأول الماضي، والعرب لن يديروا غزة، وحركة حماس ليس من السهل أن يُقبل بعودتها إلى الحكم بعد التهديد الذي ظهر والإجماع الإسرائيلي، وعودة السلطة لا تزال خطاً أحمر بالنسبة لإسرائيل، وقد قالها نتنياهو «لا حماسستان ولا فتحستان»، فكيف سيكون شكل اليوم التالي أمام كل هذه الاستعصاءات؟

هذا السؤال يكتسب مشروعيته من القلق الفلسطيني من مستقبل يعمل الإسرائيلي على

تجريفه وقطع الطريق أمامه سواء سياسياً أو عسكرياً كما ذكر آنفاً، فإسرائيل - أمام انغلاق الخيارات - تقوم بإعدام الحياة في قطاع غزة وجعله غير صالح للعيش، ما دامت ترفض الخيارات الأخرى، فالحل هو باقتلاع قطاع غزة من جذوره وإذا لم تتمكن من تهجير أهله قسراً، فستقوم بتحويل قطاع غزة إلى منطقة طاردة ليكون خيار التهجير الطوعي بديلاً. وطالما أن الناس لم تعد تجد إمكانيات الحياة فيه فستبحث عن مكان آخر.

لكن خيار الترحيل والتهجير يتراجع بفعل العديد من العوامل منها الموقف المصري الرافض لمشروع سيناء والهاجس الفلسطيني الذي يستعيد النكبة وعدم العودة وتآكل الدعم الدولي للحرب قياساً بأيامها وأسابيعها وأشهرها الأولى، الأمر الذي سيُضعف بالقطع زخم المشاريع الإسرائيلية، ومهما فعلت إسرائيل فسيبقى مشروعها باقتلاع غزة مشروعاً حالماً من الصعب تنفيذه، وسيبقى السكان في قطاع غزة، وهو ما يعيد طرح سؤال: وماذا عن اليوم التالي والسيناريوهات المتوقعة؟

حاولت مؤسسة الجيش في إسرائيل تلمس الخيارات، وهي المؤسسة التي تضم مراكز التفكير الإستراتيجي من خلال ما قدمه ممثلها وزير الدفاع يوآف غالانت إلى المجلس الوزاري الإسرائيلي في الخامس عشر من آذار الماضي، حين طرح أربعة سيناريوهات بعد شعور المؤسسة بمأزق السيطرة الإسرائيلية على غزة، مما جعل سؤال: ماذا بعد الخروج؟ الذي رفضت إسرائيل تقديم الإجابة عنه إلى واشنطن قبل نصف عام يبدو ضرورياً، تجنباً للغرق والخسارات، إذ أصبح ضرورة ملحة للمؤسسة العسكرية حتى سبب صداماً بين رئيس الأركان والحكومة، حين طالب الجيش الحكومة بخطة سياسية للحرب في ذروة تهرب الحكومة من الإجابة.

السيناريوهات الأربعة التي وضعها الجيش لما بعد الحرب أقر بأنها خيارات سيئة لإسرائيل، كونها تسلم بعدم قدرة إسرائيل على ترحيل غزة وضرورة البحث عن حل لا يبدو أن هناك خياراً خامساً لها وقد قام بترتيبها من الأسوأ إلى الأقل سوءاً وهي:

١. بقاء سلطة حماس تحكم قطاع غزة.
٢. اضطرار إسرائيل لفرض حكم عسكري على القطاع.
٣. أن يدخل قطاع غزة في حالة فوضى.
٤. أن يحكم قطاع غزة كيان محلي آخر.

عندما تراجعت لحظة الانتقال الانفعالية وبدأ التفكير، اكتشفت إسرائيل أنها أمام مأزق، فالخيار الأول المتمثل ببقاء حكم «حماس»... هناك إجماع إسرائيلي على إنهائه يستند إلى موقف أميركي كبير ومعه الدول الأوروبية والعربية. أما الخيار الثاني فقد قال غالانت أثناء الاستعراض «إن هذا الخيار سيكلف إسرائيل الكثير من أرواح جنودها إلى جانب خسارة

موارد وطاقات عسكرية كبيرة ستسحب من رصيد جاهزية الجيش على الحدود الشمالية والضفة الغربية» ومن المهم التركيز على الضفة الغربية في سياق المشروع الإسرائيلي .

الخيار الثالث، خيار مكلف ترفضه المؤسسة الأميركية، حيث تتنبأ بظهور ما يشبه خلايا متناثرة على نمط «داعش» وستدفع إسرائيل ثمن هذا الخيار. وبهذا تنحسر أمام إسرائيل تصورات غزة لتقف ربما عند الأقل سوءاً حسب الترتيب الإسرائيلي، وهو خيار «كيان محلي فلسطيني».

ما المقصود بالكيان المحلي؟ هذا السؤال الكبير، كانت إسرائيل قد تحدثت عن حكم العائلات والعشائر. هل هذا ما قصده غالانت؟ تلك محاولة لن يكتب لها النجاح، فتركيبة غزة الاجتماعية ليست عشائرية والمجتمع الغزي مجتمع لاجئين من القرى والمدن الفلسطينية وليس عشائر ممتدة كما في العراق ولا تشكل العائلات الكبيرة تلك النسبة أو القوة التي تمكنها من التأثير والحكم.

أمام كل هذا، أين موقع الفلسطيني من النقاش الدائر إسرائيلياً ودولياً وعربياً؟ أعلن يوآف غالانت نهاية آذار عن تقدم في المباحثات مع دول عربية بهدف نشر قوات عربية في غزة قبل أن يصدر توضيحاً مجهولاً من مصادر عربية بأن هناك خطأ في الفهم حصل مع الوزير وأن لا قوات عربية ستدخل غزة.

في بداية الحرب، حاولت السلطة ومنظمة التحرير التي أصيبت بنوع من الصدمة أن تتبع سياسة الحياد، فالمعركة بدت بين «حماس» وإسرائيل، وقد وجدت نفسها في موقف شديد الحرج، فإسرائيل تقتل شعبها، وحركة حماس قامت بفعل لم تكن تريد المؤسسة الرسمية أن يطالها أي تصنيف بسببه، فحاولت النأي بنفسها، تلك كانت الحسابات دون أن تدرك أن الحالة الفلسطينية تقف أمام أشد لحظاتها صعوبة، الأمر الذي يهدد بتبدد المشروع الوطني برمته مما يجعل كلفة الحياد أكثر فداحة من التدخل.

في ظل الحركة السياسية الأميركية التي كانت تبحث عمن يحكم غزة، نأت منظمة التحرير والسلطة والقيادة بنفسها خوفاً من أن تُقدم وكأنها جاءت على ظهر الدبابة الإسرائيلية، باحثة عن صورتها وليس عن المشروع الذي يتبدد أمامها.

غزة وفقاً لاتفاقيات أوسلو جزء من غلاف السلطة وتعود ولاية السكان في قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية التي تمت إزاحتها بعد صراع مع حركة حماس، لكنها ظلت مسؤولة قانونياً عن سكان القطاع، وقد سجلت قصوراً كبيراً عندما لم تقطع الطريق منذ البداية على المقترحات الأميركية أول أسابيع الحرب لإرسال قوة عربية، كان ذلك وفق مقترح إسرائيلي لاستبعاد السلطة صاحبة الولاية ارتباطاً بمشروع استمرار فصل غزة عن الضفة الذي

لم تتنازل عنه إسرائيل في ذروة المعارك، التي يمكن أن تفتح على المحظور السياسي بالنسبة لها عندما تضع الحرب أوزارهـــا والسؤال الأميركي بـــ «ماذا بعد؟» كان حاضراً.

بصوت خافت، بدت السلطة في الأسابيع الأخيرة تتحدث عن مسؤوليتها، وهو حديث أقل من أن يشكل حضوراً سياسياً، فلم تتصد منذ البداية للسيناريوهات التي تضعها إسرائيل، وقد تذهب لفرض أي منها، تلك ليست سيناريوهات مستحيلة، لكن المطلوب فلسطينياً موقف حاد لا يتنازل عن الولاية الفلسطينية على غزة.

كيف يمكن تحويل المحنة إلى منحة؟ هذا السؤال الذي يجب أن يشغل دوائر المؤسسة الرسمية الفلسطينية، فقط من خلال التأكيد على ولاية السلطة واعتبار الوجود الإسرائيلي في غزة وجـــوداً احتلالياً غير شرعي وأن السلطة مسؤولة عن شعبها بغزة، وأن تضع ذلك أمام العالم، وأن تطالب المؤسسات العربية والدولية ومنها مجلس الأمن بالتأكيد على الولاية القانونية للسلطة الفلسطينية على قطاع غزة والعمل على تمكينها من تحمل مسؤولية تلك الولاية، لأن الإسرائيلي يبحث عن خيارات تستبعد وجود السلطة، وهذا ما ينبغي العمل ضده ... هذا المشروع يمكن أن يشكل برنامج عمل شديد الأهمية لقطع الطريق على تبدد المشروع برمته في أشد لحظاته حلكة!

حدود التأثير والقدرات الروسية في مسألتي وقف العدوان على غزة وما يليه من تسويات

د. علاء أبو عامر*

روسيا تستغل الأحداث الغزية لإعادة مكانتها الدولية

خطف الحدث الفلسطيني الإسرائيلي الغزي عملية (طوفان الأقصى) - وما أعقبها من حرب عدوانية أميركية صهيونية غربية على قطاع غزة - أنظار العالم بعيداً عن أوكرانيا، فغطت أخبار الحرب وتداعياتها والأطراف المشاركة فيها وتوسع رقعتها لتشمل البحرين الأحمر والعربي وجنوب لبنان والعراق وسورية والأردن وإيران، على ما عداها من أحداث عالمية بما فيها الحرب الأوكرانية والتوتر في محيط جزيرة تايون.

وقد رأت أوساط أوكرانية في عملية (طوفان الأقصى) عملية روسية منسقة مع حركة حماس لحرف الأنظار عما يجري في أوكرانيا من عدوان روسي، ولولا إضافة كلمة التنسيق بين روسيا و «حماس» التي لا يوجد دليل عليها، لاتفقنا مع الرؤية الأوكرانية لكن بشكل عكسي، فالحرب الأميركية الصهيونية على غزة في توقيتها وظروفها أصبحت بالفعل فرصة لروسيا، ونافذة لاستعادة الأفضلية الأخلاقية، والتغلغل بين دول الجنوب العالمي، وتغيير علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، والأهم قدرة روسيا على مقاربة الوقائع المستجدة في أوكرانيا وغزة وفق منظور آخر».

[1] وهذا ما أشار إليه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورأى فيها «حرباً ستغير العالم»، بينما

* أكاديمي وباحث ودبلوماسي فلسطيني.

قارب بعض المحللين السياسيين الأوكرانيين بين وقوع العملية العسكرية الفلسطينية في غلاف غزة وتاريخ ميلاد فلاديمير بوتين في السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣ واعتبروها هدية فلسطينية للزعيم الروسي في ذكرى ميلاده. وعلى الرغم من المصادفة الغريبة بين المناسبتين فإن ذلك يبقى مجرد تحليل أوكراني لا أساس له، وهو ما فنده «ستيف روزنبرغ»، محرر الشؤون الروسية لقناة (BBC) في ١٤ تشرين الأول ٢٠٢٣ بالقول: «صحيح أن روسيا لديها صلات مع حماس وأصبحت حليفاً مقرباً لإيران - ووفقاً للولايات المتحدة، فإن موسكو وطهران لديهما الآن علاقة شراكة دفاعية كاملة - لكن ذلك لا يعني أن موسكو ضالعة بشكل مباشر في هجوم حماس على إسرائيل أو لديها المعرفة المسبقة به. واستدل الكاتب بتصريح السفير الإسرائيلي لدى موسكو، ألكسندر بن تسيفي، لصحيفة (كومرسانت) بالقول: «لا نعتقد أن روسيا ضالعة بأي شكل»، مضيفاً إن من «الهراء التام» الإيحاء أن هناك صلة روسية بالفظائع التي ارتكبتها حماس في إسرائيل»[٢] لكن هذا لا يعني أن روسيا لم تستفد من الحدث الغزي، إذ قدم لها خدمة كبيرة، فقد أشار ألكسندر غابويف، الباحث أول في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي إلى «أن «هذا الصراع يُعدّ نعمة لروسيا لأنه يصرف الكثير من اهتمام الولايات المتحدة والغرب الموجه لأوكرانيا، كما يؤكد أن الإدارة الأميركية تعتزم تخصيص كثير من الوقت للأزمة الحالية في الشرق الأوسط، وغالباً سيستمر الوضع على هذه الحال حتى الانتخابات الرئاسية الأميركية التي ستجرى في تشرين الثاني ٢٠٢٤». ويعتقد الدبلوماسي الروسي قسطنطين غافريلوف: «أن هذه الأزمة ستؤثر بشكل مباشر على مجريات العملية العسكرية الخاصة (في أوكرانيا)». وأضاف في تصريح لصحيفة (آزفستيا) الموالية للكرملين: إن «رعاة أوكرانيا سيتشتت انتباههم بفعل الصراع في إسرائيل. وهذا لا يعني أن الغرب سيتخلى عن الأوكرانيين. لكن حجم المساعدات العسكرية سينخفض... ومسار العملية قد ينقلب سريعاً لصالح روسيا»[٣]. ومما لا شك فيه، أن أحداث السابع من تشرين الأول الماضي في غزة وما تلاها من حرب إسرائيلية على القطاع الفلسطيني، كانت بمثابة هدايا غير منتظرة لا تحصى إلى بوتين، فهي تسببت بشكل واضح وجلي في تراجع الاهتمام الغربي والأميركي على وجه الخصوص بالحرب الأوكرانية، وأظهرت عجز الغرب عن التعامل مع حربين ومدهما بالمال والسلاح في وقت واحد، لذلك تراجع الدعم العسكري والاقتصادي لكييف وتقلص إلى درجة لم تكن متوقعة قبل اندلاع الحرب في قطاع غزة، إضافة إلى ذلك، حصلت روسيا بعد اندلاع الحرب في غزة على فرصة ذهبية للتحدث مع المجتمع الدولي وطرح مواقفها من كل

القضايا الراهنة، لا سيما في مجلس الأمن الدولي، وغيره من المنتديات الدولية، وهذا مهم جداً بالنسبة لموسكو، في الأقل من وجهة نظر أنه من الممكن تجنب العزلة، ومواصلة إظهار أهميتها الدولية، بعدما حصلت موسكو على قناة يمكنها من خلالها التواصل والتحدث بشكل إضافي مع العالم الخارجي، وإعادة إظهار نفسها بثوب الداعية للسلام والمستنكرة للحروب، وهذا بدا واضحاً حين شبه بوتين معاناة المدنيين من حصار قطاع غزة بحصار ألمانيا النازية مدينة لينغراد (سانت بطرسبورغ) التي ينحدر منها خلال الحرب العالمية الثانية.[٤]

من وجهة نظر غربية، يرى نائب مدير المرصد الفرنسي الروسي، إيغور دولانويه، أن الهجوم الذي شنته حركة حماس على إسرائيل، يسهم في صرف الاهتمام الغربي العام عن أوكرانيا نظراً للعواقب المترتبة عليه.[٥] لم تتسرع روسيا في التعليق على عملية (طوفان الأقصى)، إذ انتظر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ثلاثة أيام قبل أن يصدر منه أي تعليق على هجوم حركة «حماس» على إسرائيل، وعندما علق، ألقى بالمسؤولية فيما حدث على الولايات المتحدة، وليس على حماس. وحمَّل بوتين الغرب مسؤولية تفاقُم الأحداث، لعدم منح «الفلسطينيين حقهم في إنشاء دولة كما نصّ قرار التقسيم». كما صرح بعد أيام، بأنه لم يتمالك نفسه من «البكاء» عند رؤيته مشاهد «قتل أطفال غزة».[٦] ومرت ستة أيام أخرى قبل أن يتحدث بوتين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ليقدم تعازيه في مقتل نحو ١٢٠٠ إسرائيلي. وبعد ذلك بعشرة أيام، قالت روسيا إن وفداً من حماس موجود في موسكو لإجراء محادثات.[٧]

خاطب بوتين وقتها رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني قائلاً: «أعتقد أن كثيرين سيتفقون معي على أن هذا مثال واضح على السّياسة الفاشلة التي تنتهجها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، التي حاولت احتكار عملية التسوية».[٨] وفي تصريح آخر ألقى بوتين باللوم على الولايات المتحدة في استمرار الصراع الحالي، قائلاً: «إن الولايات المتحدة تحتاج إلى فوضى مستمرة في الشرق الأوسط».[٩] ورداً على الدعوات الإسرائيلية لتطهير غزة عرقياً، قال بوتين: «إن الدعوات الموجهة إلى الفلسطينيين للمغادرة إلى سيناء ليست أمراً يمكن أن يؤدى إلى السلام». وأوضح الرئيس الروسي «أن غزة جزء من أرض فلسطين التاريخية، وهذه أرضهم تاريخياً، كما أنه كان من المفترض إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تشملها غزة، في رأيي، هذا ليس شيئاً يمكن أن يؤدى إلى السلام».[١٠]

بعد هذه التصريحات اللافتة من رأس الدولة الروسية، توالت المواقف الروسية المنددة بالحرب العدوانية الإسرائيلية الأميركية على قطاع غزة، حيث ذكرت شبكة (آر.تي)

الروسية أن ديمتري ميدفيديف، نائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي كتب على قناته على تطبيق (تليجرام): «من الجلي أن الهجوم المروع على مستشفى (المعمداني) في قطاع غزة يشكل جريمة حرب. والمسؤولية النهائية عن ذلك تقع على عاتق أولئك الذين يكسبون الأموال بعهر وعدم اكتراث من الحروب في بلدان مختلفة وفي قارات مختلفة، والذين يوزعون بلا تفكير مبالغ ضخمة من المال لشراء الأسلحة، ويقومون بزيادة الإنتاج في مجمعهم الصناعي العسكري». وأضاف: «هم من يعلنون كذباً مهمتهم العالمية لحماية القيم الديمقراطية؛ الولايات المتحدة».[١١] وأوضح وزير الخارجية الروسي: «سيرجيه لافروف في كلمة عبر الإنترنت ضمن فعاليات منتدى الدوحة في كانون الأول ٢٠٢٣ «أن موسكو تتواصل حصراً مع الجناح السياسي لحركة حماس، وأن «هذه الاتصالات مكنت من التوصل إلى اتفاق إطلاق محتجزين تفاعلت معه إسرائيل إيجابياً».

وأضاف لافروف: «لدينا علاقات مع الجناح السياسي لحركة حماس، أجرينا اتصالات بممثليه في الدوحة للتفاوض حول مصير الرهائن من مواطنينا، إضافة إلى مواطنين من عدد من الدول المجاورة لروسيا ودول أخرى، وقد تمكنا من التوصل إلى اتفاق، وكان رد فعل الجانب الإسرائيلي إيجابياً».

وأكد لافروف أن روسيا ستواصل ممارسة الضغوط السياسية لتحقيق وقف إنساني لإطلاق النار في قطاع غزة، كما شدد على أن القرارات المتعلقة بالأزمة الإنسانية في غزة وكيفية معالجتها، تتطلب نوعاً من الرقابة على الأرض.

وفي ما يتعلق بمواقف الغرب من القضية الفلسطينية، أشار لافروف في كلمة له بمجلس «الاتحاد» في البرلمان الروسي إلى أن الغرب لا يعتزم إقامة دولة فلسطينية، قائلاً: «إذا حكمنا من خلال المواقف التي يتخذها الغرب حالياً، فإنهم لا يعتزمون إقامة دولة فلسطينية. وفقاً لمعلوماتنا، فإن الغرب والإسرائيليين أيضاً، القيادة الإسرائيلية الحالية، لا يريدون توحيد غزة مع الضفة الغربية كما يقتضي قرار إقامة الدولة».[١٢]

وليس بعيداً عن هذه التصريحات الرسمية، فقد أظهرت روسيا حكمة كبيرة في التعاطي مع مواطنيها الروس المسلمين في دول القوقاز، من بين أولئك الغاضبين من الجرائم الإسرائيلية في غزة، الذين رفضوا لجوء الإسرائيليين إلى مناطقهم (في داغستان وخلافها من الجمهوريات في القوقاز) تفهمت موسكو غضب هؤلاء في حينه، وعالجت الأزمة بفائق الهدوء والدبلوماسية، فاستطاعت من خلال ذلك إعادة الإسرائيليين إلى حيث أتوا من دون أن تتعرض لمواطنيها. هذا الموقف انعكس ارتياحاً لدى المسلمين الروس الذين شعروا بأن حكومتهم المركزية في موسكو أدت وتؤدي القسط المطلوب منها تجاه القضية الفلسطينية[١٣] لكن هذه المواقف المؤيدة للحق الفلسطيني التي تدين

أو تستنكر الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة لا تعني تأييداً لعملية حماس في غلاف غزة ولا تعني تأييداً للكفاح المسلح الفلسطيني، ففي مقابلة تلفزيونية مع القناة الروسية (روسيا ١) في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٣ أدلى لافروف بتصريحات مخالفة لكل ما يعتقد أنه مساندة روسية للكفاح المسلح الفلسطيني، إذ شبه لافروف «الحرب بين إسرائيل وحماس بإزالة النازية في أوكرانيا». وأضاف: «إن إعلانات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن ضرورة تدمير حماس وأن التطرف يجب القضاء عليه، تبدو كأنها نزع السلاح ونزع النازية، وهي أهداف الحرب الروسية المعلنة في أوكرانيا».[١٤] ووصف لافـروف (طوفان الأقـصى) بالعمل الإرهابي، ليشطب موقف بلاده المعلن في مجلس الأمن الدولي عبر مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، الذي قال إن «إسرائيل لا تملك حق الدفاع عن النفس كونها دولة محتلة لأراضي الغير، مما يمنح الشعب الذي يقع تحت الاحتلال حق المقاومة بكل الوسائل المتاحة، وفق الشرعية الدولية؛ لافروف صنف حماس «منظمة إرهابية»، وهذا يتناقض مع الموقف المعروف روسياً من حركة حماس، مما يطرح تساؤلاً: هل غيرت روسيا تصنيفها لحماس؟ ولأي اعتبارات؟

ما تبع هذا التصريح من مواقف روسية في الأمم المتحدة لم يشهد تغييراً يذكر، لذلك يبدو أن التصريح كان شاذاً ولا يمكن معرفة مغزاه وتوقيته وإلى من توجه به لافروف وبماذا خدم السياسة الروسية؟

ظلت مواقف المندوب الروسي في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يتبع لافروف إدارياً على حالها واتسقت مع مواقف روسية تاريخية من التصويت لصالح فلسطين، فقد دأبت بعثة روسيا في الأمم المتحدة طيلة أيام الحرب على استخدام حق النقض (الفيتو) في جلسات مجلس الأمن، بدافع تعطيل مشاريع القرارات التي تمنح إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، في المقابل إنكار حق الفلسطينيين بذلك. ناهيك عن رفض القرارات التي تصنف «حماس» منظمة إرهابية، أو اتهامها باستهداف المدنيين، أو تلك التي تدعو إلى استمرار الحرب وترفض وقف إطلاق النار.

ورداً على ما سبق من مواقف روسية داعمة للحق الفلسطيني، أدان سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان، موسكو بحجة استخدامها هجوم ٧ تشرين الأول لصرف انتباه العالم عن غزو أوكرانيا، ووصف روسيا بأنها الدولة الأخيرة التي يمكنها تعليم إسرائيل الأخلاق.[١٥]

تصاعدت أصوات في إسرائيل تدعو إلى تغيير سياستها تجاه موسكو، فكتب شاي ليفي، في (إسرائيل ديفينس) يدعو إلى التعامل مع روسيا كخصم، وضرورة توحيد المواقف مع الغرب في حرب أوكرانيا، والبدء في تقديم أسلحة إلى

كييف.[16] وهدد السياسي الإسرائيلي أمير ويتمان في ٢٠٢٣/١٠/٢٠، روسيا بدفع الثمن بعد أن اتهمها بدعم المقاومة الفلسطينية.[17]

فهل تعكس هذه المواقف انحيازاً روسياً إلى جانب الشعب الفلسطيني وحركات المقاومة؟ الظاهر منها يمنحنا الإجابة بنعم.

حدود تأثير الدور الروسي في صنع السلام في الشرق الأوسط

يسير بوتين على خط رفيع بين الطرفين المتحاربين. وبالنسبة إليه، فإن الحرب في الشرق الأوسط بمثابة فرصة ناضجة ليس فقط لإدانة واشنطن وتقويضها في النظام الدولي، وإنما للظهور أيضاً بوصفه وسيطاً لوقف التصعيد، وإعادة تأكيد نفسه لاعباً بارزاً في المنطقة.

محاولات روسيا لترميم البيت الفلسطيني

من ضمن أوراق القوة التي يمتلكها الرئيس بوتين علاقة بلاده المتميزة مع قادة الفصائل الفلسطينية، لذلك في ظل الحرب، جددت روسيا دعوتها الفصائل الفلسطينية إلى اجتماع في العاصمة موسكو، حيث أعلنت في ١٦ شباط ٢٠٢٤ أنها دعت قادة الفصائل الفلسطينية - بما فيها حماس والجهاد الإسلامي وفتح - إلى محادثات يوم ٢٩ من الشهر نفسه «تمتد حتى الأول أو الثاني من آذار»، وفق ما أعلنه ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي.

لم تكن هذه المرة الأولى التي تستضيف فيها روسيا مباحثات لتحقيق المصالحة بين فتح وحماس، إذ عقدت بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١، مباحثات في موسكو بين ممثلي الفصائل الفلسطينية لتعزيز جهود المصالحة.

يرى رسلان سليمانوف، الخبير الروسي المستقل في شؤون الشرق الأوسط والمقيم في باكو، أن المباحثات التي استضافتها موسكو في السابق «لم تكن فعالة على الإطلاق».[18] وقد رأى الباحث في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، هيو لوفات، في مقابلة مع (DW)، «أن المباحثات الفلسطينية في موسكو تعد «وسيلة لإظهار أن روسيا لديها القدرة الدبلوماسية للعب دور عملي في دعم الوحدة الوطنية الفلسطينية»، لكنه أشار إلى أن مباحثات المصالحة السابقة سواء التي عقدت في القاهرة أو الجزائر أو حتى موسكو «لم تنجح في إبرام اتفاق مصالحة دائم بين الفصائل المتخاصمة». وأضاف: إن «الخلافات بين الفصائل الفلسطينية هي خلافات سياسية جوهرية تتعلق بعملية السلام واستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن المسائل الفنية الأخرى المتعلقة بعودة مؤسسات السلطة الفلسطينية إلى غزة».[19]

بحسب واصل أبو يوسف، عضو تنفيذية منظمة التحرير الفلسطينية، فإن الهدف روسياً كما لخصه، هو «اهتمامها بالوضع السياسي العام في ظل حرب الإبـادة التي

يتعرض لها الشعب الفلسطيني». والمطلوب أكثر من أي وقت مضى «كيفية النهوض بأوضاع الشعب، سواء في ما يتعلق بوقف حرب الإبادة أو رفض التهجير وعودة الاحتلال من خلال تثبيت وقائع على الأرض». وللوصول إلى نتائج، ستناقش الفصائل على مدى ٣ أيام «القضية الفلسطينية برمتها، وأهمية تضافر الجهود لوقف حرب الإبادة في غزة، ومسألة إنهاء الانقسام والمصالحة الفلسطينية».[٢٠] وإذا كان هذا هو الهدف المعلن، فإن بعض المحللين السياسيين الفلسطينيين رأوا «أن موسكو تريد أن تقول إن لها نفوذاً وتحافظ على العلاقة مع جميع الأطراف الفلسطينية لتناكف أميركا، مع أنها أقل تأثيراً على الفصائل الفلسطينية من جهات أخرى».[٢١]

وفي افتتاح الاجتماع الذي عقده في موعده، قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، أمام ممثلي الفصائل الفلسطينية: إن «الأحداث الدراماتيكية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، جعلت هذا الشكل من التفاعل أكثر إلحاحاً وأهمية»، آملاً أن «تشعروا بفائدة مثل هذا التواصل أيضاً».

ووصف الوزير الروسي، الحرب في قطاع غزة، بأنها «موجة غير مسبوقة من العنف»، مؤكداً أنه «من غير المسموح» الرد على هجوم ٧ تشرين الأول الماضي بـ «أساليب العقاب الجماعي للفلسطينيين».

واعتبر أن أزمة غزة «نتجت إلى حد كبير بسبب الركود الطويل في عملية التسوية في الشرق الأوسط الناجم عن محاولات الولايات المتحدة احتكار جهود الوساطة ووقف عمل (اللجنة الرباعية) من الوسطاء الدوليين» التي تضم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

واتهم لافروف واشنطن بـ «عدم الاهتمام بمصالح دول المنطقة مع أن هذه المصالح يتمّ تشويهها دون تلبيتها خلال سنوات طويلة»، مؤكداً أن الأولوية القصوى الحالية هي «وقف إراقة الدماء» في غزة».

وفي يوم افتتاح اللقاء في ٢٩ شباط نشرت صحيفة (Kommersant) الروسية نصاً تحدثت فيه عن رغبة روسيا في لعب دور الطرف الرئيس في عملية التسوية بين الفصائل الفلسطينية. ونقلت عن لافروف قوله إن الهدف الرئيس من لقاء الفصائل الفلسطينية هو «استعادة الوحدة الفلسطينية التي ستسمح بانتزاع الورقة الرابحة من يد تلك القوى التي تعرقل تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي». ورأت الصحيفة أن الأضواء على التسوية في الشرق الأوسط انتقلت خلال الأيام الثلاثة إلى موسكو.[٢٢]

في الحقيقة، لم تسفر لقاءات موسكو عن أي نتائج جديدة بل إن الصحافية الروسية المستقلة، يوليا يوزيك، رأت أنه ليس للقاء أي

أثر حتى الآن، والبيان الختامي «كلام للإعلام». وقالت: «إن الكرملين يبني استراتيجيته في الشرق الأوسط ويواصل محاولاته انتزاع المبادرة في المسألة الفلسطينية للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة». دون أن تستبعد محاولة موسكو إحياء رصيد الاتحاد السوفياتي من العملاء وتجنيدهم لخدمة مصالحها. وعن التأثير المحتمل لمثل هذه اللقاءات على مسار الحرب وما يليها، رأت الصحافية «أن ذلك يتوقف على ثبات موسكو وحزمها في جمع الفصائل الفلسطينية تحت لوائها». وعلى الرغم من أهمية مثل هذه اللقاءات، فإنها تراها أقرب إلى حملات العلاقات العامة. وتعتقد أن هدف موسكو من ورائها «يتمثل باستخدام الرمح الفلسطيني لإجبار إسرائيل والولايات المتحدة على تقديم تنازلات في الحرب الأوكرانية».[٢٣] في حين رأى الصحافي الروسي أيغور سبوتين، المتابع لشؤون الشرق الأوسط في صحيفة (NG) الروسية «أن البيان الختامي للقاء أرادت منه «فصائل المقاومة» أن تظهر لإسرائيل أنها لا تزال فاعلة وبوسعها الوقوف ضد مصالحها (إسرائيل). وقال إن «موسكو تلعب دور الوسيط عادة في حوار الفصائل الفلسطينية». ويعتقد «أن روسيا، بمعنى ما، أرادت أن تبرز تأثيرها الباقي على عملية الحوار. وقد تكون الفصائل أرادت أن يظهر اللقاء لإسرائيل أن سعيها لاستئصال بعض الفصائل الفلسطينية لن ينجح».[٢٤]

وكما كان متوقعاً، فقد فشلت جولات الحوار في موسكو في تغيير مواقف الفصيلين الكبيرين فتح وحماس من القضايا الخلافية المبدئية بينهما، ولم تستطع موسكو تحقيق أهم هدفين من الاجتماع الذي سعت إليه وهما: أوّلاً، انضواء «حماس» ضمن السلطة الفلسطينية. وثانياً، أن تقدّم السلطة هذه، بتركيبتها الجديدة، وبمشاركة «حماس» بالذات، تصوّراً عمليّاً لمشروع حلّ الدولتين. بحيث يصبح هذا المقترح ملزماً للجميع.

وهكذا وبسبب الخلافات بين الأطراف الفلسطينية الفاعلة، يمكننا اعتبار الاجتماع مخيباً للآمال الروسية، وأن الإنجاز الوحيد للاجتماعات تمثل في «اتفاقها على أن اجتماعاتها ستستمر في جولات حوارية قادمة للوصول إلى وحدة وطنية شاملة تضم القوى والفصائل الفلسطينية كافة، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».[٢٥]

وعليه نستنتج مما سبق أن مكاسب روسيا من الحرب على غزة هي:

١. أن عملية طوفان الأقصى شكلت رافعة لروسيا، وفكت عنها عزلة دولية، كانت تعاني منها جراء تسليط الأضواء الغربية على حربها في أوكرانيا واتهامها بارتكاب فظائع وجرائم حرب، فغطت الفظائع الإسرائيلية على ما عداها

وأصبحت روسيا راعية سلام ونصيرة شعب مظلوم في نظر شعوب العالم.

٢. لعبت حرب غزّة دوراً في نقل الحرب الأوكرانية إلى مرتبة ثانية في الأولويات الأميركيّة. تبين، بكل بساطة، أن أميركا لا تستطيع خوض حربين في الوقت ذاته. لا تستطيع الاستمرار في تزويد الجيش الأوكراني بالذخائر بالوتيرة نفسها التي كانت معتمدة في الماضي القريب. يعود ذلك إلى أن عليها تزويد الجيش الإسرائيلي بمثل هذه الذخائر، خصوصاً أن إسرائيل تخوض في غزّة ما تعتبره حرب حياة أو موت بالنسبة إليها.

٣. نتيجة المواقف الروسية الداعمة لفلسطين في مواجهة المواقف الأميركية والغربية المنحازة للإبادة الجماعية الإسرائيلية ارتفعت أسهم روسيا لدى الشعوب العربية والإسلامية وتراجع الدعم الذي حظيت به أوكرانيا سابقاً.

٤. لم يستفد الرئيس الروسي من حرب غزّة فحسب، وإنما استفاد أيضاً من بقاء أسعار النفط مرتفعة ومن فشل العقوبات الأميركيّة والأوروبيّة التي فرضت على بلده.

هذه الاستنتاجات تطرح تساؤلات حول مدى قدرة تحويل هذه المكاسب التكتيكية إلى مكاسب استراتيجية في الشرق أوسط؟

تمتلك روسيا عديد الأوراق المهمة في الشرق الأوسط، أهمها علاقاتها المتينة مع أطراف الصراع العربي الصهيوني المؤثرة وكذلك وجودها العسكري المباشر في سورية من خلال قواعدها العسكرية والموانئ والمطارات والقطع البحرية في هذا البلد، وكذلك في البحرين المتوسط والأحمر، ونفوذها على حركات المقاومة الفلسطينية خاصة حركتي فتح وحماس والفصائل اليسارية كالجبهتين الشعبية والديمقراطية، فمعظم هذه الحركات ترى فيها مسانداً ومتضامناً مع النضال الفلسطيني ضد الاحتلال، لكن في نطاق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وكذلك علاقاتها المتنامية مع إيران التي وصلت إلى درجة التحالف خاصة بعد التقارير الغربية التي تشير إلى تعاون عسكري بين الطرفين في الحرب الأوكرانية. يضاف إلى ذلك تنامي العلاقات العربية الروسية خاصة مع مصر والسعودية والإمارات.

في الجانب الآخر، أي العلاقة مع دولة الاحتلال، تمتلك روسيا واحدة من أكبر الجاليات الروسية في الخارج، وهي الأقدم، إذ بدأ الاستيطان اليهودي الروسي في فلسطين، في نهايات القرن التاسع عشر وتواصل خلال القرن العشرين وكانت ذروته مع نهاية الحرب الباردة أواسط ثمانينيات القرن الماضي وتواصلت الهجرات الروسية في العام ٢٠١٤ وبعد الحرب الروسية الأوكرانية ويتراوح تعداد الروس فيها بين مليون

ونصف مليون شخص ومليوني شخص، وهم يمثّلون غالباً بحزب (إسرائيل بيتنا) بزعامة المتطرف الملدوفي الروسي أفيغدور ليبرمان، وقد دأب الرئيس الروسي بوتين والمسؤولون الروس الآخرون، في اجتماعاتهم واتصالاتهم الكثيرة مع القادة الإسرائيليين، على التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط روسيا بإسرائيل. ويرجع بوتين والمسؤولون الروس الآخرون هذه العلاقات الخاصة المميزة بين روسيا وإسرائيل إلى وجود الجالية اليهودية الروسية، حيث أصبحت إسرائيل وطناً لهم». ويؤكد بوتين في مناسباتٍ عديدة «حرص روسيا على سلامتهم ورفاهيتهم»، دون أن يستثني المستوطنين منهم في المناطق الفلسطينية المحتلة في سنة ١٩٦٧.[٢٦] وكان نائب السفير الروسي في إسرائيل، ليونيد فرولوف، قد صرح في ١٥ شباط ٢٠١٨ بأنه «في حال الاعتداء على إسرائيل، فلن تقف الولايات المتحدة وحدها إلى جانب إسرائيل – وإنما روسيا أيضاً ستكون إلى جانب إسرائيل»، «العديد من مواطنينا يسكنون في إسرائيل، وإسرائيل عامة هي دولة صديقة، ولهذا لن نسمح بأي عداء ضدها».[٢٧] ولم يستغل بوتين ولا أي من القيادات الروسية السابقة هذه الكثافة السكانية الروسية في فلسطين المحتلة - التي تمثل من ١٦ إلى ٢٠٪ من عدد الإسرائيليين - لصالح التسوية أو عملية السلام، ولم يطالبوا مواطنيهم، باتخاذ موقف علني واضح ضد الاستيطان في الضفة الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة أو دعوة المواطنين اليهود الروس المستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة إلى مغادرتها، لأن الاستيطان فيها مخالف للقوانين والقرارات الدولية، ويعد جريمة حرب. أو إلغاء مواطنتهم الروسية، وسحب تجديد جوازات سفرهم الروسية، أو عدم تجديدها، لأنهم يرتكبون باستيطانهم في الضفة الفلسطينية جريمة حرب. أو ترقية الموقف الروسي بشأن مجمل الاستيطان الكولونيالي في الضفة الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل ومقاطعة المستوطنين ومنتجاتهم.

وعليه كان ومازال ممكناً لروسيا أن تكون أكثر تأثيراً إذا استغلت الأوراق التي تمتلكها داخلياً في دولة الكيان، وخارجياً في علاقاتها مع الإقليم ووجودها العسكري في سورية، وغير ذلك من أوراق القوة، لكنها حتى الآن لم تقم بذلك واكتفت بمواقف دبلوماسية مهمة في الأمم المتحدة، ومجموعة خطوات ضمن العلاقات العامة، لكن يبقى تأثيرها محدوداً ما لم تقرنها باستخدام باقي الأوراق التي في جعبتها.

لكن السؤال المطروح: هل لو استخدمت كل ما سبق ستكون قادرة على إحداث اختراق في الموقف الإسرائيلي؟

الجواب الافتراضي وفق تقديرنا أنه حتى لو استخدمتها جميعاً وبفاعلية، فإن دولة الاحتلال لن تقبل بدور روسي فاعل بعيداً عن الدور

الأميركي. ومهما كانت أوراق الضغط الروسية المستخدمة، فستبقى ضعيفة في مواجهة الراعي الرسمي الأميركي وحلفائه الأنجلو ساكسون لدولة الاحتلال مادياً وعسكرياً وأيديولوجيا، وكذلك في العلاقات مع الإقليم خاصة الدول العربية المعتدلة على الرغم من تطور العلاقات الروسية معها، سيظل تأثير الدور الروسي أقل بقليل من تغيير حاسم في عوامل القوة لصالح الشعب الفلسطيني والسلام في الشرق الأوسط، هذا بالإضافة أن الانقسام الفلسطيني وتعدد ولاءات الفصائل الإقليمية لا يشجع الروس على المضي في خطوات كبرى، فروسيا اليوم ليست الاتحاد السوفيتي السابق الداعم لحركات التحرر بل هي دولة رأسمالية ذات طموحات برغماتية، أساسها المصلحة القومية الروسية.

وفي الختام نستطيع القول، إن حرب الإبادة الأميركية الإسرائيلية على قطاع غزة وما يقابلها من مقاومة أسطورية للشعب الفلسطيني، والتحولات في الرأي العام الدولي وانعكاس ذلك على النخب الرسمية في الغرب والعالم، التي أصبحت ترى في الصراع العربي الإسرائيلي، والفلسطيني الإسرائيلي منه تحديداً خطراً على الأمن والاستقرار والسلام العالمي، وأن إيجاد حل تسووي بات ملحاً، بعد أن أظهرت هذه الحرب مظلومية الشعب الفلسطيني في مقابل غطرسة واستعلاء وإجرام الصهاينة، فإن الدعوات لمؤتمر دولي للسلام تشارك فيه كل القوى الفاعلة التي ترغب منظمة التحرير الفلسطينية وحماس أن تكون روسيا إحداها تمنح روسيا مخرجاً من عزلتها الدولية وتعيد لها قيمتها الدولية التي فقدتها نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا، فهل ستستغل روسيا هذه الفرصة المتاحة لها فلسطينياً لتقوم بالدور المطلوب المفقود منذ انهيار الاتحاد السوفيتي صديق الفلسطينيين، الذي ورثته لكن لم تحافظ عليه وتنمّه كما يأمل قادة حركة التحرر الوطني الفلسطينية؟

الإجابات تبقى برسم المستقبل، ولا يمكن التنبؤ بها حالياً، لكن العقل والمنطق يجيب بنعم.

الهوامش

1 https://www.i24news.tv/ar
2 https://www.bbc.com/arabic/articles/c4nxk238739o
3 https://www.bbc.com/arabic/articles/c4nxk238739o
4 https://www.independentarabia.com/node/539156
5 https://www.aljazeera.net/news/2023/10/18
٦ https://www.dimensionscenter.net/ar/]VHSM دراسة لأحمد دهشان بعنوان «الموقف الروسي من الحرب الإسرائيلية على غزة،٢١ تشرين الثاني ٢٠٢٣ مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية
7 https://alarab.co.uk 17/11/2023
8 https://asharq.com/politics/72611
٩ Cnn العربية ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٣
١٠ اليوم السابع المصرية: ٢٠٢٣/١٠/١٢
11 https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1662760
12 https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/12/13
13 https://www.aljazeera.net/blogs/2023/11/14/
14 https://m.jpost.com/international/article-780070 و https://www.rt.com/russia/589831-lavrov-israeli-gaza-hypocrisy/
15 https://www.aljazeera.net/politics/2023/12/2
16 https://www.aljazeera.net/politics/2023/12/2
17 https://arabic.rt.com/world/1505641 /
١٨ https://www.dw.com/ar جنيفر هولايس٢٦ شباط ٢٠٢٤ حوار «الإخوة الأعداء».. فرص موسكو في تحقيق مصالحة فلسطينية.
١٩ Dw المرجع السابق نفسه.
٢٠ واصل أبو يوسف، https://www.aljazeera.net/26/2/politics/2024
٢١ أحمد رفيق عوض، https://www.aljazeera.net/26/2/politics/2024/
22 https://www.almodon.com/opinion/2024/3/5
23 https://www.almodon.com/opinion/2024/3/5
24 https://www.almodon.com/opinion/2024/3/5
25 https://www.wafa.ps/Pages/Details/91121
٢٦ https://www.arab48.com بوتين والهجرة المليونية اليهودية الروسية إلى إسرائيل، بقلم: محمود محارب،٢٠١٦/١٠/٣١
٢٧ مسؤول روسي: سندعم إسرائيل في حال تعرضها لأي هجوم إيراني، بقلم رفائيل أهرين، ٢٠١٨ شباط ١٥، https://ar.timesofisrael.com/

ثورة الأكاديميا والحراكات الدولية المناصرة لفلسطين: السياق والتداعيات

محمد أبو دقة*

طرحت ثورة الجامعات الأميركية والأوروبية العديد من الأسئلة والتحديات، ليس على مستوى تحليل أسباب الاحتجاجات الطلابية والعالمية ضد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة فحسب، وإنما حول تداعياتها على سياسات تلك الدول الداخلية، وعلى إسرائيل ومكانتها في النظام الإقليمي والدولي في إطار ممارستها علاقاتها الخارجية.

على الصعيد الفلسطيني، أثــارت موجة الاحتجاجات الطلابية الكثير من التساؤلات المهمة، ومنها: ما هي أهمية هذه الاحتجاجات؟ وهل يمكن أن تؤثر بشكل فعّال في تغيير سياسة الدول تجاه القضية الفلسطينية؟ وهل يمكن لهذه الاحتجاجات أن تؤثر على دولة الاحتلال وتلجم عدوانها واستخدامها قوتها العسكرية؟ وما هي هذه التداعيات على المدى القريب أو البعيد؟

ولفهم طبيعة انطلاقة هذه الاحتجاجات الطلابية من داخل أهم جامعة أميركية، وهي جامعة كولومبيا، لا بد من توضيح الخلفية التي نشأت في إطارها هذه الاحتجاجات التي شكلت نقطة البداية، على الرغم من الجهود التي تمارسها إسرائيل واللوبي الصهيوني من خلال الدعاية والبروباغندا السياسية على مدار العقود الماضية.

"هسبرا" والدبلوماسية العامة في السياسة الخارجية الإسرائيلية

منذ نشأة الصهيونية، احتل الإعلام دوراً مركزياً في نشاط الحركة الصهيونية لتحقيق

* باحث ودبلوماسي فلسطيني.

أهدفها السياسية، ونجح على مدار العقود الماضية - إلى حد ما - في حشد تأييد القوى الفاعلة على الساحة الدولية لإقامة دولة إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني بعد تشريده من وطنه، ولاحقاً في توظيف هذا الإعلام لتعزيز وجودها وتأييد مواقفها وسياساتها وتبني خطابها وتفسير العديد من القضايا ذات الصلة بالصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، وكما قال شمعون بيريس: "إن المعلومات أقوى من المدافع".

يتم توظيف استخدام هذه المعلومات إجمالاً عبر ما يسمى بالعبرية "هسبرا" وهو مصطلح يطلق على إجمالي العمل الإعلامي والدعائي للحفاظ على المصالح الإسرائيلية، وهو كلمة عبرية تعني "الشرح والتفسير"، ولاحقاً أصبحت "هسبرا" مكوناً أساسياً في ممارسة إسرائيل دبلوماسيتها العامة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى المهمة.

تشير موسوعة "ويكيبيديا" إلى التطور في تناول الإعلام الغربي مصطلح "هسبرا" نهاية سبعينيات القرن الماضي، ووصفها بأنها "بناء انطباع خارجي"، ووفقاً لصحيفة "واشنطن بوست" فإن مصطلح "هسبرا" يُطلق على الأعمال التي تهدف إلى إعادة تشكيل الرأي العام في الخارج.. أي خارج إطار الدولة ولدى شعوب الدول الأخرى كونها "حملة علاقات عامة".

تتفق "هسبرا" في هدفها مع هدف الدبلوماسية العامة التقليدي، أما وفق تعريف الدبلوماسية العامة "التعريف القديم" فهي نوع من الدبلوماسية يخلق قنوات "تواصل مباشر مع مواطني الدول الأخرى، بهدف التأثير على تفكيرهم وسلوكهم وبالتالي التأثير على حكوماتهم"، ويقصد بهذا النوع "البرامج الحكومية الممولة الهادفة إلى إبلاغ أو التأثير على الرأي العام في دول أخرى، ومن أهم أدواتها المطبوعات والصور والتبادل الثقافي والراديو والتلفزيون".

"هسبرا" ودبلوماسية إسرائيل العامة في الولايات المتحدة

منذ بداية السبعينيات، تنامى التأييد الطلابي للفلسطينيين في الجامعات الأميركية؛ مما دعا دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى خلق برامج لتنمية القيادات السياسية في العام ١٩٧٩ بهدف محاربة أي تأييد لصالح القضية الفلسطينية، وفي العام ١٩٨٠ ضمت هذه البرامج أكثر من ٥٠٠٠ طالب من أكثر من ٣٥ جامعة أميركية، حيث خُصِّصَت ورش عمل متخصصة لهم بهدف تدريبهم على شرح السياسة الإسرائيلية وتعزيز السردية الإسرائيلية ومحاصرة السردية الفلسطينية والتشكيك فيها من خلال استهداف المدافعين عنها من طلبة وأساتذة جامعات، وفي العام ٢٠٠١ اعتمدت إسرائيل برنامج "هسبرا فولوشوب" أي منحة "هسبرا، التي عملت على تمويل رحلات طلابية لزيارة إسرائيل وتدريبهم

فيها، وفي العام ٢٠٠٢ ونتيجة الانتفاضة الفلسطينية وزيادة القمع الإسرائيلي أسس اللوبي اليهودي في أميركا مؤسسة "كامبوس واتش"؛ أي مراقبة الجامعات، بهدف تشجيع الطلاب الدارسين في الجامعات الأميركية على مراقبة أي محتوى مؤيد للفلسطينيين فيها والتبليغ عنه، وفي العام ٢٠١٤ قام اللوبي الإسرائيلي اليهودي أو الصهيوني من خلال "إيباك" بتأسيس مؤسسة "كناري ميشن" وهي مؤسسة تعمل على نشر أسماء كل الطلاب وأساتذة الجامعات والأكاديميين في أميركا وكندا المؤيدين للفلسطينيين واعتبارهم معادين للسامية؛ ومن ثم تخويف الشركات والمؤسسات الأميركية من توظيفهم أو تشغيلهم.

وحسب إحدى التقارير الإسرائيلية، فقد ضاعفت إسرائيل منذ العام ٢٠١٠ وحتى العام ٢٠١٧ تمويلها بأكثر من ٢٠ ضعفاً لـ "هسبرا" في الولايات المتحدة الأميركية وحدها بهدف مكافحة حركة المقاطعة ضد إسرائيل، خاصة بين أوساط الشباب والطلبة في الجامعات الأميركية.

وبالإضافة إلى العمل داخل الجامعات، عملت إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأميركية على حث الولايات المختلفة على سن قوانين وتشريعات تمنع المؤسسات والأفراد من فرض عقوبات أو مقاطعة إسرائيل، ونجحت في سن قوانين في ٣٢ ولاية أميركية تمنع فرض المقاطعة الأكاديمية والاقتصادية على إسرائيل.

"هسبرا" الإسرائيلية وتحقيق نجاحات بعد ٧ تشرين الأول

منذ السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣، نجحت إسرائيل في الترويج إعلامياً للعديد من الأكاذيب ضمن روايتها الإعلامية وعن حقها في الدفاع عن نفسها في ظل ما تسمية الإرهاب الفلسطيني، وكأن تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدأ يوم ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣، وبعد بداية الحرب البرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، حققت إسرائيل بعض النجاحات في لجم وتحييد أي مدافع عن القضية الفلسطينية، خاصة بعد مثول رؤساء ثلاث جامعات أميركية أمام جلسة استماع في الكونغرس الأميركي بداية كانون الأول ٢٠٢٣، ومحاولة بعض رؤساء الجامعات الحفاظ على خيط رفيع لحماية حرية التعبير ورفض التعبير صراحةً عن إدانة المتظاهرين، مما أدى إلى اتهامهم بالتسامح مع الطلاب المعادين للسامية، لذا شعر اللوبي الإسرائيلي بأنه حقق نجاحات، واستطاع لجم حركات التضامن بعد أن قدمت ليز ماجيل رئيسة جامعة بنسلفانيا يوم ٩ كانون الأول استقالتها من منصبها بعد الهجوم عليها والتهديد بوقف تمويل الجامعة، حيث تعرضت لانتقادات بسبب موقفها من معاداة السامية وتزايد معاداة السامية في الحرم الجامعي حسب ادعاءات اللوبي اليهودي، كما استقالت كلودين جاي رئيسة جامعة هارفرد بداية كانون الثاني ٢٠٢٤ للأسباب نفسها.

الاحتجاجات الطلابية في الجامعات الأميركية وانتشارها على الصعيد العالمي

على الرغم من الجهود الرسمية الإسرائيلية في تحقيق بعض النجاحات، فإن إسرائيل أدركت بعد ١٧ نيسان؛ أي بعد انتفاضة الجامعات الأميركية أنها بدأت تخسر السردية الإسرائيلية، وتخسر تأييد روايتها في ما يخص الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، وذلك نتيجة أسباب عدة أهمها سقوط الآلاف من الضحايا المدنيين نتيجة جرائم الحرب الإسرائيلية وحرب الإبادة التي تمارسها إسرائيل في غزة، وثانياً نتيجة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الاجتماعي ومشاركة المواطنين والمؤثرين الفلسطينيين مقاطع ومشاهد من الإبادة الجماعية في غزة، وثالثاً تحرك الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية في أميركا وأوروبا وانضمام فئات عرقية مختلفة من يهود ومسيحيين ومن أيديولوجيات مختلفة إلى حركة الاحتجاج على حرب الإبادة الجماعية نتيجة دوافع إنسانية من جهة، ومن جهة أخرى لمعارضتها سياسة دولها المتواطئة مع دولة الاحتلال وغيرها من الأسباب الداخلية.

اندلعت شرارة المظاهرات المؤيدة لفلسطين في جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك، وهي احتجاجات قادها الطلاب المؤيدون للفلسطينيين. بدأت الاحتجاجات في ١٧ نيسان ٢٠٢٤، عندما أقام الطلاب المؤيدون للفلسطينيين مخيماً مكوناً من نحو ٥٠ خيمة في حرم الجامعة، أطلقوا عليه اسم مخيم التضامن مع غزة، مطالبين الجامعة بقطع علاقاتها مع إسرائيل. وتم استخدام القوة لتفكيك المخيم في اليوم التالي عندما أذنت رئيسة الجامعة نعمت شفيق لقسم شرطة مدينة نيويورك باقتحام الحرم الجامعي وإجراء اعتقالات جماعية، وهي المرة الأولى التي تسمح فيها الجامعة للشرطة بقمع الاحتجاجات داخل الحرم الجامعي منذ مظاهرات عام ١٩٦٨ ضد حرب فيتنام.

أشار الكثير من المحللين إلى مقاربة ما يحدث في الجامعات الأميركية حالياً بما حدث في العام ١٩٦٨ من مظاهرات ضد الإدارة الأميركية في ذلك الوقت نتيجة حربها في فيتنام، خاصة أنها اندلعت في بدايتها من جامعة كولومبيا، التي أصبحت حينها مركزاً للاحتجاجات ضد الحرب على فيتنام، لتنتشر المظاهرات في برلين الغربية وغيرها من العواصم الأوروبية تماماً كما هو الحال الآن مع فلسطين، ثم انتقلت بعد ذلك من ألمانيا إلى فرنسا إبّان حكم ديجول، وخرجت مظاهرات تضم أكثر من نصف مليون متظاهر في فرنسا ضد الحرب في فيتنام، مطالبة باستقالة ديغول، وهو ما يؤكد أن التاريخ يعيد نفسه.

ما يحدث حالياً هو ثـورة طلابية على مستوى العالم بدأت تنتشر في الجامعات الأوروبية والكندية والأسترالية وغيرها ضد الاحتلال الإسرائيلي وحرب الإبادة الجماعية،

كما يقارب بعض المحللين أيضاً ما يحدث حالياً في الجامعات الأميركية مع ما حدث في عقد الثمانينيات من مظاهرات وحملات مقاطعة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، التي انطلقت أيضاً شراراتها الأولى من جامعة كولومبيا، ونجح الحراك في إسقاط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛ مما يعزز من فرص نجاح الاحتجاجات الطلابية والتضامن الدولي مع القضية الفلسطينية.

لعل أبرز ما يميز هذا التضامن الدولي الكبير هو انخراط عدد كبير من يهود العالم خاصة الطلبة والمثقفين اليهود في إدانة جرائم الحرب الإسرائيلية، واعتبارهم أن إسرائيل تستغل مأساتهم التاريخية في منح إسرائيل رخصة لمزيد من القتل والدمار، وأن ما تقوم به إسرائيل لا يعبر عنهم ولا عن قيمهم، الأمر الذي يعني تقويض رواية دولة الاحتلال بأن معظم قادة هذه الاحتجاجات هم معادون للسامية.

تتركز أهم مطالب الطلاب في الجامعات الأميركية في أربع قضايا: أولها وقف حرب الإبادة التي تقوم بها إسرائيل على الشعب الفلسطيني. وثانيها وقف الدعم الأميركي لإسرائيل. والثالثة مطالبة الجامعات بالإعلان عن حجم استثماراتها في إسرائيل. والرابعة فرض مقاطعة أكاديمية وسحب الاستثمارات من الشركات التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي، وتوظف التقنية في قتل المدنيين الفلسطينيين.

مع امتداد الاحتجاجات الطلابية لتشمل الجامعات في أستراليا وكندا وأوروبا واليابان وكوريا، ظهر حجم الزخم الكبير الذي يؤشر على استمرار هذه الاحتجاجات على المستوى العالمي، وفعلاً نجحت بعض الأطر الطلابية في انتزاع موافقة الجامعات على كشف الاستثمارات في الشركات التي تتعاون مع دولة الاحتلال أو في فرض مقاطعة أكاديمية ووقف برامج التعاون مع الجامعات الإسرائيلية.

طبيعة خسارة إسرائيل الإستراتيجية في إطار علاقاتها الدولية

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل ما يحدث من احتجاجات طلابية وتضامن دولي مع فلسطين سيؤثر على مصادر ومكونات القوة الناعمة "النفود" الإسرائيلي في العالم؟ وما هي طبيعة هدا التأثير؟ وثانياً هل سيؤثر على مقدرة إسرائيل على ممارسة سياستها الخارجية؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من التطرق إلى العديد من القضايا المتشابكة في السياسات الدولية والإقليمية الإسرائيلية، أهمها تطور مفهوم "القوة" في العلوم السياسية، ويمكن طرح القضية ببساطة أكثر: هل يمكن أن تؤدي هذه الاحتجاجات والتغير في الرأي العام الدولي إلى الحد من أو لجم "القوة" العسكرية الإسرائيلية؟ وما هو مدى فعالية نشاطات حركات المقاطعة الدولية في تقويض أو إضعاف

السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تعمل على المستوى الدولي لضمان مصالح إسرائيل؟

يستخدم علماء السياسة مصطلح "القوة" لفهم طبيعة مقدرة الفاعل الدولي "الدولة" على ممارسة التأثير والنفوذ على الفاعلين الدوليين في النظام الدولي، وعادة ما تتم ممارسة هذا النفوذ عبر الإجبار، أو التعاون، وتشمل ميكانيزمات التأثير والتهديد باستخدام القوة أو الضغط الاقتصادي أو الدبلوماسي.

يشار إلى أنه في العقود الأخيرة تطور مفهوم "القوة" في العلاقات الدولية، حيث تطور المفهوم ليشمل ما يسمى الوجه الثاني للقوة الذي يسمى القوة الناعمة، وتناوله العالم السياسي جوزيف ناي في كتابه الذي صدر قبل أكثر من عشرين عاماً، الذي عرّف "القوة الناعمة" بـ "مقدرة الدولة على التأثير على أفعال الفاعلين الدوليين الآخرين وسلوكهم عبر الإقناع والجذب".

هناك ثلاثة مكونات تساهم في تراكم مفهوم "القوة الناعمة" للدولة وزيادتها، وهي الانطباع العالمي global image أيّ صورة الدولة في العالم، والنزاهة العالمية global integrity التي تضم مقايس احترام الدولة حرية التعبير واحترام القانون، وأخيراً التكامل العالمي global integration الذي يقاس بمؤشرات منها تصنيف جامعات الدولة على المستوى الدولي، السياحة وغيرها.

ومجمل هذا المجموعات/ المحددات والمؤشرات الداخلية لكل محدد هي التي تحدد مستوى ممارسة الدولة مفهوم "القوة الناعمة" في العلاقات الدولية. هذه "القوة الناعمة" هي التي مكنت إسرائيل على مدار العقود الماضية من تحقيق مصالحها الدولية سواء في استعادة الأملاك اليهودية من دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أو حشد تأييد الدول لإدراج بعض المنظمات الفلسطينية على قوائم الإرهاب، أو خلق انطباع دولي بأن إسرائيل هي واحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط على الرغم من تهجير الفلسطينيين وسلب وطنهم وممتلكاتهم واستمرار الاحتلال، كما نجحت إسرائيل أيضاً في استخدام قوتها العسكرية واستهداف المدنيين وقتلهم وفرض حصار على قطاع غزة وشن الحروب ومواصلة الاستيطان دون فرض أي عقوبات عليها من دول العالم.

نجحت حملة الاحتجاجات الطلابية والدولية ومعها حركات المقاطعة الدولية في البدء بالتأثير على مصادر "القوة الناعمة" الإسرائيلية دولياً من خلال التشكيك بأهم مكونات "القوة الناعمة" الإسرائيلية ألا وهو "النزاهة الدولية" من خلال توضيح الصورة الحقيقية لإسرائيل كقوة احتلال عسكري لا تطبق ولا تحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتمارس ابشع الجرائم ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. كما إن فعاليات حركة المقاطعة الدولية ضد مشروعية النظام القضائي الإسرائيلي تفتح الأفق

لإمكانية استخدام الولاية القضائية الدولية ضد إسرائيل، وذلك من خلال سعي هذه الحركات إلى انتقاد التمييز وعدم نزاهة القضاء الإسرائيلي الذى يعتبر ضمن العوامل التي تحدد مكون "النزاهة الدولية" وأحد المكونات الرئيسة لممارسة القوة الناعمة في العلاقات الدولية. كما أشارت ورقة مفاهيم أعدها مركز ريئوت الإسرائيلي في العام ٢٠١٠ إلى أن "أهم متطلب دولي لاتخاذ إجراءات قضائية دولية ضد دولة ما هو إظهار عجز النظام القانوني القائم فيها على تحقيق العدالة، مما يستدعي فرض ولاية القانون الدولي"، ويأتي تقرير جولد ستون ليعزز من هذا السياق.

وأخيراً، تأتي الدعوى التي تقدمت بها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل للطعن أساساً في نزاهة القضاء الإسرائيلي وعجزه عن توفير الحماية، وتهدف إلى تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها في قطاع غزة، وهي دعوى قضائيّة قدّمتها جنوب إفريقيا على إسرائيل في محكمة العدل الدوليّة في لاهاي ـ هولندا في ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٣. وقدمت جنوب إفريقيا مرافعة مُدعَمة بالوثائق في ٨٤ صفحة باللغة الإنجليزيّة، وتضمنت دلائل تدين إسرائيل بالسعي للإبادة الجماعيّة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. كما تُطالب الدعوى من المحكمة مبدئِيًا تقديم تدابير الحماية المؤقتة للفلسطينيين.

أما في ما يتعلق بالمكون الثاني لمفهوم "القوة الناعمة" للدولة وهو الانطباع العالمي، فإن الاحتجاجات الطلابية والدولية وحركة المقاطعة الدولية تعمل معاً على تغيير الانطباع أو صورة إسرائيل في العالم كواحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط إلى دولة تمارس جرائم الحرب وترتكب جريمة الإبادة الجماعية وتنتهك حقوق الإنسان، وكدولة احتلال، وهذا من شأنه أولاً أن يضعف أحد أهم مكونات القوة الإسرائيلية في العالم؛ أي "الانطباع العالمي" الذي سعت إسرائيل إلى بنائه على مدى عقود من كونها دولة ديمقراطية تنشد السلام إلى حقيقتها كدولة احتلال ترتكب جرائم حرب، مما يمهد الطريق إلى وضع يجعل تصنيف إسرائيل كدولة "أبارتهايد" مقبولاً دولياً، وهذا سيحد من إمكانية استخدام إسرائيل قوتها العسكرية كقوة ردع في المستقبل القريب ويعزز من فرض مزيد من العقوبات ضدها.

في حين أن تراكم نجاحات حركة المقاطعة الثقافية والأكاديمية من شأنه أيضاً أن يحد من المكون الثالث لـ "القوة الناعمة" الإسرائيلية ألا وهو "التكامل العالمي"، وذلك من خلال حرمان الجامعات الإسرائيلية من الاستفادة من تمويل الأبحاث ومشاريع البحث العلمي الدولية من خلال رضوخ بعض الجامعات لمطالب الحركة الطلابية بسحب الاستثمارات وفرض المقاطعة على الشركات والجامعات الإسرائيلية.

علماً أنه، حسب التقديرات المتوفرة، فقد نجحت إسرائيل خلال العقود الماضية في توقيع اتفاقيات تعاون مع أكثر من ١٠٠ جامعة أميركية في مجال البحث العلمي، خاصة في مجال التقنية المستخدمة في تطوير الصناعات العسكرية الإسرائيلية، ويبلغ إجمالي استثمار الجامعات أو ما يسمى الوقف الجامعي الأميركي نحو ٨٤٠ مليار دولار، منها على سبيل المثال جامعة كولومبيا التي تستثمر وحدها نحو ١٣ مليار دولار في شركات مختلفة وجزء منها غير معروف، حيث يتم مع شركات تتعاون مع إسرائيل، الأمر الذي يعني أن جزءا من هذه الاستثمارات يستثمر في الصناعات الإسرائيلية، خاصة العسكرية منها.

نجح طلبة جامعة بـــراون الأميركية، المتضامنين مع الشعب الفلسطيني، في التوصل إلى اتفاق مع إدارة الجامعة، التي وعدت أن تعيد النظر في علاقاتها مع شركات مرتبطة بإسرائيل، يوم الثلاثاء ٣٠ نيسان ٢٠٢٤.

يُعدّ هذا الاتفاق أول تنازل من جانب إدارة جامعة أميركية إزاء الحركة الطلابية الاحتجاجية التي اشتعلت في الآونة الأخيرة في الولايات المتحدة، داعية لوقف الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، وتمكن الطلاب المحتجون في عدد من الجامعات الأميركية من عقد صفقات مع إدارات جامعاتهم لسحب استثماراتها من الشركات التي لها علاقة بإسرائيل مثل جامعة نورث ويسترن بولاية إلينوي الأميركية وجامعة براون في رود آيلاند وجامعة روتجرز في نيوجرسي، وجامعة كاليفورنيا ريفرسايد "يو سي آر".

كما قررت ٥٠ جامعة حكومية و٢٦ جامعة خاصة في إسبانيا قطع علاقات التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية وربطت عودة التعاون بتنديد الجامعات الإسرائيلية باجتياح جيش الاحتلال قطاع غزة.

نتيجة كل ذلك، ضعفت قدرة إسرائيل على استخدام "القوة الناعمة"، وأصبحت دولة غير مرحب بها في المجتمع الدولي "مثال ذلك يوروفجين ٢٠٢٤"، كذلك يمكن قراءة ذلك عبر تداعيات الدعوى المرفوعة في محكمة العدل الدولية، حيث هناك تغير كبير في الرأي العام العالمي من جهة النظر إليها باعتبارها مهدداً للسلم العالمي وباعتبارها دولة فصل عنصري تمارس تطهيراً عرقياً وإبادة جماعية.

إجمالاً، يمكن القول: إن ما تقوم به حملات التضامن الدولية من مواقف رسمية مثل جنوب إفريقيا وكولومبيا ونيكارغوا وماليزيا وغيرها من دول العالم بالإضافة إلى الاحتجاجات الطلابية ومشاركة حركة المقاطعة الدولية، تهدف بمجملها إلى إضعاف الوجه الثاني للقوة الإسرائيلية وهي "القوة الناعمة"، وهي نشاطات تراكمية من شأنها على المدى البعيد من أن تحد من النفوذ الإسرائيلي في الساحة الدولية، وتجعل أيضاً من الصعب جداً على إسرائيل استخدام

مصادر "القوة التقليدية" العسكرية أو حتى الخطوات الأحادية مستقبلاً، لذا عملت إسرائيل جاهدة على المستوى الدولي لمحاربة حركات المقاطعة الدولية واتهامها بمعاداة السامية كونها تسعى إلى "نزع شرعية إسرائيل".

التداعيات على أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية

يعتبر جهاز السياسة الخارجية الإسرائيلية بمكوناته، المدافع الأول عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي في الساحة الدولية، وهو الجهاز الذي يعمل على تأمين مصالح دولة إسرائيل على المستوى الإقليمي والدولي، وقد حققت إسرائيل العديد من المكاسب الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية من خلال ممارستها سياسة خارجية فاعلة، خاصة بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١.

حددت دراسة أعدتها جامعة تل أبيب بعنوان "علاقات إسرائيل والعالم الثالث ١٩٤٨-٢٠٠٨" ثلاثة أولويات رئيسة للسياسة الخارجية الإسرائيلية هي:

- أولاً: تعزيز أمن إسرائيل والحفاظ على وجودها.

من دون الخوض في مفاهيم الأمن الإسرائيلي والحفاظ على وجود إسرائيل، أو أولوية تشجيع الهجرة إليها، فإن مجمل السياسة الخارجية الإسرائيلية تستهدف بكل مكوناتها استمرار المشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين واستمرار الاحتلال، ومواجهة المساعي الفلسطينية لكسب التأييد الدولي لدعم الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، وتقويضها.

تعمل حركة الاحتجاجات الطلابية وحركة التضامن الدولية بشكل فعال على تقويض مصادر القوة الناعمة الإسرائيلية ومكوناتها ولجم وتقييد أيَ استخدام للقوة العسكرية الإسرائيلية مما يعني عدم المقدرة على ممارسة الردع ونهاية مفهوم الأمن الإسرائيلي بصيغته التقليدية القائمة على القوة والبطش بدلاً من الالتزام بالشرعية الدولية والقانون الدولي ومتطلبات السلام.

- ثانياً: تأمين الدعم الاقتصادي والحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

أما في ما يخص الأولوية الثانية للسياسة الخارجية الإسرائيلية التي تهدف من خلالها إلى تعزيز الدعم الاقتصادي وتعزيز علاقتها التجارية، فإننا نجد أن احتجاجات الطلبة والمتظاهرين تعزز من نشاطات حركة المقاطعة الدولية وتعمل على التصدي لهذه السياسات

والأولويات التي تهدف أساساً إسرائيل من خلالها إلى تكريس الاحتلال، حيث أدت هذه الاحتجاجات إلى إغلاق فروع شركات عالمية مثل ستاربوكس وماكدونالدز وغيرها وإلى انخفاض أسهم العديد من الشركات الداعمة للاحتلال، كما نجحت في دول أخرى من سحب الاستثمارات من إسرائيل، وانخفاض شراء المنتجات الإسرائيلية في السوق الدولية ووقف الإعفاءات واتفاقيات الشراكة مع إسرائيل.

- ثالثاً: تعزيز علاقة إسرائيل بالجاليات اليهودية في الشتات، بهدف تشجيع الهجرة إلى إسرائيل وتشجيع التبرعات والاستثمار فيها وتأمين الدعم السياسي لها في الدول التي توجد فيها الجاليات اليهودية.

بدأت دولة الاحتلال إسرائيل تخسر الجاليات اليهودية في الشتات، فقد نجحت الاحتجاجات الدولية في حشد العديد من القوى والشخصيات اليهودية التي لا تدعو فقط إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين وإنما تدعو أيضاً إلى تقويض دولة الفصل العنصري بمجملها لأنها قائمة على فكر إقصائي لا يضر فقط بالشعب الفلسطيني وإنما بيهود العالم، حيث يقوض أمنهم ويزرع الكراهية ضدهم نتيجة الجرائم المروعة التي ترتكبها دولة الاحتلال.

الخاتمة

في حين يرى العديد من المحللين أن إسرائيل خسرت في ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣م قوة الردع التي كانت تتميز بها، ويعتبرون أن ذلك يشكل أكبر خسارة لها، يبدو ما حدث منذ نيسان الماضي وحتى تاريخه من ثورة في الجامعات الأميركية والعالمية خسارة تاريخية عميقة أيضاً في معركة الترويج للرواية الإسرائيلية حول الأحداث والتاريخ وتسويق نفسها في ثوب الضحية؛ مما يعني خسارة الدبلوماسية العامة وشل قدرتها في التأثير على الرأي العام العالمي الذي سيشكل لاحقاً وعلى المدى القريب والمتوسط تغيراً كبيراً في سياسات الدول تجاه إسرائيل.

لقد أثارت الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة، طفرةً في التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني وبداية لتشكيل حراك اجتماعي دولي مناهض لدولة الاحتلال. حيث يستدعي هذا الدعم المتزايد الحاجة الملحة للفلسطينيين لتوحيد موقفهم السياسي والإعلامي. وذلك يتطلب تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسامات الداخلية، لكي يتمكن الفلسطينيون من تسخير هذا التضامن العالمي وتحويل الرأي العام العالمي لصالحهم وترجمة هذا الدعم إلى سياسات مؤثرة تعمل على تمكين الفلسطينيين من وقف الجرائم التي ترتكبها إسرائيل حاليا، ولجم استخدام قوتها العسكرية ضد المدنيين في الأراضي المحتلة عموماً. كما من شأنه أن يستنهض حركة التضامن الدولية

والاستفادة من الإستراتيجيات الناجحة للمؤتمر الوطني لجنوب إفريقيا في نضاله لإسقاط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، حيث حان الوقت لأن يتعلم الفلسطينيون من هذا الدرس التاريخي.

ولكيلا يتم إهدار حقوق الضحايا، لا بد من جبهة وطنية تخاطب العالم وقواه الفاعلة من يهود ومتضامنين وجاليات وأصدقاء وطلبة بما يتوافق مع قرارات الشرعية الدولية والحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تداعيات على المدى القريب والبعيد يمكن للشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية الاستفادة منها إذا ما أحسنا توظيفها بالشكل المناسب لإنهاء الاحتلال ومحاسبة مجرمي الحرب وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال.

كما لا بد من تفعيل دور أكبر للدبلوماسية العامة الفلسطينية لتواكب التحرك الدبلوماسي الرسمي، وذلك من خلال تعزيز العلاقات مع الشتات والاستثمار في الشباب والطلاب وكذلك المؤثرين الفلسطينيين من إعلاميين وفنانين ورجال دين ورجال أعمال من جهة، ومن جهة أخرى خلق قنوات تواصل فعالة مع مكونات هذا الحراك الدولي من طلاب وحركات اجتماعية ودينية وعرقية بهدف تحويل هذا الإنجاز من حالة تعاطف مؤقت مع الحدث القائم، إلى تضامن مستمر ودائم يترجم بسياسة دولية تنهى الاحتلال وتدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

حرب غزة.. بين القوة الناعمة والدبلوماسية العامة والفرص الكبرى

رمزي الطويل*

من الصعب الحديث الآن عن العدوان الذي تشنه إسرائيل منذ السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣ وحجم الدمار الذي لحق بقطاع غزة ولا يزال متدحرجاً مثل كرة الثلج، فنتائج هذا التصعيد ستكون لها أبعاد إقليمية ودولية، فالقضية الفلسطينية والعالم كله أيضاً لم يعد كما كان بعد السابع من تشرين الأول.

وعلى الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعه الفلسطينيون - ولا يزالون - الذي سيبقى جرحاً دامياً عقوداً طويلة قادمة، فإن الحكمة القائلة: "إن كل أزمة هي فرصة"، تدفعنا إلى دراسة هذه اللحظة الأكثر دموية في تاريخنا ومحاولة اقتناص النصر من براثن الموت واستعادة زمام المبادرة وتفعيل دورنا كلاعبين مؤثرين على المستوى الدولي أكثر من كوننا موضوع الفعل والنقاش الدوليين، كما بدا حالنا على مدى عقدين كاملين على أقل تقدير. فاليوم لدينا فرصة قد تكون الأقرب إلى تحقيق الاستقلال والحرية.

أساطير إسرائيل والاستعمار الغربي

مما لا شك فيه أن أحداث السابع من تشرين الأول ضربت الأساطير الإسرائيلية في الصميم، فمن سقوط أسطورة الجيش الذي لا يقهر، إلى أسطورة التكنولوجيا الأمنية الفائقة وسيدة الأمن في العالم، إلى أسطورة جهاز المخابرات

* باحث متخصص في الدبلوماسية العامة.

وغيرها، كلها سقطت، إلا إن الأسطورة الأكبر التي تهشّمت كانت الرواية الصهيونية، التي لم تمنع انهيارها كل محاولات ماكينة الإعلام الغربي المتحيز الهادفة إلى ترميمها على حساب شيطنة كل الشعب الفلسطيني وتهديد وجوده المعنوي والمادي أينما كان، وعبر ربط أحداث ٧ تشرين الأول بلاسامية مزعومة. أسطورة أخرى هشمتها غزة هي أسطورة انتهاء حقبة الاستعمار، فقد كشفت غزة عن أن الدعم الغربي ما عاد مجرد دعم حلفاء لبعضهم البعض، فحجم التجييش العسكري والسياسي من الدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة، يفوق دعم الغرب كله لأوكرانيا أضعافاً مضاعفة، لدرجة سحب الولايات المتحدة الأسلحة المخزنة والمجهزة إلى الشحن لأوكرانيا وتهديد الجبهة المفتوحة مع روسيا، وإعادة توجيهها لصالح إسرائيل، وما استنفاد كل الذخيرة الأخلاقية والسياسية وضرب القانون الدولي ومجلس الأمن إلا لأجل حماية آخر قلاع الاستعمار الغربي المادي في الشرق الأوسط.

كل ما سبق، يعطينا فكرة عن سبب كل هذا السعار الإجرامي والوحشي، لقد بدا العالم وكأن الإنسانية قد شارفت فيه على لفظ أنفاسها الأخيرة، وعند تلك اللحظة، تغير كل شيء، فبدأ العالم يستعيد صوابه من هول الصدمة شيئاً فشيئاً، خاصةً مع بدء تدفق صور الموت والدمار والمجازر وأشلاء الأطفال والنساء وحجم الكارثة. بشكل مواز بدأت تتسرب التقارير الإعلامية والاستخبارية التي تفنّد كل الروايات الإسرائيلية الملفقة عن خيالات قطع رؤوس الأطفال وادعاء اغتصاب المجندات. ليظهر وجه إسرائيل الحقيقي في كلمات ونبرات خطابات رئيس الوزراء الإسرائيلي وأعضاء حكومته المتطرفة وقادة جيشهم المشبعة بالنصوص الداعية إلى الإبادة الجماعية، فيما تكفلت الحملات الشعبية في إسرائيل بتوضيح مدى الانحطاط والأزمة الأخلاقية التي تعاني منها إسرائيل ككيان، والموثقة بمقاطع مفاخرة أفراد الجيش بقتلهم الفلسطينيين من نساء وأطفال وتدمير البيوت وتعذيب المدنيين بأبشع الطرق وحملات الاستهزاء الشعبية على المجاعة ونقص المياه عن الشعب الفلسطيني.

لقد كشفت غزة عن خطورة هذا المشروع الاستعماري، وعرّت نفاق الغرب إلى درجة أصبح من الصعب تحمل تكلفة دعمهم إسرائيل وجرائمها، بينما فقدت عصاة اللاسامية قدرتها السحرية على قمع الشعوب الأوروبية وانفكت عقدة الذنب التي لطالما استخدمتها الصهيونية لإسكات الأصوات الحرة. منذ تلك اللحظة، بدأت أصوات الشعوب الحرة المعارضة بالظهور في قلب المدن الغربية وبقية دول العالم، لتخرج رافضةً مشاركة دولها في هذه الجريمة، محدثة شرخاً في جدار الدعم الفولاذي الغربي الذي بدأ يتهالك بتسارع غير مسبوق خلال بضعة شهور فقط.

الدعم الشعبي العالمي لفلسطين

هنا، وعلى الرغم من حجم الدعم الشعبي غير المسبوق لقضية الشعب الفلسطيني، خاصة في الغرب، ورد الفعل المتمثل بالمظاهرات والفعاليات المساندة لفلسطين حول العالم، فإن علينا ألا نخطئ - ولو ذرة - في قراءة المشهد العالمي وضرورة التمييز بين ما يمكن أن نسميه التعاطف العفوي الشعبي والتعاطف البنائي الواعي، وألا نقع في اللبس بين السلوك الآني والسلوك الدائم، فالسلوك الآني على الرغم من أهميته الكبيرة يبقى قائماً على الصدمة والكارثة أكثر منه على التراكم المعرفي المبني عاطفياً وأخلاقياً على قضية سامية، وهو ما يفسر هذا الكم الكبير من المتظاهرين وحجم التزام المشاركين الأخلاقي، الذين جمعهم وأطّرهم ونظم مسيراتهم أفراد كانوا مؤطرين مرتبطين أخلاقياً ومعرفياً مع القضية الفلسطينية، من بواقي إرث منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، إضافة الى مؤسسات حقوق الإنسان والأحزاب اليسارية والتقدميين الذي بقوا على تواصلهم الإنساني وشكلوا جوهر تلك التحركات الشعبية منذ سبعينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من ضمور العمل الشعبي الفلسطيني المأسس خارج فلسطين، وضمور دور منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) وتهميش دور الاتحاد العام لطلبة فلسطين مع بداية الألفية، فإن استمرار إرث (م.ت.ف) من نشاط الطلاب والمبتعثين وجالياتنا ومهاجرينا وأصدقاء الشعب الفلسطيني آتى أكله اليوم في العديد من دول العالم، وهو ما سنحاول شرحه في هذه الورقة.

ما يميز حالة التضامن الشعبي العالمي الحالية مقارنة مع سابقاتها هو مستوى سرعة انتقال السلوك الشعبي من التأييد العاطفي إلى التأييد السلوكي المنهجي المأسس، بمعنى التحرك المدروس ومحاولة التأثير الفعلي على المستوى السياسي، وهو ما بدا واضحاً في حالة انتخاب النائب في البرلمان البريطاني جورج غالاوي الداعم للقضية الفلسطينية، حين أعلن صراحة أن الفضل بفوزه في انتخابات البرلمان يعود إلى غزة، وأن فوزه ما هو سوى استفتاء شعبي على حرب غزة. هذا الفوز الذي شكل صدمة لحزبي العمال والمحافظين البريطانيين ودفع رئيس الوزراء، غير المنتخب، والداعم لإسرائيل عسكرياً وسياسياً ومالياً، ريشي سوناك، إلى إصدار بيان يعبر فيه عن خوف الحكومة من هذا الفوز الذي اعتبره "مثيراً للقلق وخطراً على الديمقراطية"، بحسب وصفه. فانتصار غالاوي، هو محصلة تجربة معرفية وعمل ثوري وتراكم أخلاقي منذ عقود، مما يفسر نجاح تحول تأييد سكان مدينة روتشديل إلى غالاوي. الشيء نفسه في المثال الإيرلندي، فالتجربة التاريخية والتراكم المعرفي والأخلاقي

والعلاقات الفلسطينية الإيرلندية خلال نضال إيرلندا ساهمت بشكل كبير في وقوف الشعب والحكومة الإيرلنديين معنا لتكون أول دولة أوروبية تقف ضد إسرائيل إلى جانب دولة جنوب افريقيا. حالة مشابهة في الولايات المتحدة، هي ولاية ميشيغان ذات الأكثرية العربية والجالية الفلسطينية النافذة على سبيل المثال، التي أرسل مواطنوها أقوى رسالة إلى البيت الأبيض عبر تصويت ما يزيد على ١٠٠ ألف من الديمقراطيين بـ "غير ملتزم" على ترشيح بايدن لولاية أخرى، ما شكل ١٣.٥٪ من مجموع الأصوات، تصويت ميشيغان هو التحذير الأكبر لبايدن من خطر خسارته وحزبه الانتخابات، خاصة أن ميشيغان هي الولاية التي ساهمت بفوزه بشق الأنفس.

ظواهر أخرى في الدعم الشعبي العالمي

يلاحظ المتخصص المتابع أحداث السابع من تشرين الأول وما بعدها عدداً من الظواهر التي فرضت نفسها على العالم:

الظاهرة الأولى - عودة بروز الإعلام الموازي وإعلام السوشيال ميديا المبني على أنسنة الأخبار والقائم على آلاف المؤثرين وصناع المحتوى، ودور هذا الإعلام المتمرد في هزيمة أباطرة الإعلام الدولي واستعادة المبادرة في تعريف القضية الفلسطينية وبثها إلى الشعوب الأجنبية. وعلى الرغم من كل التضييق على المحتوى الفلسطيني، فقد استطاع هذا الإعلام الموازي كسر حاجز الحصار الرقمي، لينقل كلمات ومشاهد وداع "روح الروح" للشيخ خالد نبهان وهو يضم حفيدته الشهيدة فتكسر هذه الصورة البروباغندا الصهيونية وتكسب دموع ملايين الناس، أو حين ينقل إعلام السوشيال ميديا كلمات القس أنطونيوس حنانيا حين قال، في حال قصفت جميع مساجد غزة، فسوف يرفع الأذان للصلاة بنفسه، ليظهر الوجه الأعظم لشعبنا أمام العالم، في الصبر، والتعاضد، والإنسانية، وقوة الإيمان، الأمر الذي جعل من غزة وشعبها منارة للإنسانية وزلزالاً قلب كل أفكار ومعتقدات العالم عن الفلسطينيين، فما عاد الموضوع مجرد شعب يقبع تحت الاحتلال، بل شعب ملهم كان، وما زال، وسيبقى ملهماً للأمم.

أما الظاهرة الثانية - فكانت تدخل دول بدعمنا على المستوى السياسي والشعبي بشكل مباشر والوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية بدءاً من لبنان كمقاومة وشعب، الذين شكلوا وما زالوا جبهة استنزاف و"بعبع" للقيادة الإسرائيلية، خوفاً من فتح جبهة غير محسوبة العواقب على كل الشرق الأوسط تهدد ما تبقى من الوجود الأميركي في المنطقة، وهذا ينطبق على المقاومة العراقية التي جعلت من حيفا هدفاً ثابتاً لعملياتها، أما القوة الأكثر تأثيراً

فكانت اليمن حينما تصرفت بأحد مصادر قوتها كقوة إقليمية مسيطرة على مضيق باب المندب لتفرض سيطرتها البحرية وتكون القوة الوحيدة في العالم التي تفرض حصاراً على إسرائيل وحلفائها، على الرغم من التكلفة الدموية والسياسية لقرارها. أما أصدقاء الشعب الفلسطيني فلا يمكن البدء دون جمهورية جنوب إفريقيا التي حملت على عاتقها جر إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية، ومن بعدها نيكاراغوا وإيرلندا وإسبانيا شعوباً وحكومات، وقفوا بوجه حلفاء إسرائيل دعماً لفلسطين ورفضاً لمحاولات تصفية (الأونروا)، وكذلك البرازيل بقيادة لولا داسلفا الصديق الوفي للشعب الفلسطيني والمسؤول عن اعتراف ١٣ دولة لاتينية بدولة فلسطين في العام ٢٠١٢، وتشيلي ذات الثقل الشعبي الفلسطيني وغيرها العديد. بالنسبة للدول العربية فلا عتب على شعوبها التي تناصرنا روحاً وقلبا وتعاني في الوقت نفسه من أزمة التبعية، فكانت المقاطعة أضعف إيمانهم، ويا لها من مقاطعة أطاحت بأباطرة الشركات العالمية المساندة لإسرائيل، ناهيك عن المقاطعة العالمية، من الصين إلى شارع برودواي في نيويورك.

الظاهرة الثالثة والأبرز - كانت دور الشباب في الدول الغربية الذين وجدوا أنفسهم أمام قضية أخلاقية بكل تفاصيلها، قضية وضعت الإنسانية كلها على المحك في أكثر لحظات التاريخ البشري الحديث ظلمة وعتمة. قضية استطاعت خلق قاسم مشترك بين شباب العالم الذي تطغى عليه ثقافة الفردانية والتفتُّت الأيديولوجي. فما كان إلا أن برز الشباب الغربي أفراداً ومؤسسات وطلاب جامعات للمشاركة الفعالة في التظاهرات التي لم تتوقف منذ أكثر من ستة أشهر، دون كلل أو ملل، خاصة في بريطانيا وفرنسا وأميركا، فما عاد يستطيع أي سياسي مناهض للفلسطينيين من جو بايدن نفسه نزولاً حتى رئيس بلد صغير أن يلقي كلمة دون أن يقابل بصيحات الاستهجان واتهامه بالوحشية ودعم الإبادة الجماعية، ويكفي أن أصبح لقب (جينوسايد جو) إرث الرئيس الأميركي (جو بايدن) الأخير. لقد تحول هؤلاء الشباب والطلاب إلى فرسان الحقيقة الفلسطينية، بدافع أخلاقي عال، كاشفين مقدار النفاق الغربي ومعلنين أنهم الجيل القادم، وأفضل مثال هي الرسالة التي بعثها المتدربون الشباب في البيت الأبيض إلى الرئيس الأميركي مذكّرين إياه بأنهم جيل المستقبل الذي سيقود البلاد، إضافة إلى استطلاعات الرأي التي بدأت تظهر فيها رياح التغيير عبر مواقف المجتمع الأميركي نحو القضية الفلسطينية حتى وصلنا اليوم إلى ما يزيد على ٦٠٪، وأكثر من الشباب الديمقراطيين المستطلعة آراؤهم يقفون مع الفلسطينيين، فيما خسرت إسرائيل ١٠٪ من تأييد الجمهوريين المتدينين خلال الفترة الماضية.

الفرصة من بين براثن الموت

الآن، وبعد هذا الاستعراض المستفيض والضروري، لا يمكن لأي باحث متخصص في العلوم السياسية إلا أن يرى أن الحراك والدعم الدوليين ضد حرب الإبادة على غزة والشعب الفلسطيني حالة دراسية يتجسد فيها المعنى الحقيقي والحرفي لكل من مفهومي القوة الناعمة والدبلوماسية العامة، اللتين يمكن اعتبارهما القوة الأهم للفلسطينيين، قوتان غير ماديتين تكافئان القوة العسكرية والاقتصادية.

فما الفرق بين المفهومين وكيف يعملان؟ هنا سنراجع بعضاً من الموروث الفلسطيني من القوة الناعمة وموروث منظمة التحرير الفلسطينية من الدبلوماسية العامة، للفت النظر إلى ما كان وما يجب أن يكون على مستوى العمل الإستراتيجي المنهج، إذ لا مجال لترك الأمور للصدف أو التجربة، وعلى شعبنا اقتناص الفرصة التاريخية، التي على الرغم من دمويتها، فإنها تحمل بذور خلاص شعبنا من الاحتلال وفرصة أكبر لاستعادة المبادرة.

بين القوة الناعمة والدبلوماسية العامة الفلسطينية

إن أبسط تعريف للقوة الناعمة هو القدرة على جذب الآخرين والتأثير عليهم دون استخدام القوة أو التهديد بها ودون استخدام المال أو التهديد به فيما تعرف الدبلوماسية العامة بأنها "التأثير على الحكومات الأجنبية من خلال التأثير على شعوبها". ومع أن المفهومين يبدوان للوهلة الأولى متشابهين فإنهما مختلفان في طريقة استخدام الأصول والنتائج والوسائل، مع ملاحظة مهمة أن المفهومين يصلح أن يكون كل منهما مصدراً للآخر، حتى وإن كانت القوة الناعمة تعبّر عن قوة خام تنتجها الأمم بينما الدبلوماسية العامة تعتبر نشاطاً حكومياً حصراً لا يقوم دونها.

١. القوة الناعمة الفلسطينية

بشكل عام تنتج القوة الناعمة عن التفاعل بين ثلاثة عناصر، وهي الإنسان والأرض والزمن، وهذا التفاعل ينتج الحضارة والثقافة والقوانين والشخصية الوطنية وصورة الشعوب ومعتقداتها، وفي حال القضية الفلسطينية، فقد ساهم تفاعل الإنسان الفلسطيني في هذه البقعة المميزة من العالم التي ذابت بها كل الحضارات التي مرت في هذه الأرض في تشكل هوية وطنية واضحة، وبعد ما يقرب من مائة عام من التغلغل الصهيوني في فلسطين وخمسة وسبعين عاماً من النكبة والاحتلال... خلقت شخصية رومانسية ثورية بين الفلسطيني وأرضه أولاً، حيث أصبح الموت أهون عند الفلسطيني من ترك أرضه وتكرار النكبة والنكسة، أو علاقة الفلسطيني مع السلاح والمقاومة الذي حرم منهما منذ دخول

قوات المحتل الإنجليزي فلسطين في ١٩١٧، شخصية عايشت محاولات تدمير وجودها على هذه الأرض بشتى الطرق، سواء بالعمليات الإرهابية والبراميل المتفجرة أو التهجير وتدمير القرى والمجازر، وصولاً إلى أخطر أنواع التدمير وهي السوسيوساید عبر محاولة سرقة موروثات الشعب الفلسطيني واغتيال مبدعيه ومثقفيه وفنانيه وقادته السياسيين. فما كان من هذا الشعب إلا أن رد بأن يصبح الشعب العربي الأكثر تعليماً والأكثر تأثيراً على أقرانه وأحد معالم الفن والثقافة العربية المعاصرة فكان إدوارد سعيد وهشام شرابي ومحمود درويش وغسان كنفاني وناجي العلي ويوسف بيدس قطرة من أعلام الثقافة والإبداع والاقتصاد العربي.

كل ذلك اندمج مع تحول الفلسطيني منذ الستينيات إلى رمز مقاوم للظلم والإمبريالية والصهيونية ومناصرة الشعوب المضطهدة، ليصبح طموح كل الشعوب الثائرة أن تكون فلسطينية الهوى والشكيمة، فكنّا قدوة ومعلمين ومدربين وحاضنةً لحركات التحرر في العالم. كل ما سبق خلق قوة ناعمة جاذبة لكل الشعوب الطامحة إلى الحرية أو المؤمنة بها. وما إن جاءت أحداث السابع من تشرين الأول حتى ظهرت الشعوب والأفراد الذين ساعدناهم في التحرر والاستقلال للتعبير عن تأييدهم حق الفلسطينيين ليس فقط في الحياة وإنما في المقاومة، وهذه سابقة أخذت منا ٧٥ عاماً ونيف للوصول إليها.

٢. الدبلوماسية العامة الفلسطينية

على الوجه الآخر للقوة الناعمة، تكمن الدبلوماسية العامة الفلسطينية، التي تعني بالتفصيل "التواصل المنهجي المدعوم حكومياً بشكل مباشر أو غير مباشر والموجه إلى الشعوب الأجنبية بغية كسب قلوبهم وعقولهم والتأثير على سلوكهم بما يتوافق مع المصلحة القومية للشعب المبادر بالتواصل". وهنا أستطيع، كشخص درس الدبلوماسية العامة ما يزيد على ١٥ عاماً، أن أجزم أن الفلسطينيين هم ثاني شعوب العالم بعد الولايات المتحدة الذين استخدموا الدبلوماسية العامة بصورتها المعاصرة منذ بداياتها الأولى في العام ١٩١٧، بعيد قرار الولايات المتحدة دخول الحرب العالمية الأولى فقامت أميركا في ذلك الوقت بإنشاء هيئة الإعلام الشعبية (CPI) بقيادة صحافي لامع اسمه جورج كريل للتواصل مع الشعوب الغربية واستمالتها إلى طرف الحلفاء على حساب دول المحور، وذلك بالتعاون مع المثقفين واستخدام الراديو والسينما والصحافة، وهكذا فعل الفلسطينيون، لكن بالسليقة والتفكير المبدع، وذلك بُعيْد احتلال بريطانيا فلسطين وكشف مخطط

وعد بلفور لإقامة الوطن القومي اليهودي، إذ قامت القيادات الفلسطينية باستخدام العديد من نماذج الدبلوماسية العامة الحديثة للفت نظر الشعوب ودعوتها إلى دفع حكوماتها إلى الوقوف مع مطالب الفلسطينيين آنذاك ووقف هجرة اليهود غير الشرعية ومحاولة الاستقلال على وقع مؤتمر باريس، فكان أن قاموا بتنظيم العديد من المؤتمرات الدولية عربية وإسلامية واقتصادية وسياسية في فلسطين، كمؤتمر القدس ومعرض فلسطين الدولي، والمؤتمر الإسلامي، وأرسلوا المثقفين الفلسطينيين إلى الصالونات السياسية الغربية والعربية لعرض القضية الفلسطينية، مستفيدين من نوادي الخطابة التي كانت منتشرة في المدن الفلسطينية والنوادي الاجتماعية والإسلامية والمسيحية والكشافة، دون نسيان الجمعيات النسائية الفلسطينية التي كان لها دور على مستوى الجمعيات النسوية في العالم.

الدبلوماسية العامة الفلسطينية ما بعد النكبة

١. الدبلوماسية الطلابية

بعد وقوع النكبة وانهيار الكيان الفلسطيني، ومن لب المعاناة والشتات والخيام، استعاد الشباب الفلسطيني المبادرة لإيقاظ هويتهم الفلسطينية عبر جمعيات الطلاب الفلسطينيين الذين كانوا خارج الوطن عند وقوع النكبة، لينظموا صفوفهم تحت مظلة رابطة الطلبة الفلسطينيين التي تحولت في ما بعد إلى الاتحاد العام لطلبة فلسطين، فمثلوا الدبلوماسية الطلابية الأولى ودخل جزء منهم الحراك السياسي القومي العربي، وآخرون شاركوا في التنظيمات العسكرية العربية، ومن ثم شكلوا أول الفصائل الفلسطينية وكانوا الرعيل الأول من القيادة الفلسطينية. هذا الخزان الطلابي والفكري والقيادي تجلى بتحول اتحاد طلبة فلسطين إلى أكبر اتحاد طلابي عالمي بعدد فروعه التي بلغت أكثر من ٤٥ فرعاً في أوج عطائه أواخر تسعينيات القرن الماضي وأعضاء فاعلين في العديد من المؤسسات الطلابية والشبابية الدولية من أهمها اتحاد الطلاب العالمي (IUS) الذي شغل فيه الاتحاد ولا يزال منصب نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط، وكذلك منظمة الفدرالية الدولية للشباب الديمقراطي (WFDY)، التي شغل فيها الاتحاد أيضاً منصب نائب رئيس، ومنظمة اتحاد طلاب آسيا (ASA) وشغل فيها منصب نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط، ومنظمة الشبيبة الاشتراكية الدولية بمقعدين، مقعد لاتحاد طلبة فلسطين، ومقعد لشبيبة حركة فتح، وكذلك ترأس الاتحاد المنظمات الشبابية والطلابية

العربية، التي تنص في أنظمتها الداخلية على أن مقرها الدائم هو مدينة القدس. كل ذلك دون أن ننسى منظمة طلاب إفريقيا (ASO)، والعضوية التضامنية التي قدمتها منظمة الطلاب والشبيبة في قارة أميركا اللاتينية لفلسطين (OCLAY). حتى في أوروبـا، استطاع الفلسطينيون الحصول على موافقة مكتوبة من اتحاد طلاب أوروبا (ESIB) بعد مفاوضات ورفض فلسطين السماح بدخول إسرائيل في عضوية اتحاد طلاب أوروبا إلا بعد الموافقة على دخول فلسطين أيضاً في اتحاد طلاب أوروبا كعضو مراقب.

٢. منظمة التحرير الفلسطينية

بالتوازي مع صعود الحراك الطلابي، كانت منظمة التحرير قد أُنشئت، بدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر وتوافق مع القوى التقدمية العربية، وبينما ملكت منظمة التحرير الشرعية والتمثيل السياسي واعتراف الدول العربية بتمثيلها القضية الفلسطينية، ملك الشباب وفصائل التحرير الشرعية الثورية والمساندة الدولية من القوى التقدمية والجيش الحقيقي على الأرض وخزان السفراء الأوائل والقادة والطلاب والتجسيد المادي للهوية الفلسطينية. وبعد انضمام الفصائل الفلسطينية إلى منظمة التحرير وتشكيل قيادة جديدة أضحت المنظمة الممثل الوحيد للكيان الفلسطيني السياسي أمام العالم، وفتحت لها أبواب مكاتب الجامعة العربية في العالم وعمل فيها سفراؤنا الأوائل الذين كان أغلبهم طلاباً تحت غطاء موظفين لدى الجامعة العربية، على المستوى الشعبي والسياسي في الدول التي وجدوا فيها، بداية من الدول الأوروبية، خاصة أن الأحزاب اليسارية ساهمت بشكل كبير في دفع حكوماتها إلى قبول التواصل مع الفلسطينيين، وذلك في فترة موجة صعود اليسار الأوروبـي، أما الجهد الأكبر فكان بالتواصل مع الشعوب التي عانت من الظلم والاحتلال والإمبريالية، من أيرلندا الشمالية إلى جنوب إفريقيا ووسط إفريقيا والدول اللاتينية وجنوب شرق آسيا. ومرة أخرى، طبّق الفلسطينيون وطوروا بالسليقة والإبداع مفهوم الدبلوماسية الثورية التي أظهرت مدى أهمية قيمتها ودورها بعد أحداث السابع من تشرين الأول لتكون أفضل استثمار أخلاقي ومادي ومعنوي فلسطيني للقضية الفلسطينية خلال الخمسين سنة الماضية.

٣. الدبلوماسية الثورية:

من أفضل الأمثلة لاستثمار الفلسطينيين في الدبلوماسية الثورية دعم ومساندة الثورات وحركات التحرر والنضالات الشعبية والحقوق المدنية في العديد من دول العالم، من دعم منظمة التحرير المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا والثورة الساندينية

في نيكاراغوا والنضال الشعبي في البرازيل. كان من نتائج هذا الاستثمار أن حملت جنوب إفريقيا شعلة محاكمة إسرائيل في محكمة العدل العليا، وساعدتها نيكاراغوا في هذا التحرك، كما دعمت البرازيل مطالبنا في الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة مراقب.

جنوب إفريقيا

منذ أول خطاب لفلسطين على منصة الأمم المتحدة لم ينس القائد الشهيد أبو عمار ذكر عذابات شعب جنوب إفريقيا القابع حينئذ تحت حكم الأبارتهايد، فكانت منظمة التحرير الفلسطينية أهم الداعمين لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، قبل حركات المقاطعة الدولية، وكان مقعد فلسطين منبراً لصوت جنوب إفريقيا، ومنبراً لمن وصفهم نظام جنوب إفريقيا المدعوم أميركياً وإسرائيلياً بـ"الإرهابيين" حتى جاء يوم التحرير وانتهاء نظام الفصل العنصري، فلم تكن المساندة معنوية فقط، فعلى مدى عشرين عاماً قدمت (م.ت.ف) دعماً مادياً و سياسياً ولوجستياً للمؤتمر الوطني الإفريقي بزعامة نيلسون مانديلا، ووفروا لأعضائها مراكز التدريب والتنقل والعلاقات الدولية وساندوا عائلات أعضاء وقادة المؤتمر المعتقلين في السجون. فكانت النتيجة أن جنوب إفريقيا وقفت منذ لحظة تحررها مع القضية الفلسطينية وصولاً إلى جر إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة البشرية ودفعت جنوب إفريقيا ثمناً باهظاً لهذا الموقف المبدئي بأن قامت الولايات المتحدة بتعليق مساعداتها السنوية لجنوب إفريقيا بحجة أنها لم تعد بحاجة لمساعدة الولايات المتحدة، هذا دون ذكر دعمها وتبنيها حركات المقاطعة لإسرائيل (BDS) ودعم فلسطين في جميع المنابر الدولية.

نيكاراغوا

البداية الحقيقية للعلاقة الثورية الفلسطينية اللاتينية كانت في حقبة الدكتاتوريات المدعومة أميركياً في سبعينيات القرن الماضي، وبينما دعمت أميركا سياسات تلك الأنظمة الفاشية والقمعية، دعمت إسرائيل تلك النظم بكل أسلحة القمع وخدمات التجسس وتدريب الفرق العسكرية وتوفير السلاح، الأمر الذي أدى إلى مقتل ومعاناة مئات الآلاف من المواطنين في تلك الدول من جراء الاغتيالات والاعتقالات وقمع الحريات، فدربت إسرائيل قوات تشيلي في ظل نظام بينوشيه الدموي ووفرت أسلحة القمع على الرغم من الحظر الدولي لبيع الأسلحة إلى تشيلي، كذلك الحال مع الطاغية الأرجنتيني خورخي فيديلا، حيث وفرت له الأسلحة لقمع المعارضة، ولا يختلف الوضع في غواتيمالا ودور إسرائيل في تأجيج حرب العصابات وكارتيلات المخدرات وإشباع السوق السوداء بالأسلحة الرشاشة التي أدت إلى مقتل الآلاف.

ومن بين الدول التي عانت من الطغاة المدعومين أميركياً، غواتيمالا بقيادة الدكتاتور ساموزا، إلى أن ظهرت الجبهة الساندينية للتحرير الوطني التي أطاحت بحكمه منهية السيطرة الأميركية على اقتصاد البلاد، فما كان من الولايات المتحدة إلا أن قامت بدعم حركات يمينية متطرفة عرفت بقوات الكونترا لضرب استقرار غواتيمالا. لقد ساهمت فلسطين بشكل مباشر في دعم ثورة الشعب في نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة والقوى اليمينية، وأمدتهم بالسلاح والمقاتلين والطيارين العسكريين الفلسطينيين، وبعد نجاح الثورة الساندينية أرسلت منظمة التحرير خبراءها لإعادة بناء مطار نيكاراغوا وشراء طائرتين وتقديمهما هدية للشعب النيكاراغوي ليتم إنشاء أول شركة طيران وطنية بعد التحرير.

لقد كانت حرب نيكاراغوا أقرب إلى حرب الفلسطينيين ضد الولايات المتحدة وكانت النتيجة فوز الشعبين المضطهدين وخسارة الإمبريالية، لتعود المعركة من جديد بعد أحداث السابع من تشرين الأول، حيث تقدمت دولة نيكاراغوا حكومةً وشعباً لتقود الحراك إلى جانب جنوب إفريقيا في محكمة العدل الدولية. ما يميز دور نيكاراغوا في محكمة العدل الدولية هي أنها تملك أكبر عدد من القضايا في المحكمة بعد الولايات المتحدة، بحدود ٢١ قضية، مما جعل منها دولة خبيرة في نظام محكمة العدل الدولية.

البرازيل

ساهمت الجالية الفلسطينية واللبنانية المتجذرة في أميركا اللاتينية في بدء العلاقات الفلسطينية مع الحركات اليسارية والنقابات المعارضة للحكومات الدكتاتورية العسكرية التي كان أفراد الجالية الفلسطينية قادة ومناضلين فيها، لقد ساهم دور الفلسطينيين في النضال ضد حكم ديكتاتور تشيلي أوغستو بينوشيه في رفع اسم فلسطين و(م.ت.ف) لدى الشعب البرازيلي فتطلعوا إلى المنظمة كقوة ومكسب للنضال البرازيلي للتخلص من النظام العسكري، فكان أن تم أول لقاء بين الرئيس ياسر عرفات مع رئيس نقابة العمال لولا داسيلفا بتنسيق من عضو نقابة العمال سهيل الصايغ، الفلسطيني الأصل، لتكون بداية صداقة قوية بين الزعيمين، وكان لولا داسيلفا في ذلك الوقت رئيساً لحزب العمال وناشطاً نقابياً معارضاً، ليصبح في العام ٢٠٠٣ رئيساً للجمهورية البرازيلية فترتين متتاليتين، خاتماً رئاسته حينها بقيادته أوركسترا اعتراف ١٣ دولة لاتينية بدولة فلسطين في العام ٢٠١١ مما ساهم باعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو مراقبة، التي تعتبر مرحلة أساسية في طريق أي دولة للاعتراف العالمي، ليعود داسيلفا مرة أخرى بعد ١٠ سنوات وينهي مشروع الرئيس البرازيلي الأسبق المؤيد لإسرائيل بولسونارو الذي كان سينقل سفارة البرازيل

إلى القدس، ويقف كأحد أهم داعمي القضية الفلسطينية في العالم.

الدبلوماسية العامة الفلسطينية، الفرصة من جديد:

كل ما ذكرناه سابقاً يؤسس لمرحلة جديدة وفرصة لاستعادة زمام المبادرة، فقد أعادت أحـداث السابع من تشرين الأول القضية الفلسطينية إلى المربع الأول، وهنا أقصد مربع ١٩٤٨، بكل تفاصيله، من النكبة إلى القتل والتهجير والإرهاب الصهيوني الممنهج المدعوم من دول الاستعمار نفسها، لكن بمتغيرات مختلفة عما كانت عليه قبل ٧٥ عاماً، فالعالم اليوم قرية صغيرة، ودول الاستعمار لم تعد عظمى، والإعلام وتكنولوجيا الاتصالات سمحت للفلسطينيين والعالم بكشف وتعرية المشروع الصهيوني وتسجيل إحدى أبشع الجرائم في حق البشرية في العصر الحديث ببث حيّ ومباشر.

إضافة إلى ما سبق، فتحت جرائم الإبادة الصهيونية أعين الرأي العام العالمي على تساؤلات خطيرة، أبسطها، مدى أخلاقية وقانونية وعقلانية وجود كيان الاحتلال نفسه كدولة مقابل حق الفلسطينيين بالوجود، إضافة إلى زيادة الشك لدى الجماعات المسيحية اليمينية في أخلاقية دعم دولة الاحتلال في ظل قمع المسيحيين الفلسطينيين وتهديد أقدم مجتمع مسيحي في العالم بسياسات التهجير غير المباشر، أما النتيجة الأخطر فهو شعور المواطن الغربي بخطر فقدانه حرية التعبير التي تتعرض للتهديد والقمع السياسي والمعنوي في بلاد حقوق الإنسان، فقط لمجرد التعبير عن رفضهم دعم دولة الاحتلال، كل هذه الظروف خلقت بيئة جديدة وفرصة كبيرة للفلسطينيين.

في الوقت نفسه، لا معنى لأي فرصة مهما كانت عظيمة دون وجود نقطتين أساسيتين، الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتفكير الإستراتيجي والعمل المنهجي العقلاني، فحجم المصاب الوطني أكبر من حجم المصالح السياسية والحزبية، ومن السذاجة عدم اقتناص الفرصة. وطالما بقي الانقسام فسيظل نقطة ضعفنا في مواجهة إسرائيل دولياً، ومهما كان بيننا من خلاف، فلا خلاف على العدو ولا على الشهداء ولا على الحقوق، وعند الاتفاق على هاتين النقطتين تبدأ المهمة الأصعب.

القيادة الفلسطينية مدعوة إلى إعادة الاعتبار للدبلوماسية العامة الفلسطينية عبر تفعيل دور جميع الكيانات الممثلة للشعب الفلسطيني، كما يلي وبالترتيب بحسب الأهمية من حيث نشاطات الدبلوماسية العامة:

١. منظمة التحرير الفلسطينية بكل ما تحمله من إرث الدبلوماسية العامة والقواعد الاجتماعية والعلاقات المباشرة مع كل من الجاليات الفلسطينية في الشتات والمهجر والفعاليات والأحزاب السياسية في الدول

المضيفة، فهي تمتلك القاعدة والتاريخ والهياكل المؤسسية الجاهزة والطواقم البشرية على الأرض.

٢. الاتحاد العام لطلبة فلسطين: نظراً لأهمية دوره كخزان بشري لقيادات المستقبل وحجم الطواقم والقدرات الفردية والجماعية المتعلمة والمثقفة والمتحفزة للعمل التطوعي والقادرة على التواصل مع شعوب دول الابتعاث خاصة على مستوى ثقافة الجيل الحديث أو ما يطلق عليه Generation Z الذين يشكلون الطرف الأقوى والمؤثر الأكبر في دعم قضية فلسطين.

٣. حكومة دولة فلسطين، خاصة وزارات الثقافة والسياحة والتعليم العالي والخارجية: بحيث يتم توجيه جزء من السياسات الحكومية، الداخلية والخارجية، لدعم نشاطات الدبلوماسية العامة المنطلقة من فلسطين والموجهة للجمهور الأجنبي، بما في ذلك برامج تمويل الكتب والمنشورات باللغات الأجنبية وتوفيرها للقنصليات الفلسطينية حول العالم، وتطوير المواقع المعرفية الفلسطينية وزيـادة الاستثمار في نشر المعرفة بلغات أجنبية. كل ذلك ضمن توفير هيئة متابعة وتنسيق مع باقي المساهمين من الوزارات الأخرى خاصة توفير مراجع وطرق نشر تكشف عن انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي بوسائل حديثة.

٤. المنظمات الأهلية وهيئات المجتمع المدني: عبر زيادة عدد المؤتمرات الدولية، الوجاهية وعبر الفيديو، الموجهة إلى الشعوب الأجنبية، والتواصل والتنسيق وتعزيز الشراكات مع الحراكات الشعبية في الولايات المتحدة، خاصة هيئة مجلس الكنائس الفلسطيني وتوفير متحدثين وزيارات لرجال الدين مسلمين ومسيحيين وسامريين من اليهود الفلسطينيين كجسم موحد أمام الرواية الصهيونية.

هنا يجب علينا التركيز على توزيع الأدوار بين منظمة التحرير ودولة فلسطين والمجتمع المدني، ويجب عدم الخلط بين طبيعة الدور والمستويات التي تعمل كل جهة فيها، فمنظمة التحرير تستطيع العمل على المستوى الشعبي والسياسي المحلي في الدول المضيفة للشتات والمهجر دون قيود قوانين العمل الدبلوماسي، فلها قواعدها ومكاتبها ومؤسساتها وأنظمتها وهي الأقدر والأسرع في البدء والتنسيق مع الجاليات الفلسطينية أضعافاً مضاعفة من أي مجهود وزاري فلسطيني، فلا يمكن أن توفر أي وزارة الكم الكبير من الطواقم الشعبية والمتطوعين الذي تتطلبه الدبلوماسية العامة، في الوقت نفسه يجب ألا يكون هناك التباس في أن المحصلة النهائية لكل العمل الدبلوماسي لا يتوج إلا عبر وزارة الخارجية وعلى مستوى العلاقات الدولية وبالتنسيق مع السفراء وممثلي الجاليات

وتوفير اللوجستيات واللقاءات على المستويات الحكومية للفعاليات الفلسطينية الشعبية.

إستراتيجية الخطاب والرسالة الفلسطينية.

في ما يتعلق بالرسائل الموجهة إلى الشعوب، يمكن القول إن أي رسالة تهدف إلى تغيير الرأي العام لدى الشعوب الأجنبية يجب أن تقع ضمن ثلاثة مستويات من الأهداف الأساسية وهي:

١. إبطال القنبلة Defuse the bomb: بمعنى تخفيف ضرر البروباغندا الصهيونية وربط الفلسطينيين بالإرهاب، وهذا يعتمد على الرسائل اليومية المتزامنة مع رصد الادعاءات الصهيونية وتوفير الأجوبة بلغات عدة وأسرع وقت ممكن لمواكبة أي معلومة أو خبر أو حملة تشويه، وتدريب المتحدثين وتحضيرهم للعمل في بيئات عدائية للشعب الفلسطيني خاصة على القنوات ذات الميول الصهيونية.

٢. زراعة الشك seeds of doubt: الغاية الأساسية من هذه الرسائل التركيز على التناقضات الأخلاقية والإنسانية والتاريخية والقانونية والدينية للرواية الصهيونية وتجميع الادعاءات الصهيونية ونقضها بشكل علمي، وتكرار نشرها وترويجها، وتوجيهها للجمهور الذي يتعرض لمشاهد الدعم الإعلامي من مظاهرات وحراك شعبي ويعتمد على فرسان الكلمة من جمهور الشعوب الأجنبية أكثر من الفلسطينيين. هي مرحلة مهمة وتأخذ وقتاً طويلاً، فالشك شجرة كبيرة تبدأ من بذرة، وتحتاج رعاية ومتابعة ووقتاً.

٣. تبدّل القلوب the change of hearts: أو مرحلة اليقين، وهي المرحلة الأخيرة وتستهدف الجمهور المشبع من المعلومات والمتقبل للحقائق وهي الرسائل التي تعتمد على مخاطبة الضمائر للتحرك واتخاذ قرار الحسم والدعوة للواجب الإنساني.

٤. هذه الأهداف التي ذكرناها لا تعبر فقط عن الرسائل وإنما هي توصيف لمستوى قرب أو بعد الشعوب والشرائح المجتمعية الأجنبية من القضية الفلسطينية إضافة إلى المساهمة في تحديد الإستراتيجيات المطلوبة لكل مستوى. في الوقت نفسه تعبر الأهداف السابقة عن مراحل انتقال الرأي العام من العداء إلى الدعم والتأييد بالقول والسلوك، مع ملاحظة تباين المجتمعات وشرائحها، خاصة في عالم ما بعد مجتمعات مواقع التواصل الاجتماعي، ويقصد هنا أن الخطاب الفلسطيني لا حاجة له بالتركيز على الجماهير الأجنبية المستهدفة بحسب الدول كما الحال قبل عقد، بقدر الحاجة لتوجيه رسائله إلى شرائح المجتمعات الغربية العابرة للحدود، كالشباب أو ما يعرف بجيل

Gen. Z، وشرائح المثقفين والمتدينين. كل ذلك يحتاج إلى توفير الإمكانيات التكنولوجية الحديثة خاصة تكنولوجيا الذكاء الصناعي الأكثر فعالية وتوفيراً للوقت.

الخاتمة

تقول الحكمة الصينية (كل أزمة هي فرصة)، واليوم أكثر من أي وقت مضى، يجد الفلسطينيون أنفسهم أحوج من أي وقت مضى إلى تحويل أزمتهم إلى فرصة لاستعادة زمام المبادرة والتواصل مع الشعوب العربية والأجنبية خاصة تلك الدول التي كانت يوماً ما سنداً للقضية الفلسطينية، وخسرناها لتكاسلنا وظروفنا وانشغالنا وانقسامنا، كانت خساراتنا الكبيرة في كل من اليونان والهند على سبيل المثال.

حكمة أخرى تقول أن تأتي متأخراً خيراً من عدم المجيء، أما الحكمة الأكبر، فليست بأفضل من قوله تعالى "لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" وهنا باب القصيد. فكل هذه الظروف والفرص والتغييرات الدولية لن تكون ذات معنى دون حالة حقيقية من التغيير الداخلي والتغيير الإستراتيجي والهيكلي المؤسساتي الفلسطيني، فأرواح عشرات آلاف الضحايا الأبرياء وعذابات الشعب الفلسطيني الرازح تحت براثن الاحتلال ومخالب الفصل العنصري تفرض علينا التغيير.

رأس المال الاجتماعي في ظل الحرب: حالة قطاع غزة

زكريا السرهد*

ما زال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مستمراً منذ ما يزيد على سبعة شهور، الأمر الذي أدى إلى كارثة إنسانية بمستويات قياسية على الأصعدة كافة، فعلى الصعيد البشري قتلت آلة الحرب الإسرائيلية نحو ٣٥ ألفاً في قطاع غزة، وأصيب نحو ثمانين ألفاً بجروح، بينهم مصابون بإعاقات دائمة، علاوة على أن ٧٢٪ منهم من الأطفال والنساء، أما على الصعيد المادي، فقد لحق الدمار بـ ٨٦ ألف وحدة سكنية بشكل كلي، و٢٩٤ ألف وحدة سكنية بشكل جزئي، علاوة على ما طال البنية التحتية من دمار شمل إمدادات المياه والكهرباء والصرف الصحي وشبكات الطرق، في ظل انعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي انعكس في عدم إمكانية الوصول إلى الموارد الغذائية، وشح توافرها، وانخفاض كبير في القدرة الشرائية جراء عدم توفر السيولة النقدية لدى المواطنين من جانب، ومن جانب آخر ارتفاع أسعار السلع الأساسية بصورة خيالية.[1]

في تقرير مشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي، بلغت قيمة الخسائر الاقتصادية في قطاع غزة منذ بداية الحرب الإسرائيلية لغاية الثامن من نيسان ٢٠٢٤ نحو ١٨,٥ مليار دولار، ما يمثل نحو ٩٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في العام ٢٠٢٢، وبلغت نسبة الخسائر حسب القطاعات إلى النسبة الكلية في قطاع الإسكان نحو ٧٢٪، وقطاع التجارة والصناعة والخدمات

* باحث في السياسات العامة

٩٪، وقطاع الزراعة ٣,٤٪، وقطاع الصحة ٣٪، وقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة ٢,٧٪، وقطاع البيئة ٢,٢٪، وقطاع النقل ١,٩٪، وقطاع التعليم ١,٨٪، وقطاع التراث الثقافي ١,٧٪، وقطاع الطاقة ١,٥٪، وقطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ٠,٥٪، وقطاع الخدمات البلدية ٠,١٪.[٢] هذه الإحصائيات القابلة للتصاعد، تشير إلى نتائج كارثية في مختلف نواحي حياة أهالي قطاع غزة، ستعقد إمكانية التعافي بعد انتهاء الحرب.

رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة ما قبل الحرب

وفق مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي العالمية، تحتل فلسطين المركز ١٥٦ من ١٨٠ في الترتيب العالمي لقياس رأس المال الاجتماعي، وهي تأتي من حيث الترتيب عربياً قبل سورية والعراق ومصر واليمن.[٣]

أظهرت نتائج دراسة قام بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في العام ٢٠٠٧، ٤ أن المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية بما فيها القدس. ووفق بعض المؤشرات، كمؤشر الثقة بالمؤسسات السياسية، كان سكان قطاع غزة أقل ثقة بالمؤسسات السياسية مقارنة بالضفة الغربية، لكن لديهم مستوى أعلى من الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية، كما إن سكان قطاع غزة لديهم مستوى أعلى من المشاركة الاجتماعية بالمقارنة مع الضفة الغربية، ولديهم مؤشر أعلى في ما يتعلق بالقيم الاجتماعية. إلا إن لديهم مستوى أقل حسب مقياس كثافة الشبكات الاجتماعية، لكن لديهم نسبة أعلى وفق مقياس عدد دواوين العائلات والعشائر. ووفق مؤشر انعدام الثقة في المستقبل، كان سكان قطاع غزة الأعلى، فثلث سكان قطاع غزة يفكرون في الهجرة، مقارنة مع خمس السكان في الضفة الغربية.

كانت مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة المتوفرة هي التي أجريت في العام ٢٠٠٧ وجاءت على النحو الآتي:

- مؤشر الثقة بالمؤسسات السياسية: -٠,٢٣٦
- مؤشر المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية: ٠,١٩٦
- مؤشر القيم السلوكية: -٠,١٠٧
- مؤشر الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية: ٠,٢٢٤
- مؤشر الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي: ٠,١٢٥
- مؤشر القيم الاجتماعية: ٠,٢٧٠
- المؤشر الكلي: ٠,٢١٢

هناك دراسة أخرى أجراها في العام ٢٠١٧ معهد المجتمع والصحة العامة في جامعة بيرزيت حول رأس المال الاجتماعي وعلاقته بثقة الفئة الشبابية بالمؤسسات السياسية في

فلسطين، أظهرت نتائجها أن ٥٠٪ من الشباب المبحوثين في قطاع غزة أظهروا عدم ثقة أو ثقة أقل بالمؤسسات السياسية وفق ثمانية مؤشرات فرعية، مقارنة مع ٣٩٪ من فئة الشباب في الضفة الغربية أظهروا عدم ثقة أو ثقة أقل بتلك المؤسسات. وكانت أعلى نسبة عدم ثقة أو ثقة أقل هي التي تتعلق بالثقة بالأحزاب السياسية، وبنسبة ٩١٪، [٥] الأمر الذي من الممكن أن يؤثر سلباً على تكوين رأس المال الاجتماعي خلال الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة. لكن المؤشرات التي تتعلق بالعمل الجماعي قد تبدو مرتفعة نسبياً، حيث ينشط العمل التطوعي في قطاع غزة خلال الأزمات والأوقات الصعبة، خاصة في ظل الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية على القطاع، ففي حرب العام ٢٠١٤ التي شنتها إسرائيل، شُكل فريق شبابي تحت اسم "لنساعد غزة" ، وجَمعَ المساعدات من الأصدقاء والأقارب وأصحاب المحال التجارية والأهالي وقدمها لأهل المدينة نفسها الذين تعرضت مساكنهم للتدمير أو فقدوا ذويهم نتيجة القصف الإسرائيلي. شملت هذه الحملة المساعدات الغذائية وغيرها، واستمرت حتى توقفت الحرب. كما شُكلت مجموعات تطوعية أخرى مثل مجموعة "من غزة إلى غزة" حاملةً فكرة تقديم المساعدات للنازحين خلال شهر رمضان الذي تزامن مع العدوان الإسرائيلي على القطاع، إلى جانب مجموعات شُكلت من أجل تقديم الدعم النفسي للأطفال في مراكز الإيـواء وتقديم الألعاب الترفيهية لهم.[٦] هذه الأمثلة وغيرها الكثير تشير إلى زيادة في رأس المال الاجتماعي خلال الحرب على قطاع غزة، إذ يعتبر العمل التطوعي وبناء الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والدعم المجتمعي من أهم المؤشرات في قياس رأس المال الاجتماعي.

علاقة رأس المال الاجتماعي بالحرب

ستتناول هذه الدراسة جانباً مهماً من تداعيات الحرب على قطاع غزة، وهو المتعلق برأس المال الاجتماعي وتأثره بالحرب، إذ يشير المنظور المتعلق برأس المال الاجتماعي في ظل الحرب إلى أن أفراد المجتمع الذين كانوا أثرياء كفاية يكونون غير مقيدين في اختياراتهم، على عكس أفراد المجتمع في حالة الاقتصادات الفقيرة كحالة قطاع غزة، حيث يكونون مقيدين في الوصول إلى حالة التوازن؛ ذلك أن التأثير الكبير للحرب على رأس المال الاجتماعي يكون أقوى في المجتمعات الفقيرة، على حساب انخفاض الاستثمارات في رأس المال التقليدي الخاص، لذلك يكون تأثير الرفاهية أقل حتى في حالة فعالية ميكانيزمات رأس المال الاجتماعي.[٧]

العلاقة بين الحرب ورأس المال الاجتماعي معقدة، فالأعمال العدائية الخارجية يمكن أن تساعد في حل المعضلات الاجتماعية داخل

المجموعة وزيادة الرفاهية، إلا إن الإشكالية تكمن في الوصول إلى نقطة التوازن بين مكاسب الرفاهية الداخلية مقابل خسائر الرفاهية الناجمة عن الحالة العدائية مع المجموعة الخارجية،[٨] إذ إن الحالة في قطاع غزة أكثر تطرفاً، فالحالة العدائية مع المجموعة الخارجية المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي لم تكن وليدة لحظة إعلان الحرب، بل سبقتها بسنوات، الأمر الذي يضع إمكانية الوصول إلى نقطة التوازن بين المكاسب والخسائر في وضع مشكوك فيه، فخسائر الرفاهية الناجمة عن الحالة العدائية تجاه قطاع غزة كانت موجودة مسبقاً، وخلال الحرب ازداد المستوى العدائي، وازدادت معها خسائر الرفاهية لتضاهي نقطة الصفر.

تأثير الكثافة السكانية على رأس المال الاجتماعي في ظل الحرب

ترى نظريات تناولت تأثير الحرب على رأس المال الاجتماعي أن هناك زيادة في رأس المال الاجتماعي خلال الحرب، بحيث تزيد من الترابط والتماسك الاجتماعي والتضامن والوحدة الوطنية في مواجهة العدوان الخارجي، إلا أنها لم تأخذ في الاعتبار متغيراً مهماً وهو الكثافة السكانية، فقد أظهرت بعض الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين الكثافة السكانية ورأس المال الاجتماعي، بمعنى أنه كلما ازدادت الكثافة السكانية ازداد رأس المال الاجتماعي، ذلك أن الكثافة السكانية تؤدي إلى زيادة زخم العلاقات الاجتماعية نتيجة التقارب الجغرافي الكبير، والعدد الكبير من الأشخاص الذين يعيشون في مساحة جغرافية محدودة.

تشير نتائج دراسة أجريت في العام ٢٠٢٢ حول تأثير الكثافة السكانية على رأس المال الاجتماعي في مدينة جاكرتا الإندونيسية إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً للكثافة السكانية على زيادة رأس المال الاجتماعي، وذلك وفق مجموعة من المـؤشرات، هي: الفعاليات الجماعية العامة، ومساعدة الجيران، والكثافة السكانية لكل متر مربع، والمساحات العامة، وجوانب السلامة.[٩] تعزز نتائج تلك الدراسة من نظرية أن الكثافة السكانية في قطاع غزة التي بلغت نحو ٥٩٣٦ فرداً لكل كيلو متر مربع حسب تقديرات منتصف العام ٢٠٢٢،[١٠] تساهم بشكل إيجابي في زيادة رأس المال الاجتماعي، وتساعد على امتصاص التراجع في رأس المال الاجتماعي الناجم عن التهديد الكبير الذي سببته الحرب.

ترى بعض الدراسات أن النازحين خلال الحروب عادة ما يعانون من ضعف مشترك، مستمد من ضعف الأشكال المختلفة لرأس المال الاجتماعي لديهم في العلاقات الترابطية، نتيجة أنهم نزحوا من مناطق مختلفة ويحملون قيماً مختلفة، وهو ما يؤثر على رأس المال الاجتماعي،

خاصة ما يرتبط بمؤشر القيم الاجتماعية والسلوكية، وأنهم يحاولون تطوير قاعدة وقيمة وثقافة جديدة قوية لمساندة بعضهم بعضاً.[١١] إلا إن حالة النزوح في قطاع غزة تختلف عن المنظور الذي قدمته تلك الدراسات، نتيجة متغير قوي هو الكثافة السكانية العالية، حيث إن مجتمع النازحين الذي تشكل في رفح انتقل وانتقلت معه القيم والمعايير الاجتماعية والسلوكية التي كانت قائمة سابقاً، وبالتالي لم يكن المجتمع بحاجة إلى إعادة إنتاج قيم اجتماعية جديدة تناسب التنوع القيمي الذي تحدثت عنه تلك الدراسات، وبالتالي فإن مجتمع النازحين في قطاع غزة استمد قوته من أن القيم الاجتماعية شكلت ضماناً قوياً لمخزون رأس المال الاجتماعي الذي تعاظم نتيجة الحرب الإسرائيلية.

يرتكز رأس المال الاجتماعي بشكل كبير على مؤشر الأعراف الاجتماعية التي تتضمن مجموعة من الروابط المتشابكة من حسن النية والدعم المتبادل واللغة المشتركة والثقة والالتزام المتبادل،[١٢] مما يشكل شبكات قوية من العلاقات الشخصية والمجتمعية. هذه الروابط بقيت موجودة لدى النازحين بفعل الكثافة السكانية في قطاع غزة، وهو ما منح رأس المال الاجتماعي لدى النازحين القوة للتزايد في ظل الحرب، لأنه بدأ من المستوى الذي كان عليه مخزون رأس المال الاجتماعي قبيل النزوح.

آليات تفاعل رأس المال الاجتماعي مع الصراع الداخلي والخارجي

يمكن للصراع الخارجي كقوة خلق رأس المال الاجتماعي، حيث يمكن للحالة العدائية الخارجية أن تساعد في حل المعضلات الاجتماعية داخل المجموعة، لكن يجب موازنة هذه المكاسب المحتملة مقابل انعدام الأمن الناتج عن الحالة العدائية. والنتيجة المركزية التي تم التوصل إليها هي أن وجود تهديد خارجي يمكن أن يؤدي إلى مستويات أعلى من رأس المال الاجتماعي إما بسبب ظهور الجانب الوقائي في رأس المال الاجتماعي، أو إعادة تخصيص الاستثمارات من رأس المال الخاص إلى رأس المال الاجتماعي. وبما أن رأس المال الاجتماعي من المحتمل أن يخضع للاستفادة المجانية، فإن التهديد، من خلال تعزيز مستوى أكبر من رأس المال الاجتماعي، يمكن أن يتمثل في تحسين الرفاهية.[١٣]

ترى البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدلات الإنتاج في قطاع غزة قد تراجعت بشكل خطير جداً، مما يشير إلى تراجع أو تآكل رأس المال التقليدي الخاص. فعلى سبيل المثال تراجعت قيمة الإنتاج الاعتيادي في قطاع الصناعة، فقد كانت قيمة الإنتاج نحو ٢٢١,٥ مليون دولار قبل أربعة أشهر من الحرب، لتنخفض بشكل كبير إلى نحو ٦,٢ مليون دولار بعد أربعة أشهر على

الحرب، وتراجعت القيمة الإنتاجية في قطاع الإنشاءات من نحو ١١,٢ مليون دولار إلى صفر بعد الحرب،[١٤] وهو ما يشير إلى تراجع كبير جداً في الإنتاج الرأسمالي في ظل الحرب الإسرائيلية على القطاع.

يمكن للعلاقات الجماعية المتضاربة أن تكون موجودة في كل مكان، وطالما ظلت الموارد والفرص محدودة واستمرت الحالة العدائية، فسوف تتصادم المجتمعات المتنافسة، لكن التفاعلات العدائية بين المجموعات يمكن أن تكون لها تأثيرات غامضة، في حين أن الصراع وتوقعه يمكن أن يكون مكلفاً من حيث تحويل الموارد الإنتاجية وتدميرها وتعطيلها، فالعداء الموجه من خارج المجموعة قد يساعد في حل المعضلات الاجتماعية داخل المجموعة.

ظهرت مؤخراً أدبيات تجريبية وجدت أدلة على زيادة السلوك المؤيد للمجتمع والعمل الجماعي في المجتمعات التي شهدت صراعاً خارجياً. ويؤكد عدد من التجارب الميدانية والمخبرية أن العلاقات داخل المجموعة تتحسن كاستجابة لوجود منافس خارج المجموعة.[١٥] كما يرى تشوي وبولز (٢٠٠٧) وبولز (٢٠٠٩)، أن المعايير المكلفة فردياً للسلوك المؤيد للجماعة هي تكيف تطوري في البيئات المعادية. ويمكن أن يؤدي الصراع إلى تغييرات مؤيدة للمجتمع في التفضيلات بين أفراد المجتمعات المتضررة.[١٦] وتؤدي التهديدات الخارجية أيضاً إلى إطلاق عمليات التكيف المجتمعية، أي آليات الحل التعاوني للمشكلات التي تظهر عندما يتعين على المجتمع مواجهة الشدائد، ويمكن للعنف والصراع أن يعززا رأس المال الاجتماعي، وربما يعوضان التحويل المكلف للموارد والدمار اللذين يجلبانه،[١٧] وهو ما يمكن أن نرصده من تأثيرات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في هذا السياق، فمنذ بداية الحرب قام العديد من الشباب والمؤسسات الشبابية بتنظيم أنفسهم بسرعة والانخراط في الاستجابة السريعة، وقيادة الاستجابة ودعم النازحين الذين نزحوا داخل القطاع، ومساعدة الطواقم الطبية والأطفال والنازحين من خلال العمل التطوعي مع فرق الإنقاذ، والمساعدة في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وتقديم الإرشاد والأنشطة الترفيهية للأطفال،[١٨] وهو ما يشكل ارتفاعاً في قيمة رأس المال الاجتماعي خلال الأزمات التي تتمثل بالحرب الشرسة التي تشنها إسرائيل على غزة، حيث يظهر مؤشر العمل التطوعي الشبابي والعمل الجماعي زيادة ملحوظة في تكوين رأس المال الاجتماعي وتراكمه.

الأمثلة على التأثير الإيجابي للصراع الخارجي على الثقة والتماسك الاجتماعي كثيرة، من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، فخلال الحرب الأهلية التي دامت عقداً من الزمن في ليبيريا، أصبحت مخططات مراقبة الأحياء بمثابة استجابة مجتمعية ضد السطو والجرائم

ذات الصلة.[١٩] يصف بيلوز وميغيل (٢٠٠٩) كيف نظمت المجتمعات المحلية في سيراليون مجموعات قتالية محلية خلال الحرب الأهلية؛ وتطوع المدنيون لهذه المجموعات التي تم إمدادها وتمويلها من خلال المساهمات المحلية، وظهرت قوات مماثلة للدفاع عن النفس في قرى أفغانستان خلال الحرب.[٢٠] على المستوى الكلي، كثيراً ما زعم علماء الاجتماع وعلماء السياسة أن الحرب بين الدول تعمل على تعزيز الهوية الوطنية. فعلى سبيل المثال، افترض سميث (١٩٨١) أن فرنسا وإسبانيا في العصور الوسطى تدينان بشعورهما بالوحدة الوطنية لحروبهما ضد الإنجليز والمغاربة على التوالي. وفي العصر الحديث، ربما ساهمت الحرب بين الدول في عمليات بناء الدولة، مثل توحيد ألمانيا في القرن التاسع عشر.[٢١]

ومع أخذ هذه الأدلة في الاعتبار، يكون دور الصراع كقوة يمكنها خلق رأس المال الاجتماعي، وهذا أمر مهم؛ لأن هناك أدلة تجريبية مقنعة تشير إلى أن رأس المال الاجتماعي يساهم بشكل كبير في النمو والتنمية، حيث يمكن بناء نموذج يركز على الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي والخاص، وتحليل كيفية تأثير الصراع على قرارات الاستثمار التي يتخذها أعضاء المجتمع المهددين من كيان خارجي، ففي ظل غياب الصراع، فإن طبيعة الصالح العام لرأس المال الاجتماعي تؤدي إلى الانتفاع المجاني ونقص الاستثمار في رأس المال الاجتماعي، وهنا يمكن أن يساعد الصراع في التغلب على مشكلة العمل الجماعي لأن رأس المال الاجتماعي له جانب وقائي يساعد المجتمع على مواجهة التهديد الخارجي. نتيجة لذلك، فإن التهديد الخارجي يحفز رأس المال الاجتماعي حيث يوجد الآن سبب وقائي للاستثمار فيه، بالإضافة إلى أن السبب الإنتاجي للاستثمار الذي كان موجوداً قبل الـصراع الخارجي يأخذ في التراجع والتقهقر،[٢٢] وفي حالة الحرب على قطاع غزة، توقف تماماً.

الصراع الخارجي هو القوة القادرة على خلق رأس المال الاجتماعي، وفي بعض الظروف، زيادة الرفاهية الاجتماعية، لأن رأس المال الاجتماعي له ثلاث سمات رئيسة: أولاً - يمكنه زيادة إنتاجية رأس المال الخاص. وثانياً - يتمتع بطبيعته الموجهة للصالح العام، لذا فهو عادةً ما يكون غير متوفر بشكل كاف. وثالثاً - يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يعزز العمل الجماعي والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية.[٢٣]

رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري خلال الحرب

أدت الحرب على غزة إلى تدمير العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وأضعفت بشكل كبير آليات التواصل في ظل النزوح الكبير والمتكرر، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في الدور الذي

تلعبه تلك المؤسسات، على خلاف الأوضاع في حالات الحرب في بلدان أخرى، هذا أدى إلى تراجع رأس المال التجسيري الذي تشكل تلك المؤسسات نواته الصلبة وآليات عمله وأدائه. في ظل هذا الوضع من الطبيعي أن يتعاظم دور رأس المال الاجتماعي الترابطي المبني على العلاقات الاجتماعية القرابية والعلاقات المتشكلة نتيجة التقارب الجغرافي، ويساهم بالتالي في سد بعض الحاجات الأساسية كالحصول على الغذاء على الرغم من ندرته، ويظهر دور رأس المالي الاجتماعي الترابطي في حل مشكلة النزوح والحصول على السكن البديل نتيجة مغادرة مكان السكن الأصلي، والحصول على مكان سكن بديل ومؤقت لدى الأقارب في أماكن أخرى أكثر أمناً.

أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك ما نسبته ٤٪ من النازحين في قطاع غزة من الفئة الشابة عاشوا مع أقارب إثر النزوح بسبب الحرب الإسرائيلية في العام ٢٠١٤،[٢٤] وهذا يشير إلى زيادة فعالية رأس المال الاجتماعي خلال الحرب وفق مؤشر الشبكات الاجتماعية والعلاقة القرابية. كما توصلت الدراسة في ما يتعلق بأولويات الشباب خلال الأزمة، إلى أن ٥٥٪ منهم يرون في التطوع لمساعدة النازحين أولويةً،[٢٥] وهو ما يشير إلى ارتفاع في رأس المال الاجتماعي وفق مؤشر المشاركة الاجتماعية والقيم السلوكية ضمن سياق العمل التطوعي خلال الحرب.

نزح في بداية الحرب ما يزيد على ٢٥٠ ألف شخص من مدينة غزة نتيجة القصف الإسرائيلي إلى مناطق أكثر أمناً، قرابة ١٧٥ ألفاً لجؤوا إلى مراكز إيواء تديرها وكالة الغوث، وأكثر من ١٤٥٠٠ آخرين لجؤوا إلى مدارس حكومية، ونحو ٧٤ ألفاً أقاموا مع أقارب وجيران أو لجؤوا إلى كنائس ومرافق أخــرى.[٢٦] وخلال فترات لاحقة من الحرب، نزحت العديد من الأسر من شمال قطاع غزة إلى جنوبه، وقامت باستئجار مساكن لها، وعلى الرغم من ضيقها فقد استضافت أقارب آخرين نزحوا لاحقاً.[٢٧] استضافة الأقارب النازحين من مؤشرات التماسك الاجتماعي الذي بقي قائماً خلال الحرب في قطاع غزة بفعل مخزون رأس المال الاجتماعي الترابطي.

هناك العديد من الأمثلة التي تشير إلى ارتفاع رأس المال الاجتماعي الترابطي، مع تراجع رأس المال الاجتماعي التجسيري في قطاع غزة بسبب الحرب، فمنذ بداية الحرب، انتشر شبان بين الأزقة والبيوت المدمرة في مخيم جباليا لجمع قطع الخشب، واستخدامها في طبخ الفول أو العدس. تقوم مبادرة هؤلاء الشباب على توفير ١٥٠٠ طبق من الفول والعدس تكفي لإطعام نحو ٤٥٠٠ شخص يومياً.[٢٨] انتشرت مبادرات " التكية" ، وهي مبادرات إعداد الطعام على نطاق واسع وتوزيعه مجاناً على النازحين في مدينة رفح. يرى القائمون على مثل هذه المبادرات أن

دوافعها تضامنية مع الجائعين. هناك مبادرات أخرى كإيجاد نقطة شحن بطاريات الهواتف المحمولة للنازحين في رفح عن طريق لوحة كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية.[٢٩]

كانت هناك العديد من المبادرات المماثلة التي يقوم بها أفراد، كطهي الطعام وتوفير وجبات يومية لمائة أسرة، أي بمعدل يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ نازح في ساحات ومرافق مستشفى ناصر في خان يونس، وتوفير ألف لتر من مياه الشرب للجيران والمحتاجين في المنطقة، فقد بادر مواطن إلى شراء خزان سعته ٢٠٠٠ لتر من المياه، واستخدم ١٠٠٠ لتر منها لأسرته وأسر أشقائه، ووزع الباقي على النازحين في مخيم الشابورة برفح مجاناً.[٣٠] تتعلق دوافع هذه المبادرات الفردية بمؤشري القيم الاجتماعية المرتبطة بالتكافل، والقيم السلوكية المتعلقة بتقديم العون والمساعدة والمشاركة، وهي تعبر عن رأس مال اجتماعي ترابطي، يتزايد خلال الحرب مقابل تراجع رأس المال التجسيري.

وعلى الرغم من ذلــك، فإن رأس المال التجسيري شهد تراجعاً لكنه لم يختف تماماً، حيث إن هناك بعض مؤسسات القطاع الخاص التي استطاعت أن تقوم بدور في توفير الوجبات الغذائية للنازحين، فقد قام بنك فلسطين بتوفير ٢٤٠٠٠ وجبة يومية للنازحين بالشراكة مع مؤسسة أنيرا عن طريق " التكيات" السابقة الذكر، كما نفذ البنك جلسات دعم نفسي وفعاليات ترفيهية للأطفال بالشراكة مع جمعية نفس للتمكين، وبتطوع من سيدات برنامج " فلسطينية لإدارة الأعمال" [٣١]، وهو ما يمثل حالة فريدة في تفاعل كل من رأس المال الاجتماعي التجسيري والترابطي في سياق تكاملي. كما إن الجسور بين المجتمع المدني والمجتمع المحلي ازدادت صلابة، مما عزز من دور رأس المال الاجتماعي التجسيري، إذ قامت بعض مؤسسات المجتمع المدني بتوفير بعض الخدمات، فالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في قطاع غزة قدمت الدعم النفسي لأطفال نازحين من خلال فريق التدخل والدعم النفسي لرسم البسمة على وجوه هؤلاء الأطفال عبر إقامة العديد من النشاطات كالعروض المسرحية والترفيهية التفاعلية في العديد من مراكز الإيواء.[٣٢]

تعرف الحالة التي يكون فيها لرأس المال الاجتماعي عناصر ترابط، بأنها أشكال من الترابط تم إنشاؤها داخل مجموعات متجانسة وفق بوتنام (٢٠٠٠)[٣٣]. ومن المحتمل أن يكون هذا النوع من رأس المال الاجتماعي أقل إنتاجية، لكن من السهل تشكيله لأنه يعتمد على العلاقات مع أفراد مماثلين، لأن عوائد الجانب الترابطي لرأس المال الاجتماعي لا تنضب بسهولة، وبالتالي قد تكون فاعلة للغاية في مجتمع يتعرض للتهديد. فإذا كان جانب الترابط في رأس المال الاجتماعي قوياً بما فيه الكفاية، فإن مستوى رأس المال الاجتماعي

تحت التهديد يكون دائماً أعلى من المستوى تحت الاكتفاء الذاتي. ليس هذا فقط، بل يتزايد مستوى رأس المال الاجتماعي بشكل رتيب مع حجم التهديد، فمع اشتداد التهديد، يقوم أفراد المجتمع بتحويل استثماراتهم من رأس المال الخاص القابل للتآكل، إلى رأس المال الاجتماعي القابل للتآكل جزئياً. ومع أنه قد يكون من المنطقي الاستثمار فيه لأنه لا يتعرض للسرقة، فإن جانب الترابط في رأس المال الاجتماعي قد لا يكون منتجاً بالقدر الكافي للتعويض عن انخفاض استثمارات رأس المال الخاص وانعدام الأمان الذي يثيره التهديد،[٣٤] فعلى سبيل المثال شكل ارتفاع أسعار السلع في قطاع غزة بنسبة ٢٨٣,٨٣٪ خلال ستة أشهر من الحرب معضلة كبيرة أدت إلى تراجع كبير في مستوى الرفاهية إلى درجة الانعدام، فهذه النسبة أعلى بأربعة أضعاف من الصعود التراكمي في الأسعار خلال عشرين سنة قبل الحرب.[٣٥] حيث إن رأس المال الاجتماعي لم يكن فعالاً بما فيه الكفاية للتأثير في ظاهرة ارتفاع الأسعار بشكل حاد بسبب الحرب، لأن القيم السلوكية والقيم الاجتماعية كمؤشرين من مؤشرات رأس المال الاجتماعي لم يكونا كافيين للتصدي لمثل تلك الظاهرة التي تتعلق باستغلال بعض التجار حالة الحرب ونقص العرض من أجل تحقيق أرباح كبيرة. ومع ذلك عادت الأسعار إلى الانخفاض التدريجي بعد تدخل لجان شعبية تطوعية لضبط الأسعار في رفح،[٣٦] إلى جانب عودة تدفق السلع والبضائع إلى قطاع غزة، هذه اللجان تعتبر جزءاً من الشبكات الاجتماعية وأحد مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي الذي ساهم في التخفيف من معضلة ارتفاع الأسعار الحاد.

عادة ما يؤدي الصراع مع طرف خارجي إلى حشد الوحدة الوطنية وتعزيز التماسك المجتمعي، بعكس الصراع الداخلي الذي يضعف النسيج الاجتماعي ويقوض الثقة بين الأشخاص والمجتمعات، ويدمر المعايير والقيم التي تشكل أسس رأس المال الاجتماعي، وفي حالة قطاع غزة، فإن الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب أدى إلى تحويل رأس المال الاجتماعي للصالح العام وتعزيز الثقة بين الأفراد، وهما من أهم عوامل تعاظم رأس المال الاجتماعي الترابطي، فبعد كل قصف كانت تقوم بها القوات الإسرائيلية لمنطقة ما في قطاع غزة، يتكرر مشهد رؤية أفراد يهرعون إلى المنازل والمباني التي تعرضت للقصف، ويبدؤون في البحث عن ناجين لإنقاذهم، وانتشال المصابين والشهداء، ونقلهم إلى المستشفيات بسياراتهم الخاصة أو بعربات، وحتى بحملهم بين أيديهم.[٣٧] كل هذه المشاهد من التضامن والتكافل الاجتماعي التي تتكرر دائماً هي نتيجة القيم الاجتماعية والسلوكية التي تشكل عنصراً رئيساً في رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة، وزيادة كثافته في الشدائد وقت الحرب.

تأثير الحرب على رأس المال الاجتماعي في ظل الاقتصاد المقيد والمجتمعات الفقيرة

هناك عدد من الدراسات التي تظهر الطبيعة المزدوجة لرأس المال الاجتماعي كمدخلات ومخرجات للتفاعلات الاجتماعية،[٣٨] فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي ينظر إلى رأس المال الاجتماعي كمخرجات، ومن ناحية أخرى، يميل منظور الاقتصاد الكلي إلى رؤية رأس المال الاجتماعي كمدخلات في الإنتاج. حيث يرى جليسر وآخــرون (٢٠٠٢) أن نموذج رأس المال الاجتماعي، باعتباره خاصية فردية يستثمر فيها، له تأثيرات خارجية إيجابية على بقية المجتمع.[٣٩] وينظر كل من بيوغليتش وسمولديرز (٢٠٠٩) إلى أنواع لرأس المال الاجتماعي يمكن للاستثمارات المكلفة في أحد هذه الأنواع أن تحمي الأفراد من نتائج تراجع رأس المال الخاص، كون بعض أشكال رأس المال الاجتماعي يمكن أن تضاهي النمو الاقتصادي.[٤٠]

وفي حالة الاقتصادات الفقيرة، حيث يكون الأفراد مقيدين في التوازن، فإن التأثير المعزز للصراع على رأس المال الاجتماعي يكون أقوى في هذه المجتمعات، لكن على حساب انخفاض الاستثمارات في رأس المال الخاص. نتيجة لذلك، فإن تأثير الرفاهية يكون أكثر غموضاً، فاقتصاد قطاع غزة من الاقتصادات الأكثر تقييداً في العالم، إذ لا يمتلك حرية تدفق السلع والبضائع من وإلى القطاع مع العالم الخارجي بسبب الحصار الإسرائيلي على المعابر البرية والبحرية. تقييد هذا التدفق بصورة كبيرة جداً[٤١] يجعل من بيئة قطاع غزة الاقتصادية بيئة طاردة للاستثمار، إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بانعدام الاستقرار الأمني نتيجة وجود تهديد دائم بتعرض قطاع غزة لعدوان الاحتلال الخارجي في أي وقت. في هذه الحالة يكون رأس المال الاجتماعي أكثر حساسية نتيجة البيئة الاقتصادية المقيدة والفقيرة، وهو ما تظهره بعض التقارير حول الأوضاع المعيشية في قطاع غزة قبل الحرب، حيث بلغ عدد المستفيدين من الخدمات والمساعدات التي توفرها (الأونروا) في قطاع غزة نحو ١,٤ مليون شخص، وهو العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين في القطاع، وهو ما يتوافق مع ما أصدره الاتحاد العام لعمال فلسطين، من أن نحو ٦٠٪ من أهالي القطاع كانوا يتلقون المساعدات من مختلف المؤسسات بما فيها الجمعيات والمؤسسات الإغاثية المحلية والدولية، وأن ٥٣,٢٪ من الأسر في قطاع غزة حصلت على قروض بنكية، وأنفقت ٧٨٪ من تلك القروض على المتطلبات المعيشية،[٤٢] وهو مؤشر على مدى تدني مستوى الرفاهية لدى سكان قطاع غزة بسبب ظروف الاقتصاد المقيد الذي يعيشه الاقتصاد الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة.

تحصل الزيادات في رأس المال الاجتماعي التي يحفزها التهديد في المجتمعات الفقيرة نسبياً والمقيدة من حيث مدى قدرتها على الاستثمار في جميع أشكال رأس المال، على حساب انخفاض رأس المال الخاص. نتيجة لذلك، فإن التأثير الفاصل للمستويات المنخفضة من التهديد الذي تواجهه الاقتصادات غير المقيدة يضيع بالنسبة للاقتصادات المقيدة، وتصبح الاقتصادات الفقيرة أكثر كثافة في رأس المال الاجتماعي من الاقتصادات الغنية المعرضة للتهديد بالشدة نفسها. لكن هذه الاقتصادات المقيدة هي أيضاً أقل قدرة على حماية نفسها، نتيجة لذلك، فهي أقل احتمالاً في تحقيق الأمن الكامل،[٤٣] فوضع الأسر الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة كان سيئاً قبل الحرب الإسرائيلية على القطاع، مما يشير إلى تداعيات خطيرة، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل الفقر في قطاع غزة قد بلغ ٦١٪ في العام ٢٠٢٠، وتشير نتائج محاكاة نموذج (الإسكوا) للتوازن إلى أنه في حال اعتماد ثلاثة سيناريوهات للحرب، من المتوقع أن يكون هناك ارتفاع في معدل الفقر في فلسطين بما فيها قطاع غزة، من خط الأساس البالغ ٢٦,٧٪ للعام ٢٠٢٣، إلى ٣١,٩٪ في سيناريو استمرار الحرب مدة شهر، وإلى ٣٥,٨٪ في سيناريو استمرار الحرب مدة شهرين، و٣٨,٨٪ إذا استمرت الحرب ثلاثة شهور.[٤٤] من المؤشرات على ضعف الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، أن تقديرات منظمة (الإسكوا) قد أفادت بأن مخزونات الأغذية تكفي أقل من أسبوع بحلول ٣ تشرين الثاني من العام ٢٠٢٣،[٤٥] وهو ما يدل على سرعة الدخول في انعدام الأمن الغذائي بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، كون اقتصاد قطاع غزة مقيداً وفقيراً، وهو ما يتوافق مع ما ذكر سابقاً من أن الاقتصادات المقيدة والمجتمعات الفقيرة أقل قدرة على حماية نفسها، بمعنى أن رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة على الرغم من زيادته أثناء الحرب، فإنه يتراجع كون الاقتصاد في قطاع غزة اقتصاداً مقيداً بالإجراءات الإسرائيلية، وفقيراً.

رأس المال الاجتماعي في ظل التهديد الكبير الناتج عن الحرب

عندما يكون التهديد شديداً، فمن المرجح أن ينخفض رأس المال الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية، ويكون تأثير التهديد الخارجي على رأس المال الاجتماعي أشد قوة في الاقتصادات الفقيرة. يمكن لهذه النتائج أن تلقي الضوء على الأدلة التجريبية المتناقضة أحياناً حول العلاقة بين الصراع والظروف الاجتماعية، حيث تشير نظريات تتناول رأس المال الاجتماعي إلى أن المجتمعات التي تواجه تهديداً خارجياً يمكنها المقاومة وفي بعض الحالات تتطور بنجاح نسبي. من ناحية أخرى، عندما يصبح التهديد قوياً نسبياً، فإن الرفاهية قد تنخفض إلى ما

دون مستوى الاكتفاء الذاتي. في هذه الحالة، يكون من الصعب حماية عوائد رأس المال، ونتيجة ذلك، فإن استثمار رأس المال يقع لصالح الاستهلاك غير القابل للنضوب. وبالتالي، فإن الصراع المرتبط برأس المال الاجتماعي يكون أعلى، ويمكن أن يقوض الثقة، والرغبة في التجارة، والعضوية الجمعياتية.

تشير تقارير إلى أنه بحلول منتصف آذار ٢٠٢٤ كان جميع سكان قطاع غزة يعانون من مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي، كما أن واحداً من كل ثلاثة أشخاص اختبر الجوع، مقارنة مع واحد من كل ستة أشخاص بين تشرين الثاني وكانون الأول من العام ٢٠٢٣، تتضمن تلك التقارير توقعات بأن يتضاعف عدد الجائعين بشكل تصاعدي ومتسارع بحلول تموز ٢٠٢٤، بحيث يكون شخص واحد من كل اثنين جائعاً، وسوف يشكل الجائعون نحو ٧٠٪ من سكان محافظتي غزة وشمال غزة، و٥٠٪ من سكان محافظتي دير البلح وخان يونس، و٤٥٪ من سكان رفح،[٤٦] مما يعني الوصول إلى مرحلة ما دون الاكتفاء الذاتي بكثير، مما قد يعرض رأس المال الاجتماعي للتقويض في ظل هذا المستوى من التهديد، خاصة في مؤشر الثقة بالمؤسسات وغيرها من الهيئات الرسمية وغير الرسمية في ظل التنافس على الموارد الشحيحة.

بعد نحو ستة شهور من الحرب، تكونت لجان تسمى " المندوبين" كونهم يتولون مهام توزيع الطرود الغذائية المقدمة من مختلف الجهات كمساعدات، الا إن العديد من النازحين في مدينة رفح اشتكوا من إلزامهم بدفع رسوم استلام تلك الطرود، الأمر الذي أكده هؤلاء المندوبون مبررين ذلك بأنها مقابل تكلفة النقل والتخزين.[٤٧] وهذا يشير إلى حد ما إلى أنه بعد ستة شهور من الحرب على القطاع، من المتوقع أن يتراجع رأس المال الاجتماعي في ظل مؤشرات انعدام الثقة كتلك التي تتعلق بالثقة بلجان المندوبين المكلفة توزيع المساعدات الغذائية والإنسانية، بمعنى أن رأس المال الاجتماعي لن يكون فعالاً في ظل الحرب إذا كانت تلبية احتياجات المجتمع دون مستوى رغيف الخبز.

سياسة النزوح التي أنتجتها قوات الاحتلال في مختلف مناطق قطاع غزة لم تكن مجرد إجراء احـترازي لتجنب استهداف المدنيين تماشياً مع مطالبات المجتمع الدولي كما تدعي، بل هي سياسة يتعمد من خلالها الاحتلال تدمير البنى الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني في القطاع، ففرض سياسة النزوح من المؤشرات القوية على وصول التهديد الإسرائيلي إلى مستوى مرتفع جداً، ويؤدي إلى تشكيل عصابات منظمة ظهرت هناك، وعصابات سرقة منازل النازحين وما يشكله ذلك من تهديد كبير للنسيج الاجتماعي والتماسك المجتمعي في ظل تصاعد حدة المشاكل والأزمات بين النازحين، ووجود لصوص المساعدات الذين يسطون على مخازن

وقوافل المساعدات كما حصل في واقعة الاستيلاء على مخازن وكالة الغوث في مدينة خان يونس، الذي يرى فيه بعض المحللين أنه يعود إلى عجز القوى السياسية عن مواجهة حالة الانهيار في المجتمع الفلسطيني، والوقوف في مواجهة الاستغلال وتجار الحروب. وهذا وفق رؤيتهم، أنتج حالة من العجز لدى القوى السياسية عن مواجهة تلك الأزمات التي يتعرض لها المواطنون في غزة،[٤٨] ولدت لديهم حالة من عدم الثقة بالمؤسسات والأحزاب السياسية، الأمر الذي يعتبر واحدا من المؤشرات المرتبطة بتكوين رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة.

ستؤدي حالة عدم الثقة إذا استمرت إلى تراجع كبير في رأس المال الاجتماعي ودوره ليحل محله رأس المال الخاص وقت الكوارث والأزمات، وهو ما يتوافق مع المنظور الذي يرى تراجعاً في رأس المال الاجتماعي في حال التهديد الكبير كما هو الحال في قطاع غزة. إلا إن تلك الحالات السلوكية السلبية لم تصل إلى مستوى "الظاهرة" كما وصفت في التقارير السابقة الذكر، خاصة أنها لا تتسم بالاستمرارية، وإنما كانت على نطاق محدود.

دور رأس المال الاجتماعي في إعادة الإعمار والتعافي ما بعد الحرب

تراجع رأس المال التجسيري في قطاع غزة نتيجة الأسباب السابقة الذكر المتعلقة بتدمير المؤسسات وانقطاع التواصل ونقص الإمدادات. كما إن رأس المال الاجتماعي الترابطي وتعاظمه خلال الحرب في قطاع غزة، سيكون له دور إيجابي في مشاريع الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ما بعد الحرب، وستكون إمكانية استعادة مخزونات رأس المال الاجتماعي أكثر سلاسة، فمع ارتفاع وتيرة الصراع الخارجي تبرز أهمية رأس المال الاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن شأن فهم آليات تفاعل رأس المال الاجتماعي مع هذا الصراع أن يعزز من قدرات الجهات الفاعلة الدولية وصانعي السياسات على تنفيذ عمليات بناء السلام والإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الحرب بشكل أكثر فاعلية، وهذا يتطلب نهجاً يستند إلى فكرة أساسية وهي أن إعادة الإعمار ما بعد الحرب تحتاج إلى إعادة تحويل رأس المال الاجتماعي الترابطي إلى رأس مال تجسيري شامل،[٤٩] بمعنى إعادة الترابط الاجتماعي بين الأفراد والمجموعات إلى ترابط اجتماعي شامل للمجتمع ككل، وإعادة فعالية المؤسسات التي كانت قائمة قبل الحرب وتعرضت للضرر أو التوقف عن العمل كلياً أو جزئياً.

يهدف التركيز على الإطار النظري لرأس المال الاجتماعي إلى تعزيز سياسات إعادة الإعمار ما بعد الحرب، ذلك أن المعايير الاجتماعية والشبكات الاجتماعية هي التي تمكن الأفراد من العمل بشكل جماعي، وقد استند البنك

الدولي وغيره من منظمات التنمية إلى رأس المال الاجتماعي في الجهود المبذولة لإعادة البناء والتجديد في بيئات ما بعد الصراع.[٥٠]

من هنا ترى العديد من المنظمات الإغاثية أن هناك ضرورة لإشراك السكان المحليين في جهود الإعمار في قطاع غزة ما بعد الحرب، لكي تكون عملية إعادة الإعمار متوائمة مع احتياجات المجتمع وقيمه الثقافية، وأن تتجاوز هذه المشاركة الأشكال التقليدية من البرامج التي تقوم على خلق فرص العمل مثل " النقد مقابل العمل" ، لتكون بالمشاركة في خطة إصلاح وإعادة بناء وتأهيل وإعادة إعمار منظمة على الصعيد المحلي، وبالتالي تكون قادرة على خلق فرص عمل لأهالي قطاع غزة.[٥١] هذا يشير إلى الدور المهم لرأس المال الاجتماعي في مرحلة ما بعد الحرب في التعافي مما خلفته من خسائر بشرية ومادية ونفسية واجتماعية واقتصادية وغيرها.

يستند التركيز على رأس المال الاجتماعي كنهج في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع إلى إعادة تحويل رأس المال الاجتماعي الترابطي إلى رأس مال اجتماعي تجسيري شامل، فسياسات إعادة الإعمار لن تكون فعالة إلا إذا دخلت في هذا المستوى من التحول، على اعتبار أن التنمية المجتمعية هي آلية فعالة لتحقيق هذا التحول نظراً لطابعها التشاركي والشمولي، من خلال الاعتماد على المجتمعات المحلية لاستخدام رأس مالها الاجتماعي لتنظيم نفسها والمشاركة في عملية التنمية.[٥٢] بمعنى أن هناك حاجة إلى إعادة بناء المؤسسات الفاعلة لتقوم بدور أساسي في عملية إعادة الإعمار، وتحويل العلاقات الفردية الترابطية إلى عضوية مؤسسية بين أفراد غير متشابهين وغير معروفين لبعضهم البعض، بهدف توحيد الأفراد والمجموعات التي كانت تتعارض خلال الصراع،[٥٣] إلا إن حالة قطاع غزة أمر مختلف، ذلك أن الصراع هو صراع خارجي، وليس صراعاً داخلياً، الأمر الذي يجعل الخطوة المذكورة[٥٤] لا تنطبق على حالة قطاع غزة، وهو ما يعني أن سرعة التحول من رأس المال الاجتماعي الترابطي إلى التجسيري ستكون كبيرة مقارنة بالحال مع الصراعات الداخلية. كما إن هناك عنصراً آخر مهماً في عملية التحول هذه، وهو أن المؤسسات الأهلية وغير الرسمية التي تشكل جزءاً من رأس المال الاجتماعي تعرضت للإضعاف نتيجة العدوان الإسرائيلي خلال الحرب، خاصة ما تعلق بانهيار شبكات التواصل المؤسسي والبنى التحتية المتعلقة الخاصة بتلك المؤسسات، لكنها سرعان ما تتمكن من التعافي والعودة بعضوياتها المختلفة إلى العمل، وتستطيع القيام بدور حيوي في عملية التعافي وإعادة الإعمار، سواء على صعيد المشاركة في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات، أو في عمليات التنفيذ العملي لإعادة الإعمار في بعض الجوانب.

كما إن هناك قضية مهمة تتعلق بالأدبيات التي ترى ضرورة البدء في إعادة بناء رأس المال الاجتماعي في المجتمعات التي خاضت صراعات، سواء كانت صراعات أهلية أو صراعات مع عدو خارجي، وضرورة العمل على إيصال رأس المال الاجتماعي إلى حالة من التعافي، لكي يتمكن المجتمع من المساهمة في إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي والاجتماعي[٥٥]، إلا إن الوضع في قطاع غزة ما بعد الحرب، لا يحتاج إلى تلك التدخلات لإعادة بناء رأس المال الاجتماعي على اعتبار أنه مخزون ما زال قائماً، في ظل بقاء القيم الاجتماعية والسلوكية، ومعرفة الأفراد لبعضهم البعض بفعل الكثافة السكانية العالية، وهذان العنصران يشكلان ضمانة للحفاظ على رأس المال الاجتماعي.

خاتمة

يلعب رأس المال الاجتماعي دوراً مهماً في التخفيف من آثار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، فقد أظهرت العديد من المشاهد أن رأس المال الاجتماعي قد ازداد بالفعل بسبب الحرب، وهو ما يتوافق مع المقولات النظرية حول علاقة رأس المال الاجتماعي بالحرب، خاصة ما يتعلق بالصراع الخارجي الذي يؤدي إلى زيادة التماسك والتضامن الاجتماعي وروح العمل التطوعي وتقديم العون، وهي قيم اجتماعية وسلوكية تشكل العناصر الأساسية لرأس المال الاجتماعي. ومع تراجع رأس المال الاجتماعي التجسيري الذي تشكل الشبكات المؤسسية جوهره، فإن رأس المال الترابطي الذي يقوم على العلاقات القرابية والجيرة ومعرفة الأفراد بعضهم بعضاً في مختلف مناطق قطاع غزة استطاع أن يملأ الفراغ الناجم عن تراجع رأس المال الاجتماعي التجسيري بفعل تدمير البنية التحتية والمؤسسية المتعمد.

من ناحية أخرى، رأينا أن هناك العديد من العوامل التي لعبت دوراً في تعظيم رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة خلال الحرب، فالمخزون قد تزايد بفعل عوامل إضافية كالكثافة السكانية التي ساهمت في ذلك، خاصة في مناطق النزوح، حيث لم تكن هناك حاجة لإعادة إنتاج قيم اجتماعية وسلوكية جديدة في مناطق النزوح وفق المنظور الذي يستند إلى أن عدم معرفة الأفراد ببعضهم البعض كونهم نزحوا من مناطق مختلفة تجعلهم يحملون قيما اجتماعية وثقافية مختلفة، فالنازحون في قطاع غزة كانوا في أغلبهم يحملون القيم الاجتماعية والثقافية نفسها بفعل الكثافة السكانية في منطقة جغرافية محدودة ، كما إن أغلبهم يعرفون بعضهم بعضاً قبل النزوح بفعل التقارب الجغرافي. وقد كان لعوامل الكثافة السكانية المرتفعة دور مهم في امتصاص تآكل رأس المال الاجتماعي الناجم عن التهديد الشديد الذي تشكله هذه الحرب، الناجم أيضاً عن الاقتصاد المقيد والفقير الذي يتسم به اقتصاد قطاع غزة.

الهوامش

١ TRT عربية (٢٠٢٤)، «٢٠٠ يوم على الحرب، أرقام صادمة لخسائر الإبادة بغزة وسط الجوع والحصار»، الموقع الإلكتروني: (www.trtarabia.com)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٤/٢٣.

٢ سكاي نيوز عربية (٢٠٢٤)، «تقرير أممي يكشف حجم خسائر قطاع غزة الاقتصادية منذ ٧ أكتوبر»، الموقع الإلكتروني: (www.skynewsarabia)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٤/٨.

٣ خريسان، باسم (٢٠٢١)، العراق في مؤشر رأس المال الاجتماعي العالمي ٢٠٢٠، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص ١٢

٤ نصر، محمد وهلال، جميل (٢٠٠٧)، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

5 Giacaman, Rita. Mitwalli, Suzan and Hammoudeh, Weeam (2017), " Linking Social Capital: Political Confidence among Youth in Occupied Palestine (the West Bank and Gaza Strip)" , Birzeit University: Institute of Community and Public Health.

٦ عاشور، ياسر (٢٠١٤)، «العمل التطوعي من غزة إلى غزة»، الموقع الإلكتروني: (www.gazastory.com)، تاريخ النشر: ٢٠١٤/٩/٢٠.

7 Jennings, Colin & Sanches, Santiago (2016), " Social Capital, Conflict and welfare" , web site: (www.diposit.ub.edu). Date of Publishing: August 2016.

8 Alesina, A., and LaFerrara, E. (2000). " Participation in Heterogeneous Communities" . Quarterly Journal of Economics, 65(3), 847-904.

9 Nugrahu, Usep & Nasrudin, Rus'an (2022) " Revisiting the Impact of Density on Social Capital: A Study Case in the Capital City of Indonesia" , Jurnal Ekonomi Pembangunan, vol. 20(2), 235-246.

١٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٢)، «الكثافة السكانية»، الموقع الإلكتروني: (www.pcbs.gov.ps)،

11 Kinyeki, Julius (2018), " Community resiliencies and social capital in the reconstruction and recovery for post elections violence victims in Kinya" , web site: (www.accord.org.az), date of publishing: 19/12/2018

12 Onyx J. and P. Bullen (2000), " Measuring Social Capital in Five Communities" , The Journal of Applied Behavioral Science, vol. 36, 23-42.

13 Hedges, Chris (2002), War Is A Force That Gives Us A Meaning, New York: Public Affairs, pp 224.

١٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٤)، «خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة»، الموقع الإلكتروني: (www.pcbs.gov.ps)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٣/١١.

15 Bauer, m & others (2016), Can War Foster Cooperation? NBER Working Paper No. 22312

16 Voors, M.J. & others (2012), Violent Conflict and Behavior: A Field Experiment in Burundi, American Economic Review, 102 (2), 941-964.

17 Lyons, R.F. & others (1998). Cooping as a Communal Process. Journal of Social and Personal Relationships, 15(5), 579-605.

١٨ منظمة آكشن إيد (٢٠٢٤)، «نساء غزة يلهمن العالم بقوتهن التي لا مثيل لها في الاستجابة للكارثة الإنسانية في غزة»، الموقع الإلكتروني: (www.palestine.actionaid.org)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٣/١٦.

19 Sawyer, A (2005). Social Capital, Survival Strategies, and their Potential for Post-Conflict Governance in Liberia. WIDER Research Paper 2005/15.

20 Jones, S.G. and Muoz, A. (2010). Afghanistanís Local War: Building Local Defense Forces. RAND Corporation.

21 Sambanis, N., Skaperdas, S., and Wohlforth, W.C. (2015). Nation-Building through War. American Political Science Review, 109(2), 279-296.

22 Hauk, E., and Mueller, H. (2015). Cultural Leaders and the Clash of Civilizations. Journal of Conflict Resolution, 59(3), 367-400.

23 Coleman, S. James (1988), " Social Capital in the Creation of Human Capital" , American Journal Sociology, Vol. 94, University of Chicago Press, USA, pp (95-120).

٢٤ أبو قشة، وسيم وشعث، مهيب (٢٠١٤)، «أثر الأزمة في غزة على الشباب»، غزة: منتدى شارك الشبابي، ص ١٨

٢٥ أبو قشة، مصدر سابق، ص ٢٧

٢٦ وكالة وطن للأنباء (٢٠٢٣)، «الأمم المتحدة: نزوح أكثر من ٢٦٢ ألفاً من منازلهم في غزة جراء قصف الاحتلال»، الموقع الإلكتروني: (www,wattan.net)، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١٠/١١.

٢٧ موقع قناة الحرة (٢٠٢٣)، «قصف يستهدفه وتهديد بغزوه براً، حقائق عن جنوب غزة المزدحم»، الموقع الإلكتروني: (www.alhurra.com)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٣/٢٢.

٢٨ أبو سالم، موسى (٢٠٢٣)، «كيف يتدبر المواطنون أمورهم في الشمال؟»، الموقع الإلكتروني: (www.wafa.ps)، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١١/٢٠.

٢٩ موسى، رائد (٢٠٢٤)، «مبادرات خيرية، هكذا يدعم نازحو غزة بعضهم بعضاً»، الموقع الإلكتروني: (www.aljazeera.net)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١/٩.

٣٠ موسى، رائد (٢٠٢٣)، «تكافل بمواجهة تجار الحرب، الغلاء يعصف بالنازحين في غزة»، الموقع الإلكتروني: (www.aljazeera.net)، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١١/٣٠.

٣١ بنك فلسطين (٢٠٢٤)، «تدخلات إنسانية من بنك فلسطين لصالح المتضررين من الحرب في مراكز الإيواء بقطاع غزة»، الموقع الإلكتروني: (www.palestin.org)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٢/١٨.

٣٢ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (٢٠٢٤)، «الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ترسم البسمة على وجوه أطفال غزة النازحين»، الموقع الإلكتروني: (www.ichr.ps)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٢/٣.

33 Putnam, R.D. (2000). Bowling Alone. New York: Touchstone Books. P: 42

34 Jennings, Colin & Sanches, Santiago (2016), " Social Capital, Conflict and welfare" , web site: (www.diposit.ub.edu). Date of Publishing: August 2016.

٣٥ موقع ألترا فلسطين (٢٠٢٤)، «الحرب ترفع الأسعار في غزة ٤ أضعاف صعودها تراكمياً خلال ٢٠ سنة»، الموقع الإلكتروني: (www.ultrapal.altrasawt.com)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٤/٢٨

٣٦ يورو نيوز (٢٠٢٤)، «تشكيل لجان الحماية الشعبية في رفح لضبط الأسعار ومقاومة الاحتكار وسط نقص حاد في المواد الغذائية»، الموقع الإلكتروني: (www.euronews.com)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٣/١.

37 AL- Muhannadi, Khawla and Buhigi, Mohamed (2024), " Value-Based Resilience-Stories from Gaza (During War 2023), International Journal of Management, Vol. 15, Issue 1, 15-37

38 Sabatini, Fabio (2009), " Social capital as social networks: A new framework for measurement and an empirical analysis of its determinants and consequences" , The Journal of Socio-Economic, Vol.38, Iss.3, (429-442)

39 Glaeser, E.L., Laibson, D., and Sacerdote, B. (2002). An Economic Approach to Social Capital. Economic Journal, 112, 437-458.

40 Beugelsdijk, S., and Smulders. S. (2009). Social Capital and Economic Growth. Tilburg University, Department of Economics, Mimeo.

٤١ أبو دون، محمد (٢٠٢٠)، «الأوضاع الاقتصادية تدفع بكثير من أهالي غزة إلى المؤسسات الإغاثية»، صحيفة الشرق الأوسط، الموقع الإلكتروني: (www.aawsat.com)، تاريخ النشر: ٢٠٢٠/١/١

٤٢ أبو دون، مصدر سابق.

43 Jennings, Colin & Sanches, Santiago (2016), " Social Capital, Conflict and welfare" , web site: (www.diposit.ub.edu). Date of Publishing: August 2016.

٤٤ الإسكوا (٢٠٢٣)، «حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين، تقديرات أولية لغاية ٥ تشرين الثاني ٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني: (www.undp.org).

٤٥ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠٢٣)، «الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم ١٨.

٤٦ عقيقي، فيفيان (٢٠٢٤)، «كيف خلقت إسرائيل المجاعة في غزة»، الموقع الإلكتروني: (www.alsifr.org)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٣/٢٥.

٤٧ أبو شحمه، محمد (٢٠٢٤)، «مندوبو النازحين: المال مقابل المساعدات»، الموقع الإلكتروني: (www.daraj.media.net)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٤/٢

٤٨ أبو ركبة، طلال (٢٠٢٤)، «الفصائل وفرص تعزيز صمود النازحين في قطاع غزة»، وكالة وطن للأنباء، الموقع الإلكتروني: (www.wattan.net)، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١/٢٤.

49 Vervisch, Thomas & others (2013), " Social Capital and Post Conflict Reconstruction in Burundi: The Limits of Community-based Reconstruction" , Development and change, 44(11), International Institute of Social Studies, 147-17

50 Woolcock, M and D, Naryan (2000), " Social Capital: Implication for Development, Theory Research and Policy" , The World Bank Research Observer, 15(2), 225-249.

٥١ مبادرة الإصلاح العربي (٢٠٢٣)، «ما وراء السياسات: إعادة التفكير في المساعدات الإنسانية في غزة في ظل التفاوت وانعدام التكافؤ»، الموقع الإلكتروني: (www.arab-reform.net)، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١١/٣٠.

52 Mansuri, G and V. Rao (2004), " Community-Based and Driven Development: Critical Review" , The World Bank Observer" , 19(1), 1-39.

53 Varshney, A (2001), " Ethnic Conflict and Civil society, Indian and Beyond" , World Politics, vol. 53, 98-362.

54 Colletta J. Nat & Cullen L. Michelle (2000), Violent Conflict and the Transformation of Social Capital, Washington: World Bank. P :26

55 Colletta J. Nat & Cullen L. Michelle (2000), Violent Conflict and the Transformation of Social Capital, Washington: World Bank. P: 94

دور المساءلة والمواطنة في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في ظل الحرب

د. محمد أبو عمشة*
أ. وسيم سمير**

١٠١ المقدمة

لا يزال المواطن يناضل من أجل الاعتراف بحقوقه وانتزاعها في بعض الأحيان، بما في ذلك الاعتراف به كشريك في صناعة السياسات واتخاذ القرارات، كونه العنصر الأول والركن الأقوى من أركان الدولة، وعلى الرغم من اختلاف الحضارات المتتالية وأنظمتها السياسية والدستورية، فلا بد لأي دولة من أن تبني نظامها وفق مبادئ العدالة والحرية والحكم الرشيد، الأمر الذي يتطلب بالضرورة وجود المساءلة المجتمعية في جميع أركانها من مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات والرقابة على الحكومة في كل خطوة تتخذها، إلى استجابتها لرغبات المواطنين، علاوة على أن تتسم الحكومة بالشفافية وإمكانية الوصول للمعلومة بسهولة كي لا يكون المواطن مغيباً عما تقوم به الدولة (Fernández-Prados, Lo-zano-Díaz, & Ainz-Galende, 2021). من هنا، فإن المواطنة هي القيمة الفضلى التي يستطيع المواطن من خلالها التمتع بحقوقه كافة، وممارسة أدواره على المستويات المختلفة، كما إن مدى تحقق قيم المواطنة إنما يعكس تقدم المجتمع ورقيه، فالمواطنة هي التي تعزز مشاعر الولاء والانتماء لدى الفرد، وتجعل منه شخصاً ملتزماً بقيمه ومبادئه (Pashby, da Costa, Stein, & Andreotti, 2020).

* جامعة فلسطين التقنية – خضوري.
** محاضر في جامعة فلسطين التقنية خضوري.

يضعف عدم استكمال بناء مؤسسات الدولة الرقابية - بدءاً من وجود برلمان يراقب أعمال الحكومة كلها، مروراً بوجود هيئات رقابة مالية وإدارية مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية - من آليات المساءلة في قطاعات المجتمع المختلفة، خاصة في الدول التي لا تلتزم بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، في النظام السياسي؛ مما يقود إلى طغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة. ويقود غياب الرقابة والمتابعة بطبيعة الحال إلى غياب الشفافية، خصوصاً في ما يتعلق بأعمال الدولة العامة، وينتج عن ذلك تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف، وقليل من الخضوع للمساءلة؛ مما يشجعهم على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ٢٠١٦)

يعتبر مفهوم المواطنة أحد المفاهيم التي تُعبر عن طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة في العصر الحالي، وقد مرّ التعريف بالعديد من التطورات والتغيرات، ومع ذلك بقي من أهم المفاهيم في الحقل السياسي، إذ يُعتبر مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة العلاقة بين الكيان السياسي والأفراد، كما إنه يساعد في تحديد أشكال النُظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الحكومة من جهة وبين الأفراد من جهة أخرى داخل كل دولة. (القولاغاصي، ٢٠٢٠).

هناك اعــتراف متزايد بين الحكومات والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني بأن المواطنين والمجتمعات المحلية عموماً يلعبون دوراً مهماً في ما يتعلق بتعزيز المساءلة وإدارة المــوارد للحد من الفساد وتحسين مستوى تقديم الخدمات، لذا أصبحت المساءلة الاجتماعية نهجاً جذاباً يهتدي به القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحسين عملياته الإدارية والسعي إلى نتائج أفضل في تقديم الخدمات وتحسين قرارات تخصيص الموارد وتوزيعها وإدارتها. وقد أظهرت العقود الماضية العديد من الأمثلة التي توضح كيف اتبع المواطنون هذا النهج بالعمل على إسماع صوتهم بفاعلية، وجعل القطاع العام أكثر استجابة وخضوعاً للمساءلة. (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، دليل المساءلة الاجتماعية، ٢٠١٥، ص: ٥)

تظل قيم المواطنة معبرةً عن نسق اجتماعي وثقافي؛ فهي نتاج المجتمع، وقد أصبحت المواطنة قضية وجود من خلال العلاقة بين الدولة بوصفها نظاماً، والأطراف المتمثلة في الشعب، وتعد المسؤولية مشتركة يتحملها الجميع، وينبغي ألا ننسى أن المواطنة هي البوتقة التي تنصهر فيها مشاعر المواطن وأحاسيسه بالانتماء إلى وطن له تراثه وتاريخه، وأعرافه وتقاليده، لتحويل مفهوم المواطنة من مجرد شعار أو مطمح اجتماعي وسياسي إلى

واقع عملي مؤسس لمجمل القيم والعلاقات الاجتماعية، لكي يحس بدوره وتطلعاته، فهي في أبسط معانيها علاقة انتماء بالأرض والوطن. (عبيس، ٢٠١٧، ص: ٣)

أما في العالم العربي، فقد جاءت أحداث " الربيع العربي" لتطرح مسألة الانتقال من الأنظمة الرعائية إلى أنظمة ديمقراطية مرجعيتها المواطن/ة، وقد وصلت عملية الانتقال هذه إلى أزمة مستحكمة تتداخل فيها وتلعب في ثناياها عوامل داخلية وخارجية متشابكة يشهد عليها ما يجري في سورية والعراق وليبيا وغيرها، ولم يعد أحد يدري ما إذا كانت لهذه الأزمة نهاية، وما إذا كانت ستتمخض عن إبقاء القديم على قدمه أم الانتقال إلى العصر الديمقراطي/ المواطني. (سالم، ٢٠١٨، ص:١١).

تمثل المشاركة المجتمعية شرطاً أساسياً للديمقراطية والمواطنة، ويمكن اعتبار أن المشاركة في الهوية المجتمعية منبثقة من إيمان الشخص بأنه جزء من الجماعة المنتمية إلى المكان والمنطقة والبلد والقومية، هذه المشاعر والوعي بالحرية والعدالة والحقوق والواجبات التي تمثل جزءاً من ديمقراطية الدولة تعرف المواطنة كفكرة ديمقراطية، وإحياء مفهوم المواطنة وثقافتها يتطلب التصدي لظاهرة عزوف المواطن عن المشاركة المجتمعية وتعزيز ثقته في أجهزة الدولة، بهدف تعزيز مشاركة المواطن في عملية التنمية، من منطلق أن التنمية لا يمكن أن تنجح إلا بمشاركة المواطن الفاعلة، وهذا يتطلب من الدولة توفير المناخ والبيئة السياسية والتشريعية والإدارية التي تشجع المواطن وتمكنه من ممارسة جميع حقوقه. (موسى، ٢٠٢٠، ص: ٣٩٥)

يعتمد نجاح المساءلة المجتمعية أو فشلها، أيضاً، على مدى استجابة مؤسسات الدولة لرغبات المواطنين والمجتمع في المشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم، وينم ضعف استجابة الدولة ومؤسساتها عن ضعف في الفضاء الديمقراطي المتاح، مما يمثل تحدياً كبيراً أمام تنفيذ مبادرات المساءلة المجتمعية. (مؤسسة رنين، دليل المساءلة المجتمعية، ٢٠١٨، ص: ٣٢)

ومن هنا، فإن هذه الدراسة قد جاءت تحمل مسعى عميقاً يؤصل تعزيز المساءلة المجتمعية بأركانها الأربعة (الرقابة، الشفافية، الاستجابة، المشاركة) بالمواطنة، لتشكيل حالة من التناغم الحقيقي العميق بين المواطن المسؤول والمراقب من جهة، والمؤسسات المجتمعية من جهة أخرى.

ستتم دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتعرف إلى واقع المساءلة المجتمعية ودور المواطنة في تعزيزها في الأراضي الفلسطينية، لتشكل هذه الدراسة طموحاً شخصياً ووطنياً من أجل الارتقاء بالمواطنة وعناصرها التي تعد نبراساً للمساءلة.

١٠٢ مشكلة الدراسة

نظراً لغياب المجلس التشريعي الفلسطيني وتعطله منذ ٢٠٠٧، ونظراً للتغيرات الكثيرة التي طرأت على الواقع الفلسطيني من انقسام داخلي وتحالفات خارجية عربية ودولية ضد القضية الفلسطينية، إضافة إلى الحروب والفوضى والتمزق السائد في أغلب الدول العربية، والهرولة العربية نحو التطبيع مع دولة الاحتلال وعقد اتفاقات السلام التي تؤثر كلها سلباً على فلسطين بكامل عناصرها وأجهزتها الإدارية والعسكرية، من هنا نشأت ضرورة تفعيل مفهوم المساءلة المجتمعية بأركانها الأربعة (الشفافية، الاستجابة، الرقابة، المشاركة) كبديل لغياب المساءلة الرسمية، لا سيما أن الأصل في المساءلة أن تكون مساءلة رسمية تساندها المساءلة المجتمعية.

يعد الحق في الحصول على المعلومات الرافعة الأساسية لتطبيق المساءلة المجتمعية والمحاسبة التي تشكل هدفاً مركزياً لأي نظام ديمقراطي، إذ تصبح المساءلة المجتمعية دونه مهمة صعبة، وحتى عقيمة، ما دامت أنشطة الحكومة وعملية صنع القرار تجري بعيداً عن أعين الجمهور الفاحصة، وتزداد إمكانية حدوث تبديد الموارد، بسبب إعاقة أي مراجعة لاحقة من خلال مؤسسات الدولة، مثل المجلس التشريعي والمحاكم، أو هيئات الرقابة العامة. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ٢٠١٦، ص:٦١).

تعتبر المواطنة بوصفها شعوراً وجدانياً أهم ركائز الديمقراطية، وعلاقة المواطنة بالهوية الوطنية هي عملية لتعزيز دور الفرد من خلال المشاركة الفاعلة في بناء المجتمعات الإنسانية الاجتماعية، إذا ما كان هناك نمط من التوافق والتطابق بين الهوية التي تقوم على مجموعة من الأسس، وبين الانتماء الجغرافي لمجتمع ما، بصرف النظر عن الانتماءات الأخرى للفرد في الحياة الاجتماعية. (بوسعيد، ٢٠١٧، ص: ٣)

لذا ونظراً لإمكانية تأثير هذه المعطيات على المواطنة وبناءً على ما تقدم، تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في دولة فلسطين؟

٢. المواطنة

المواطنة هي العلاقة بين الفرد والدولة التي يدين لها الفرد بالولاء، وبالتالي له الحق في حمايتها. يتمتع المواطنون بحقوق وواجبات ومسؤوليات معينة لا يتمتع بها الأجانب وغيرهم من غير المواطنين المقيمين في بلد ما، بشكل عام، الحقوق السياسية الكاملة، بما في ذلك الحق في التصويت وتولي الوظائف العامة، والمسؤوليات المعتادة للمواطنة هي الولاء والضرائب والخدمة العسكرية (Pashby, da Costa, Stein, & An-dreotti, 2020).

المواطنة أكثر أشكال الجنسية امتيازاً، حيث يشير هذا المصطلح الأوسع إلى العلاقات المختلفة بين الفرد والدولة التي لا تمنح بالضرورة حقوقاً سياسية لكنها تنطوي على امتيازات أخرى، لا سيما الحماية في الخارج، إنه المصطلح المستخدم في القانون الدولي للإشارة إلى جميع الأشخاص الذين يحق للدولة حمايتهم (Cooper, 2018).

تعني المواطنة إعطاء الفرد/المواطن الشرعي القانوني الذي ولد في بلد ما واكتسب جنسيته الحقَّ في الاستفادة مما ترتبّه عضوية ذلك البلد لمواطنيها من امتيازات وحقوق، وفي معناها السياسي، تُشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه، أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه. ومن المنظور الاقتصادي الاجتماعي، يُقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بحيث لا تشغلهم همموم الذات عن المصلحة العامة، ويُقصد بها أيضاً المصلحة والغاية المشتركة بين مواطني الدولة، بما يحقق التعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك (Da Matta, 2019).

المواطنة هي فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية قدمت مساهمات كبيرة في تطور المجتمع البشري، فعند دفع الدولة نحو المساواة والعدالة من خلال تعزيز دور الديمقراطية والشفافية في بناء الدولة وتنميتها، يصبح المواطنون أكثر انخراطاً في الحكومة، وتتم حماية حقوقهم ومسؤولياتهم، ومع ذلك، لا تزال ممارسة حقوق المواطنة عملية غير كاملة مهددة بالتراجع إذا لم تكن ثقافة المواطنة متأصلة في الوعي العام، ولم يتم بناء الأسس القانونية التي تضمن حقوق المواطنة السياسية والقانونية، ونشر ثقافة المواطنة والديمقراطية، ووجود آلية لرصد أي انتهاكات لحقوق المواطنة وتعبئة الرأي العام لمعالجتها (Cohen & Ghosh, 2019).

٢.١.١ مفهوم المواطنة

تُعَرَّفْ المواطنة بشكل عام بأنَّها " المكان الذي يستقر فيه الفرد بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة منها، ويتمتع بشكل متساو دون أي نوع من التّمييز - كاللون أو اللغة - مع بقيّة المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة الّتي ينتمي إليها، بما يشعره بالانتماء إليها. ويترتب على المواطنة الديمقراطيّة أنواع رئيسة من الحقوق والحريات الّتي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين كالحقوق المدنيّة

والسّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة ..." (Weinberg & Flinders, 2018).

تُعرِّف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنَّها: " العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة" . وتؤكد دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، "بأنَّ المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة" (Dagnino, 2018).

وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أنَّ المواطنة هي "عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، بحيث لا تُميز بين المواطن والجنسية" مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها سابقاً. وتؤكد أنَّ المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم (Ryland, 2018).

توضح هذه التعريفات أنه في البلدان الديمقراطية، يتمتع جميع البالغين الذين يحملون جنسية الدولة بحقوق المواطنة. في الأنظمة غير الديمقراطية، الجنسية ليست سوى وسيلة لتحقيق غاية، وحقوق المواطنين السياسية ليست متاحة دائماً لمن يمتلكها، حتى لو كانت هذه الحقوق متاحة بالفعل لأي شخص آخر غير الحكام (de Oliveira Figueiredo & Giroux, 2020).

والمواطنة مأخوذة في العربية من الوطن، أي " المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله، ويُقال وَطَنَ البلد: أي اتخذه وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان، ولد فيه أم لم يولد" (عبيس، ٢٠١٧).

أما في الاصطلاح، فالوطنية تأتي بمعنى " حب الوطن، في إشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية" ، أما المواطنة فهي " صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية" ، تُعرّف المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب، وكذلك التعاون مع المواطنين الآخرين من خلال العمل المؤسسي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يطمح إليها الجميع، وتوحيد الجهود من أجلهم، ومن أجل المصلحة العامة (الحربي وآخرون، ٢٠١٧).

إن مبدأ المواطنة، كما هو راسخ في الفكر السياسي المعاصر، هو مفهوم شامل متعدد الأبعاد، بعضه مادي وقانوني، والبعض الآخر ثقافي وسلوكي، وأيضاً هو وسيلة أو غاية يمكن أن تتحقق تدريجياً، نتيجة لذلك، تؤثر عناصر مختلفة، مثل القانون الوطني والنضج السياسي والتطور الحضاري، على جودة المواطنة في بلد ما، ومن الصعب إيجاد تعريف شامل ومتسق

لمبدأ المواطنة بناءً على أفكار المجتمع ومُثُل الحضارة (بوسعيد، ٢٠١٧).

٢.١.٢ تطور مفهوم المواطنة

نشأ مفهوم المواطنة أولاً في البلدات والمدن في اليونان القديمة، حيث طُبق بشكل عام على مالكي العقارات ولكن ليس على النساء أو العبيد أو الفقراء، حيث يحق للمواطن في المدن اليونانية التصويت، ويخضع للضرائب والخدمة العسكرية، واستخدم الرومان المواطنة لأول مرة كأداة لتمييز سكان مدينة روما عن الشعوب التي احتلت أراضيها ودمجتها، ومع استمرار نمو إمبراطوريتهم، منح الرومان الجنسية لحلفائهم في جميع أنحاء إيطاليا ثم إلى الشعوب في المقاطعات الرومانية الأخرى، وفي العام ٢١٢ م تم تمديد المواطنة لجميع سكان الإمبراطورية الأحرار، ومنحت الجنسية الرومانية امتيازات قانونية مهمة داخل الإمبراطورية (de Oliveira Figueiredo & Giroux, 2020).

اختفى مفهوم المواطنة الوطنية فعلياً في أوروبا خلال العصور الوسطى، وحل محله نظام الحقوق والواجبات الإقطاعية، وفي أواخر العصور الوسطى وعصر النهضة، أصبح الحصول على الجنسية في مدن وبلدات مختلفة في إيطاليا وألمانيا ضماناً لحصانة التجار وغيرهم من الأشخاص المتميزين من مطالبات وامتيازات السادة الإقطاعيين، وتبلورت المفاهيم الحديثة للمواطنة في القرن الثامن عشر خلال الثورتين الأميركية والفرنسية، عندما جاء مصطلح المواطن ليشير إلى امتلاك بعض الحريات في مواجهة سلطات الملوك الاستبداديين القمعية (مراد، ٢٠١٧).

وفي إنجلترا، يشير مصطلح " مواطن" في الأصل إلى عضوية إحدى البلديات المحلية، بينما تم استخدام كلمة "تابع" للتأكيد على مركز تبعية الفرد بالنسبة إلى الملك أو الدولة، ولا تزال كلمة "تابع" مستخدمة في تفضيلها على " المواطن" في تشريعات استخدام القانون العام البريطاني والجنسية، لكن المصطلحين متكافئان تقريباً، نظراً لأن الملكية الدستورية البريطانية هي الآن ملكية احتفالية فقدت سلطاتها السياسية السابقة على رعاياها (Weinberg & Flinders, 2018).

وبذلك يمكننا رصد ثلاثة تحولات كبرى متداخلة ومتكاملة مرَّت بها التغيرات السياسية الّتي أرست مبادئ المواطنة في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة، وهي تكوين الدولة القومية، والمشاركة السياسية، وإرساء حكم القانون، وإقامة دولة المؤسسات. وبهذه التحولات التي تمت عبر سبعة قرون، تم إرساء مبدأ المواطنة مع تشكل الدولة القومية الأوروبية الحديثة، التي أعطت لنفسها السيادة المطلقة داخل حدودها من أجل منع استبداد الدولة، نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ والاعتداء التي أكدها الإعلان

الفرنسي لحقوق الإنسان ١٧٨٩ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.

٢.١.٣ مقومات المواطنة

يتضح مما سبق أن المواطنة ليست حالة جاهزة يمكن إظهارها تلقائياً عندما تتحقق الرغبة، وإنما هي عملية تاريخية وديناميكية مستمرة، وسلوك يتم اكتسابه عند تهيئة الظروف المناسبة، وهي ممارسة وفق مجموعة من الأسس والقواعد، وفي إطار المؤسسات والآليات التي تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع. إذاً، كان من الطبيعي أن تختلف هذه المتطلبات نسبياً من دولة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات والمعتقدات والقيم ومستوى النضج السياسي، لكن من الضروري أن تكون هناك مجموعة مشتركة من المقومات الأساسية وحد أدنى من الشروط التي يمكن من خلالها أن يتجلى مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين وفي علاقاتهم مع الآخرين وفي محيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي (Ryland, 2018)، ومن أهم هذه المكونات والشروط:

أولاً: المساواة والعدالة

إذا كان التعايش والشراكة والتعاون من العناصر الأساسية التي يفترض أن تكون متوفرة بين من لهم الانتماء نفسه للدولة، فإنها تضطرب في حالة عدم احترام مبدأ المساواة، مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار، فلا بد أن تكون هناك مساواة وعدالة دون أي تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الأصل العرقي أو المعتقد الديني أو المعتقدات الفكرية أو الانتماء أو النشاط الفكري (Da Matta, 2019).

ثانياً: الولاء والانتماء

وهذا يعني الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه التي لا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، ويتجلى الارتباط الوجداني بأنّه معنيّ بخدمة الوطن والعمل على تنميته، والعلاقة بمؤسسات الدولة والولاء للوطن واعتبار المصالح العليا للوطن فوق كلّ اعتبار (Weinberg & Flinders, 2018).

ولا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك بتشبع هذا المواطن بقيم القانون وثقافته، الأمر الذي يعني أنَّ الاحتكام إلى مقتضياته هي الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق وحمايتها من الخرق، وبالتالي لا مجال لاستعمال العلاقات الخاصة مع ذوي النفوذ، أو الاحتماء بمركز الفرد في القبيلة أو العشيرة، وهي ظواهر ما زالت حاضرة في الكثير من العقليات والسلوكيات داخل مجتمعاتنا (Cohen & Ghosh, 2019).

لا ينحصر الــولاء للوطن في المواطنين المقيمين داخل حدود التراب الوطني، وإنما

يبقى في وجدان وضمير وسلوك المواطنين الذين تضطرهم الظروف للإقامة في الخارج، لأن مغادرة الوطن لأي سبب من الأسباب، لا تعني التحلل من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة، وتبقى لصيقة بالمواطن تجاه وطنه الأصلي، حتى ولو اكتسب الجنسية في دولة أُخرى (Cooper, 2018).

ثالثاً: المشاركة والمسؤوليّة

المشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية ولوج الجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنَّها متاحة أمام الجميع دون أي تمييز، بدءاً من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفادة عموم المواطنات والمواطنين من الخدمات العامة، مروراً بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الأبداع الفكري والفني، وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاء بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العامة وولوج مواقع القرار، أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى المحلي والوطني والمهني (الغول، ٢٠١٨).

فعندما تتاح الفرص المتكافئة للمشاركة أمام كل الكفاءات والطاقات يكون المجال مفتوحاً للتنافس النوعي الذي يضمن فعالية النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويضفي الحيوية على المشهد الوطني، مما يساهم في خلق واقع ينشد التطور المتواصل والارتقاء المستمر. (القولاغاصي، ٢٠٢٠).

والمشاركة بالمفهوم الواسع المبين أعلاه، تعني توفر فرص الانخراط التلقائي في مختلف مجالات الحياة العامة وحقولها، ولا يأتي نمو استعداد المواطنين والمواطنات للمشاركة في الحياة العامة إلا في ظل حرية الفكر والتعبير، وحرية الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي، في إطار الديمقراطية التي يكون فيها الشعب صاحب السيادة ومصدراً لجميع السلطات (عبد الفتاح، ٢٠١٨). ولذلك فهي تختلف عن الإشراك الذي ينطوي على مفهوم المنح من سلطة عليا تحكم بأمرها، لرعايا تابعين خاضعين لنفوذها، لأن الإشراك بهذا المعنى يتناقض مع مفهوم المواطنة ويتعارض مع مقوماتها.

لعلَّ التجارب التاريخية أفرزت معانيَ مختلفة للمواطنة فكراً وممارسةً، تفاوتت قرباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين. وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت في إفرازها مفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيداً عن الزمان والمكان بكل أبعادهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

والأيديولوجية والتربوية، ومن ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد مبسط وإنما باعتبار أنَّه نشأ ونما في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي. ولأن قضية المواطنة محور رئيس في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات (الزبيدي، ٢٠١٧).

إلا إن المواطنة وعلى الرغم من تأثرها بالتطورات السياسية وتعدد الثقافات المجتمعية والأيديولوجية، تبقى بمفهومها إطاراً يستوعب الجميع ويحافظ على حقوق الأقلية والأكثرية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة. والمواطنة هي المساواة بين المواطنين بصرف النّظر عن الصّبغات الدينيّة أو المذهبيّة أو القبليّة أو العرقيّة أو الجنسيّة. فكل مواطن له جميع الحقوق وعليه جميع الواجبات، والمواطنة الحقيقية لا تتجاهل حقائق التركيبة الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة في الوطن ولا تحدث تغييراً في نسب مكوناتها، ولا تمارس تزييفاً للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، حيث توفر البيئة الصحيحة والخصبة لتكوين ثقافة الوطن التي تتشكل من تفاعل ثقافات أبناء الوطن، ولعلَّ مقولة أرسطو " المواطن الصالح خير من الفرد الصالح" أصدق تعبير عن أهمية دور المواطنة في بناء المجتمعات والدول (زيادة، ٢٠١٦).

٢.٢ المساءلة المجتمعية

عادة ما يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور ودوائر محددة ذات علاقة، وكذلك أمام من يهمهم الأمر ومن لهم مصلحة في تلك المؤسسات (Zarychta, Grillos, & Andersson, 2020).

والمساءلة تشكل عملية مفتاحية للحكم الرشيد، وهنا لابد من وجود أطر لمساءلة الحكم من المجتمع الذي يتأثر بعملية الحكم ويؤثر فيها ومن ثم فإن قابلية الحكم للمساءلة والمحاسبة تقتضي أن تكون هذه المحاسبة منظمة ولها أطرها سواء أكان ذلك من خلال سلطتي القضاء والتشريع أم من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي تشكل حالة رقابية على الحكم (الزبيدي، ٢٠١٧)

كما تكون للمساءلة خطوط واضحة وفعَّالة على مختلف الجوانب القانونية، السياسية، المالية، الإداريــة لضمان محاسبة الجهات المختلفة المقدمة الخدمات سواء كانت في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص وحتى الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني (Scicluna & Auer, 2019).

تعرف المساءلة المجتمعية بأنها " مجموعة واسعة من الأعمال والآليات التي يستخدمها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعــلام وغيرها من الأطــراف الفاعلة غير الحكومية في مطالبة من يقومون على إدارة الشأن والمــال العام لتوضيح قــرارات تم اتخاذها، والإجابة عن أسئلة متعلقة بالمشاريع أو الخدمات أو الفرص التي تم توزيعها أو إدارتها" (الكفارنة، ٢٠١٦).

"تُعرَّف المساءلة المجتمعية بأنها " نهج نحو بناء المساءلة التي تعتمد على المشاركة المدنية، أي يكون فيها المواطنون العاديون و / أو منظمات المجتمع المدني التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في فرض المساءلة" (Hernández Quiñones, Schommer, & Cuadros De Víl-chez, 2021).

في سياق القطاع العام، تشير المساءلة المجتمعية إلى مجموعة واسعة من الإجراءات والآليات التي يمكن للمواطنين والمجتمعات ووسائل الإعلام المستقلة ومنظمات المجتمع المدني استخدامها لمحاسبة المسؤولين الحكوميين والموظفين العموميين. وتشمل هذه، من بين أمور أخرى، الميزانية التشاركية، وتتبع الإنفاق العام، ومراقبة تقديم الخدمات العامة، والصحافة الاستقصائية، واللجان العامة ومجالس المواطنين الاستشارية. إن تدابير المساءلة التي يقودها المواطن تكمل وتعزز الآليات التقليدية للمساءلة مثل الضوابط والتوازنات السياسية، وأنظمة المحاسبة والتدقيق، والقواعد الإداريــة والإجــراءات القانونية (Naher et al., 2020)."

" تشير الدلائل إلى أن آليات المساءلة المجتمعية يمكن أن تسهم في تحسين الحوكمة وزيادة فعالية التنمية من خلال تقديم خدمات أفضل. وفي حين أن آليات المساءلة المجتمعية واسعة ومتنوعة، فإن اللبنات الأساسية المشتركة تشمل الحصول على المعلومات وتحليلها ونشرها، وحشد الدعم العام، والدعوة والتفاوض بشأن التغيير، وتشمل عوامل النجاح الحاسمة ما يلي: الوصول إلى المعلومات واستخدامها بشكل فعال وقدرات المجتمع المدني والدولة والتآزر بين الاثنين (Danhoundo, Nasiri, & Wiktoro-wicz, 2018)."

"تساهم المساءلة المجتمعية في إزالة اللّبس الذي قد ينشأ بفعل ضعف الاتصال مع المجتمع المدني والإعلام، (قناة اتصال المواطن مع المؤسسة الرسمية). لا شك في أن تساؤلات المواطنين لا تنقطع بتاتاً، وبالتالي، فإنها وإن لم تقابَلْ بإجابات شافية، ستتحول إلى شكوك واتهامات من المواطن إلى المسؤول، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى ضعف في ثقة المواطن. بناءً على ما سبق؛ تصبح المساءلة فعلاً محموداً للطرفين، لتصبح المعادلة كالآتي: مواطن يعرف وعلى اطلاع، ومسؤول يستحقّ الثقة

وعلى اطلاع باحتياجات المواطن (Nepal, Dan-gol, & van der Kwaak, 2020)."

" على صعيد آخر ذي صلة، تساهم المساءلة المجتمعية في الحدّ من استخدام السلطة على نحو منفرد. عندما يمارس مديرو الشأن العام وصانعو القرار السلطة دون مساءلة من المواطن عبر منصاته المختلفة، سواء من خلال المجتمع المدني أو الإعلام التقليدي والجديد؛ يصبح الأمر أكثر سوءاً. نستطيع المقاربة والقول إننا نعيش وضعاً مشابهاً في الحالة الفلسطينية، التي تعاني جذرياً من أزمة سياسية، حيث تُمنع المؤسسات الرقابية الرسمية من القيام بدورها كما يجب، وفق ما هو منصوص عليه في القانون الأساسي. هنا، تكمن أهمية هذه الأداة " المساءلة المجتمعية" - التي استطاعت ولو بشكل محدود- على مدار الأعوام الماضية ملْء الفراغ الذي خلّفه الواقع السياسي (Nguyahambi & Chang'a, 2019)."

" ولأن المساءلة المجتمعية مصلحة مشتركة بين الحاكم والمحكوم؛ فعلينا توفير البنية التحتية المناسبة لتثبيتها ودعم انتشارها، ولعلّ أهم ما يمكن الحديث عنه هنا، هو تعزيز مبدأ الشفافية، المرادف للوضوح والانفتاح وإتاحة ما يلزم من معلومات، إذ يحق للمواطنين الوصول إلى المعلومات من جهات الاختصاص التي تلتزم من جهتها بتقديمها. وحريّ بصانع القرار أن يؤمن بأن للمواطن الحقّ في طلب التبرير وشرح الأعمال التي يقوم بها الأول، ما لا يعني التشكيك، وإنما الرغبة في الفهم، وشكلاً من أشكال المشاركة أيضاً، إذ تعدّ المساءلة المجتمعية مساحة للتعبير عن احتياجات المواطن، وتُزيد من فعالية مشاركته في الشأن العام، وتحثّه على التحرك إلى مستوى أبعد من مجرد الاحتجاج والرفض. إضافة لكون المساءلة المجتمعية فرصة مهمة للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع؛ فهي توفر لهم فرصة الـتأثير على السياسات العامة، وتحسين تقديم الخدمات لهم (Bonatto, Motoki, Bezerra Filho, & Mainardes, 2022)."

" بالاستناد إلى ما سبق، نستطيع القول إن المساءلة المجتمعية تحقق أغراضاً عدة، أهمّها زيادة فعالية تقديم الخدمات في ضوء سرعة الاستجابة إلى احتياجات المواطنين، من خلال الإبلاغ عن السياسات العامة في ظلّ توسيع نطاق مدخلات المواطنين المتزايدة، وفاءً ووفاقاً بالعقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين. كما أنها تشكل فرصة مهمة للمواطنين للمشاركة في إدارة البلاد العامة، وتعزز لديهم الشعور بالمواطنة. هذه الفكرة المبنية على الحق والواجب، تنشئ التزاماً أخلاقياً لدى المواطن، بأن عليه واجب المشاركة، وإبـداء الرأي، والسعي الدائم للاطلاع والمعرفة. وفق هذه السيرورة المعرفية، وبشكل تلقائي، ستسقط الكثير من التساؤلات، لأن المواطن أصبح على

دراية وعلم بما يحدث، وبالتالي، ستزداد الثقة بينه وبين مزوّدي الخدمات."

تكمن خلاصة القول إنه عندما تصبح المساءلة المجتمعية أحد المتطلبات الحيوية لتحسين نوعية حياة الناس، بالإضافة إلى إسهامها في عملية تنمية المجتمع، وتحقيق المزيد من رفاه المجتمع والمواطنين؛ فإنها تعمل على تحسين نُظم إدارة الحكم، من خلال إخضاع المسؤولين للمساءلة كعنصر أساسي، وذلك لضمان الحكم الرشيد، وكذلك تحسين جودة الخدمات العامة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، والحدّ من فرص انتشار الفساد، وضمان مشاركة المواطنين في رسم السياسات ومتابعة تطبيقها، الأمر الذي سيقلل من مستوى الإقصاء والتهميش القائم على النوع الاجتماعي بمفهومه الشامل. كما تنطلق أهمية المساءلة المجتمعية من منطلقات عديدّة، منها: تعزيز الحوكمة، وتحسين فرص التنمية المجتمعية عبر الاستخدام الأمثل لمواردنا المتواضعة وحاجتنا الماسة للحفاظ عليها في ظل واقعنا الفلسطيني، ناهيك عن رسم السياسات بالمشاركة. وقد نضطر للتوقف هنا قليلاً، حيث تعتبر مسألة إشراك المواطنين في رسم السياسات، تجسيداً فعلياً لفكرة الحكم بالمشاركة، التي تتيح الفرصة للمشاركة في تحديد ملامح المستقبل الجمعي، إذ تصبح المسؤولية جماعية، يتحمل أعباءها الجميع مثلما يجني ثمارها الجميع أيضاً، الأمر الذي يضمن مستوىً أكبر وأكثر فعالية في انخراط المواطنين في قضايا الشــأن العام، مما يمكّنهم من المساءلة والرقابة على الأداء العام، والمساهمة في الجهد الرسمي والأهلي المبذول لجهة تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

٢.٢.١ المشاركة

هي "حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بوساطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. وتركز المشاركة الرحبة على حرية التجمع والحديث وما توفر القدرات للمشاركة البناءة" (Keping, 2018).

تكون المشاركة من خلال وجود الجميع ذكوراً وإناثاً وابداء آرائهم في آليات صنع القرار، وتكون إما مشاركة مباشرة أو من خلال مؤسسات تمثيلية وهذا لا يعني الإجماع، لذا المشاركة تعني بالضرورة وجود تنظيم اجتماعي سياسي، ويقتضي هذا بالضرورة حرية الانتظام في أطر، وحرية التعبير وضرورة وجود مجتمع مدني منظم (الكفارنة، ٢٠١٦)، وتعتبر حقاً من حقوق أفــراد المجتمع في المشاركة في عملية اتخاذ القرار، سواء كانت هذه المشاركة بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال وجود ممثل عنهم في أماكن صنع القرار (Rylska, 2018).

تعتبر المشاركة بمثابة الحجر الأساس في الحوكمة الرشيدة على مستوى القطاع العام الحكومي، وتبدأ من عمل رأس هرم السلطة

وصولاً إلى الموظفين للعمل جنباً إلى جنب لخدمة المواطنين وتوفير احتياجاتهم وجميع الخدمات لهم، وكما تم ذكره سابقا يمكن أن تكون المشاركة مباشرة أو من خلال مؤسسات شرعية تمثل الأطراف المختلفة (Addink, 2019).

تعتبر مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في عملية صنع القرار أمراً مهماً وأساسياً في عملية التنمية، ذلك لأنها تساهم في تعزيز العملية الديمقراطية، وتعزز التفاعل والثقة بين الدولة والمجتمع من خلال قيام المواطنين بالمشاركة والمساهمة في عملية اتخاذ القرار، وبالتالي تمكنهم من مساءلة صانعي القرار أو تحمل المواطنين جزءاً من المسؤولية كونهم من اختار صانع القرار (Torfing, 2019).

للمشاركة، أيضاً، دور في انخراط واشتراك المجتمع المدني والمواطنين في عمليات إعداد الخطط والبرامج المستقبلية، وتحديد احتياجاتهم، كما إن المشاركة تسهم في عملية إعداد الموازنات وقرارات الدولة المصيرية، كما يمكن اعتبار المشاركة أداة فاعلة في مكافحة الفساد. وتعزيز مبدأ مشاركة المجتمع يعني تجسيد مبدأ سيادة القانون، وتحسين إدارة الشؤون والممتلكات العامة، وبالتالي من خلال المشاركة يمكننا التقدم بخطوات عدة نحو تحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة. وعملية تشجيع مشاركة الأفراد تسهم في ضمان تيسير حصول الأفراد على المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها وكذلك حماية الأمن الوطني ونظام الدولة العام (Filatotchev, Aguilera, & Wright, 2020).

مما لا شك فيه أن صنع القرار الذي تكون فيه مشاركة بين مختلف الأطراف يكون أكثر فعالية من القرار الذي يصنعه الفرد وحده، لأن توسيع دائرة المشاركين في عملية القرار تكمن فيها ميزات عديدة منها تنوع وتكامل المعلومات وتنوع الخبرات، الأمر الذي ينتج عنه حسن اختيار من المشاركين في عملية صنع القرار، وقبول عام للقرار وتعاون والتزام لتنفيذ القرار الذي ساهم الجميع في صناعته (Lopes & Farias, 2020).

بالمحصلة النهائية فإن عملية مشاركة الأفراد والمجتمع المدني في عملية صنع القرار تعتبر أسلوباً حضارياً راقياً للإدارة، فهي تعني تقبل واحترام مختلف الأفكار ووجهات النظر، ومما لا شك فيه أن عملية المشاركة تتسم بالموضوعية والعقلانية من أجل تحقيق الأهداف وضمان استمرارية العمل في المؤسسة وتحقيق الانسجام بين الأفراد والمؤسسة (Rudolph et al., 2020)

٢.٢.٢ الشفافية

في هذا المعيار يتم التركيز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات، المؤسسات، المعلومات في متناول المعنيين بها وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم العمليات في المؤسسات ومتابعتها (Yu, Guo, & Luu, 2018).

وتعني أن القرارات المتخذة وتطبيقاتها تخضع لقواعد وتعليمات كما تعني حرية الوصول إلى المعلومات لمن يريدها بالإضافة إلى وجود تدفق معلومات كاف وسلس ومفهوم عن النظام وعمله (الكفارنة، ٢٠١٦).

ويمكن أن تعني الشفافية أن عملية اتخاذ القرار تنفذ وتطبق بأساليب تندرج ضمن إطار لوائح وتعليمات وقوانين معينة، بحيث يمكن الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المعنية من خلال أجهزة الإعلام والإعلانات الصادرة من المؤسسة الحكومية (Heldt, 2019).

بمعنى آخر، توفر الشفافية " التعامل النزيه والمكتمل بحيث تعطي انعكاسا حقيقيا للواقع وتقدم صورة متوازنة عن الحالة السائدة وتعطي صورة حقيقية لكل ما يحدث. وأن تكون هناك وسائل تمكنَّ المواطنين من الحصول على معلومات كافية عن واقع الإدارات والمؤسسات الحكومية بما فيها عملية اتخاذ القرارات فيها، وكذلك إمكانية الاطلاع على القرارات والوثائق القانونية التي تهم العامة، وتبسيط الإجراءات اللازمة لحصول المواطنين على تلك المعلومات، فضًلا عن نشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العامة، كما يجب أن تتسم أنظمة التوظيف والترقيات ومختلف الإجراءات بالشفافية" (Huygh–Anant & Caluwe).

٢.٢.٣ الرقابة

تعتبر الرقابة عنصراً رئيساً ومهماً من عناصر العملية الإدارية التي يقوم بها الإداري في أي مستوى إداري. وتظهر أهميتها في كونها أداة تعمل على تحديد وقياس درجة أداء النشاطات التي تتم في المنظمات من أجل تحقيق أهدافها. والرقابة عملية مخططة ومنظمة تهدف إلى وضع معايير للأداء، يفترض أن تكون موضوعة سلفاً لأوجه النشاطات المختلفة، وتتفق كذلك مع الأهداف المنشودة. فهي الجهاز العصبي للتنظيم كونها تتعرض لكل خلية من خلاياه تتأثر بها وتؤثر فيها (Safina, 2018).

ولما كانت معظم الدول تعاني من نقص حاد في إمكاناتها ومواردها البشرية والمالية، فإن من الممكن جدا أن تكون الخطط المعدة تبديداً وضياعاً للجهد والمال دون الرقابة على تنفيذها والتأكد من أن كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة. ومن هنا يمكن القول إن هناك علاقة تلازم وترابط بين الرقابة والتخطيط، حيث لا توجد رقابة إلا إذا وجدت الأهداف والخطط. فالتخطيط يبحث في وضع برامج مناسبة ومتكاملة، بينما تبحث الرقابة في أرقام الأحداث لتسير وفقاً للخطط الموضوعة. فقد أظهر تيري هذه العلاقة بالقول: إن السبب الرئيس في وجود الرقابة هو التأكد من أن النتائج المتحققة تطابق وتوافق الخطط، وأي انحرافات عن

هذه النتائج المخططة - يتم اكتشافها فتتخذ في الحال الإجراءات التصحيحية اللازمة بالشكل الذي يضمن عودة الأنشطة إلى السير في الطريق المخطط لها وبالتالي تحقيق أهدافها. ومن هذا المنطلق فكلما كانت الخطط واضحة ومحددة؛ كان نظام الرقابة أشد دقة. وبما أن الرقابة تتطلب بالضرورة وجود خطط في المنظمة فإنها تتطلب كذلك وجود نظام إداري محدد المعالم، وبمقدار تحديد معالم هذا النظام تكون درجة دقة نظام الرقابة وكفاءته (Feng, 2020).

الرقابة الجيدة ضرورية لضمان تحقيق أهداف المنظمة وغاياتها، إذ تعمل على ضمان الامتثال للقوانين واللوائح وتقليل المخاطر، وترفع الإنتاجية وتقلل من تعقيد معالجة المعاملات والوقت اللازم لإتمام العمليات وتضيف قيمة للأنشطة وتعمل على ضمان عمليات فعالة ذات كفاءة.

٢.٢.٤ التجاوب

الاستجابة بكفاءة وفعالية لاحتياجات الناس الحقيقية، وهذا يستلزم تصميماً لترسيخ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأنشطة والموارد، مع مراعاة توقعات الناس، وإيلاء اهتمام خاص للتغيرات والطموحات المحلية (Naher et al., 2020).

للاستجابة بشكل أكثر كفاءة وفعالية للتحديات الإنمائية المتعددة وتحديد احتياجات الناس وتطلعاتهم الحقيقية، تتعاون الحكومات في أجزاء كثيرة من العالم مع الشركات الخاصة والمجتمع المدني. يعزز هذا التعاون الوضوح وعمق التفاهم بين الأطراف، ويعزز في نهاية المطاف سياسات عامة أكثر كفاءة وفعالية، وبالتالي أكثر تجاوباً. كما إنه يسهم في تحديد الأولويات بشكل مشترك بين العديد من الاحتياجات المتنافسة لتحسين نوعية الحياة داخل المجتمعات، ويسمح بتقاسم الأعباء وتحفيز العمل وإشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في معالجة مشاكل المجتمع المتعددة (Nguyahambi & Chang'a, 2019).

الدراسة التطبيقية حول مؤشرات المواطنة في فلسطين:

يتضمن الجزء التالي من الدراسة مؤشرات المواطنة في الأراضي الفلسطينية، التي تتناول مؤشرات الصمود في الأراضي الفلسطينية ومؤشرات تعزيز المساءة المجتمعية وهي على النحو الآتي:

أولاً: مؤشرات الصمود في الأراضي الفلسطينية:

يتناول الجدول الآتي بعض مؤشرات الصمود في الأراضي الفلسطينية، التي تعزز المواطنة، خاصة في ظل الأوضـــاع التي يتعرض لها الفلسطينيون جراء الاحتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية بشكل عام، والحرب الأخيرة على قطاع غزة على وجه الخصوص، التي عمل جيش الاحتلال خلالها على تدمير أكثر من ٧٠٪ من مؤشرات الصمود التي تصل إلى المواطنة.

المؤشر	٢٠٢٣	٢٠٢٤ (توقعات)	العوامل المؤثرة	التأثيرات	الجهود المبذولة لتحسين المؤشر	المصدر
نسبة الفقر	٢٦٪	٢٨٪	الاحتلال الإسرائيلي، الحصار، قلة فرص العمل، انخفاض الدخل، النمو السكاني، انخفاض المساعدات الدولية	انخفاض الاستهلاك، انخفاض الإنتاجية، تفاقم عدم المساواة، انخفاض مستوى المعيشة	برامج دعم الفقراء، خلق فرص العمل، تحسين مستوى التعليم، تحسين مستوى الرعاية الصحية، تعزيز الأمن والأمان	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣؛ البنك الدولي، توقعات ٢٠٢٤
عدد الفقراء	١,٦ مليون نسمة	١,٨ مليون نسمة				البنك الدولي، ٢٠٢٣؛ البنك الدولي، توقعات ٢٠٢٤
معدل البطالة	٢٦٪	٣٨٪	الاحتلال الإسرائيلي، الحصار، قلة فرص العمل، انخفاض الدخل، النمو السكاني، انخفاض المساعدات الدولية، ضعف البنية التحتية	انخفاض الدخل، تفاقم الفقر، انخفاض مستوى المعيشة، تفاقم عدم المساواة، هجرة الشباب	برامج خلق فرص العمل، برامج التدريب المهني، تنمية القطاع الخاص، تحسين مستوى التعليم، تحسين مستوى الرعاية الصحية، تعزيز الأمن والأمان	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣؛ البنك الدولي، توقعات ٢٠٢٤
عدد العاطلين عن العمل	٤٠٠ ألف شخص	٦٥٠ ألف شخص				الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣؛ البنك الدولي، توقعات ٢٠٢٤

معدل التضخم	٣,٨٪	٥٪	الاحتلال الإسرائيلي، الحصار، ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، انخفاض قيمة العملة، ضعف الرقابة على الأسعار، الاحتكار	انخفاض القوة الشرائية، تفاقم الفقر، انخفاض مستوى المعيشة، تفاقم عدم المساواة	دعم السلع الأساسية، مراقبة الأسعار، مكافحة الاحتكار، تحسين مستوى الإنتاجية، تنويع الاقتصاد	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣؛ البنك الدولي، توقعات ٢٠٢٤
عدد الأجهزة الأمنية	٦ أجهزة	-	الاحتلال الإسرائيلي، الحصار، قلة فرص العمل، انخفاض الدخل، النمو السكاني، ضعف التنسيق بين الأجهزة	عبء مالي على الحكومة، انخفاض الاستثمار في مجالات أخرى	دمج الأجهزة الأمنية، تحسين التنسيق بين الأجهزة، ترشيد الإنفاق	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
مستوى التعليم (معدل محو الأمية)	٣,٨٪	٤٪	الاحتلال الإسرائيلي، الحصار، قلة فرص العمل، انخفاض الدخل، النمو السكاني، ضعف البنية التحتية التعليمية	انخفاض الإنتاجية، تفاقم البطالة، انخفاض مستوى المعيشة	تحسين مستوى التعليم، بناء المزيد من المدارس والجامعات، دعم التعليم العالي، تحسين مستوى المعلمين، تحسين البنية التحتية التعليمية	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
معدل الجريمة في الأراضي الفلسطينية	٢,٥٪	٢,٧٥٪	الاحتلال الإسرائيلي، الحصار، قلة فرص العمل، انخفاض الدخل، النمو السكاني، ضعف تطبيق القانون، انتشار المخدرات	انخفاض الاستثمار، انخفاض السياحة، تفاقم الشعور بعدم الأمان	تعزيز الأمن والأمان، تطبيق القانون، محاربة المخدرات، تحسين مستوى المعيشة، خلق فرص العمل	الشرطة الفلسطينية

المصدر: من إعداد الباحثين، مصادر متعددة.

يتضح من الجدول أن هناك تراجعاً متوقعاً في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. على سبيل المثال، يتوقع أن يرتفع معدل محو الأمية من ٣,٨٪ في العام ٢٠٢٣ إلى ٤٪ في العام ٢٠٢٤. ومع ذلك، يتوقع أن يشهد معدل البطالة ارتفاعاً كبيراً من ٢٦٪ في العام ٢٠٢٣ إلى ٣٨٪ في العام ٢٠٢٤، مما يعكس التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجه السكان. تشير الأرقام إلى أن هناك زيادة في نسبة الفقر من ٢٦٪ إلى ٢٨٪، مما يعكس تفاقم ظروف المواطنين الاقتصادية. كما يشير تزايد عدد الفقراء من ١,٦ مليون نسمة في العام ٢٠٢٣ إلى ١,٨ مليون نسمة في العام ٢٠٢٤ إلى تزايد الضغوط الاقتصادية على السكان. معدل التضخم من المتوقع أن يرتفع أيضاً من ٣,٨٪ إلى ٥٪، مما يشير إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يؤثر سلباً على قوة شراء المواطنين ومستوى المعيشة بشكل عام. هذه الزيادات المتوقعة في معدلات الفقر والبطالة ومعدل التضخم تعكس التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأراضي الفلسطينية، وتؤكد أهمية تكثيف الجهود لتحقيق التنمية المستديمة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ثانياً: مؤشرات المواطنة والمساءلة في الأراضي الفلسطينية:

يتناول الجدول الآتي بعض مؤشرات المواطنة والمساءلة في الأراضي الفلسطينية التي تعمل على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أرضه في ظل الأوضاع التي تواجهها الأراضي الفلسطينية جراء الاحتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية بشكل عام، والحرب الأخيرة على قطاع غزة على وجه الخصوص التي تعمل الحكومة الإسرائيلية من خلال جيش الاحتلال على تهجير الشعب في ظل الإبادة الجماعية والفصل العنصري الذي تقوم به الحكومة الإسرائيلية المتطرفة.

المؤشر	المنظمة	العام	القيمة	المصدر
مؤشر حرية الصحافة	مراسلون بلا حدود	٢٠٢٣	١٣٢ من أصل ١٨٠	https://rsf.org/
مؤشر التعددية الإعلامية	مراسلون بلا حدود	٢٠٢٣	٣٣,٠٨ من أصل ١٠٠	https://rsf.org/
مؤشر بيئة العمل	مراسلون بلا حدود	٢٠٢٣	٣٠,٥٦ من أصل ١٠٠	https://rsf.org/
مؤشر التجاوزات	مراسلون بلا حدود	٢٠٢٣	٣٢,١٧ من أصل ١٠٠	https://rsf.org/
مؤشر الوصول إلى المعلومات	البنك الدولي	٢٠٢٣	٣٥,١٨ من أصل ١٠٠	https://www.worldbank.org/
مؤشر سيادة القانون	مشروع العدالة العالمية	٢٠٢٢	١٠٣ من أصل ١٤٠	https://www.worldjusticeproject.org/
مؤشر العدالة المدنية	مشروع العدالة العالمية	٢٠٢٢	٤٥,٤ من أصل ١٠٠	https://www.worldjusticeproject.org/
مؤشر العدالة الجنائية	مشروع العدالة العالمية	٢٠٢٢	٤٠,٦ من أصل ١٠٠	https://www.worldjusticeproject.org/
مؤشر فعالية النظام القضائي	مشروع العدالة العالمية	٢٠٢٢	٤٣,٨ من أصل ١٠٠	https://www.worldjusticeproject.org/
مؤشر الشرطة وفعالية نظام العدالة الجنائية	مشروع العدالة العالمية	٢٠٢٢	٣٧,٥ من أصل ١٠٠	https://www.worldjusticeproject.org/
مؤشر العدل في المعاملات	مشروع العدالة العالمية	٢٠٢٣	٤٤,٤ من أصل ١٠٠	https://www.worldjusticeproject.org/
مؤشر الحقوق الأساسية	مشروع العدالة العالمية	٢٠٢٣	٤٣,٤ من أصل ١٠٠	https://www.worldjusticeproject.org/
مؤشر المساءلة	مشروع العدالة العالمية	٢٠٢٣	٣٨,٩ (من أصل ١٠٠)	https://www.worldjusticeproject.org/
مؤشر المشاركة	مشروع العدالة العالمية	٢٠٢٣	٤١,٧ من أصل ١٠٠	https://www.worldjusticeproject.org/
حق التصويت	البنك الدولي	٢٠٢٢	٧٦,٩ من أصل ١٠٠	https://www.worldbank.org/
حرية التعبير	البنك الدولي	٢٠٢٢	٥٦,٣ من أصل ١٠٠	https://www.worldbank.org/
السيطرة على الفساد	البنك الدولي	٢٠٢٢	٣٨,٥ من أصل ١٠٠	https://www.worldbank.org/
فعالية الحكومة	البنك الدولي	٢٠٢٢	٤٤,١ من أصل ١٠٠	https://www.worldbank.org/
جودة قوانين تنظيمية	البنك الدولي	٢٠٢٢	٤٤,٧ من أصل ١٠٠	https://www.worldbank.org/
سيادية القانون	البنك الدولي	٢٠٢٢	٣٧,٣ من أصل ١٠٠	https://www.worldbank.org/
الاستقرار السياسي والغياب من العنف	البنك الدولي	٢٠٢٢	٣٧,٥ من أصل ١٠٠	https://www.worldbank.org/

المصدر: من اعداد الباحثين من مصادر متعددة

يُظهر الجدول المقدم مجموعة من المؤشرات التي تُقيّم الحريات والعدالة والديمقراطية في الأراضي الفلسطينية. في العام ٢٠٢٣، كانت هناك بعض التغييرات في هذه المؤشرات، حيث ارتفع مؤشر حرية الصحافة إلى ١٣٢ من بين ١٨٠ دولة في العام ٢٠٢٣، مما يشير إلى تحسن نسبي في حرية الصحافة. أما مؤشر التعددية الإعلامية فاستقر عند ٣٣,٠٨ من ١٠٠ في العام ٢٠٢٣، مما يظهر الثبات في مستوى التعددية الإعلامية. فيما يتعلق بمؤشر بيئة العمل استقر عند ٣٠,٥٦ من ١٠٠، ولم يشهد تسناً يذكر في بيئة عمل الصحافيين. أما مؤشر الوصول إلى المعلومات (البنك الدولي): فقد ارتفع إلى ٣٥,١٨ من ١٠٠، مما يشير إلى تحسن في وصول المواطنين إلى المعلومات. تراجع مؤشر سيادة القانون (مشروع العدالة العالمية): إلى ١٠٣ من بين ١٤٠ في العام ٢٠٢٢، مما يظهر تدهوراً في سيادة القانون. مؤشر فعالية النظام القضائي (مشروع العدالة العالمية): استقر عند ٤٣,٨ من ١٠٠، مما يعكس استمرار التحديات في فعالية النظام القضائي. مؤشر السيطرة على الفساد (البنك الدولي): تراجع إلى ٣٨,٥ من ١٠٠، مما يشير إلى ضعف في جهود مكافحة الفساد. مؤشر الاستقرار السياسي والغياب من العنف (البنك الدولي): استقر عند ٣٧,٥ من ١٠٠، مما يظهر استمرار التحديات أمام الاستقرار السياسي.

تظهر هــذه المــؤشرات الاجتماعية والسياسية تحديات متنوعة تواجه الأراضي المعنية، مما يستدعي جهود مستمرة لتعزيز الحريات وسيادة القانون ومكافحة الفساد من أجل تحقيق التنمية المستديمة والاستقرار السياسي.

الخلاصة:

تظهر المؤشرات المقدمة تحديات كبيرة تواجه الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. تتمثل هذه التحديات في توقعات بارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ، وتزايد نسبة الفقر وعدد الفقراء، مما يعكس تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

مع ارتفاع معدلات التضخم المتوقعة، يتنامى القلق بشأن قدرة المواطنين على تحمل تكاليف المعيشة والحفاظ على مستوى معيشي لائق. كما يلاحظ أن مؤشرات المواطنة والمؤشرات الاجتماعية والسياسية تتراوح بين تحسن بعضها وتدهور البعض الآخر، حيث شهد مؤشر حرية الصحافة تحسناً نسبياً في حين أظهر مؤشر سيادة القانون تراجعاً مقلقا.

من هنا، تتبين أهمية تعزيز الجهود لتحقيق التنمية المستديمة وتحسين ظروف المواطنين الاقتصادية والاجتماعية. تتضمن هذه الجهود استثمارات أكبر في خلق فرص العمل وتحفيز الاقتصاد المحلي، إلى جانب تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد.

بشكل عام، تتطلب التحديات الراهنة التزاماً مستمراً من السلطات الفلسطينية والمجتمع الدولي بتحقيق التقدم في مختلف المجالات، بما في ذلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وضمان تحسين مستوى المعيشة وتعزيز حقوق المواطنين الأساسية في الأراضي الفلسطينية.

المراجع:

- القولاغاصي، محمد. (٢٠٢٠)." مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية حركة الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً"، رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت، فلسطين.
- مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية. (٢٠١٥). دليل المساءلة الاجتماعية.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (٢٠١٦). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله- فلسطين.
- عبيس، منذر. (٢٠١٧). " تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- سالم، وليد. (٢٠١٨). "المواطنة والسلم الأهلي في القدس الشرقية" . دراسة. ACT للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات، القدس.
- موسى، موسى. (٢٠٢٠)." دور المبادرات المجتمعية في تنمية قيم المواطنة لدى عينة من الطلاب المعوقين حركياً بالمرحلة الثانوية". المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة:٤ (١٤):٣.
- بوسعيد، فايزة. (٢٠١٧)." المواطنة وبناء البعد الهوياتي للدولة" . رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي.
- الحربي، قاسم وسويلم. (٢٠١٧). " تنمية المواطنة لدى طلبة الجامعات السعودية (جامعة جازان أنموذجاً)" . مجلة كلية التربية (جامعة الأزهر): ١٧٦.
- الغول، نبيل. (٢٠١٨). " دور المشاركة المجتمعية في تحقيق الخطط الاستراتيجية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" . بحث غير منشور. جامعة الازهر، غزة.
- عبد الفتاح، كريمة. (٢٠١٨). " دور المشاركة المجتمعية في دعم العملية التعليمية بمحافظة الفيوم" . مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية:١١(٣).
- الزبيدي، رحيم وحسين. (٢٠١٧). "ثقافة المواطنة والانتماء للوطن بين الأجيال". مجلة القادسية للعلوم الإنسانية: ٢٢(٢٠١٩/٢م).٤٠١-٤٢٢.
- الكفارنة، عبير. (٢٠١٦)." المساءلة الاجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في فلسطين" ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- Pashby, K., da Costa, M., Stein, S., & Andreotti, V. (2020). A meta-review of typologies of global citizenship education. Comparative Education, 56(2), 144-164.
- Pashby, K., da Costa, M., Stein, S., & Andreotti, V. (2020). A meta-review of typologies of global citizenship education. Comparative Education, 56(2), 144-164.
- Cooper, F. (2018). Citizenship, inequality, and difference Citizenship, Inequality, and Difference: Princeton University Press.
- Da Matta, R. (2019). The quest for citizenship in a relational universe State and Society in Brazil (pp. 307-335): Routledge.
- Cohen, E. F., & Ghosh, C. (2019). Citizenship: John Wiley & Sons.
- Weinberg, J., & Flinders, M. (2018). Learning for democracy: The politics and practice of citizenship education. British Educational Research Journal, 44(4), 573-592.
- Dagnino, E. (2018). Culture, citizenship, and democracy: Changing discourses and practices of the Latin American left Cultures of Politics Politics of Cultures (pp. 33-63): Routledge.
- Ryland, M. (2018). Digital citizens, not just consumers: Defining digital citizenship for democracy Democracy 2.0 (pp. 49-64): Brill.
- Zarychta, A., Grillos, T., & Andersson, K. P. (2020). Public Sector Governance Reform and the Motivation of Street -Level Bureaucrats in Developing Countries. Public Administration Review, 80(1), 75-91.
- Scicluna, N., & Auer, S. (2019). From the Rule of Law to the Rule of Rules: Technocracy and the Crisis of EU Governance. West European Politics, 42(7), 1420-1442.
- -Prados, J. S., Lozano-Díaz, A., & Ainz-Galende, A. (2021). Measuring digital citizenship: A comparative analysis. Paper presented at the Informatics.

التوظيف الواقعي لدول الأغلبية العالمية في إنهاء الهيمنة الأميركية

د. عوض سليمية*

الملخص

في هذه الورقة حاول الباحث الإجابة عن السؤال البحثي الآتي: هل ستوظف دول الأغلبية العالمية المتضررة من سياسات الولايات المتحدة الفرصَ المتاحةَ التي أنتجتها العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، والمتغيراتِ الحاصلة في الشرق الأوسط بعد العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣؛ في الدفع باتجاه إعادة هندسة الخارطة الجيوسياسية نحو عالم متعدد الأقطاب و/أو متعدد الأطراف على الساحة الدولية، بعيداً عن سياسة القطب الواحد الأميركية.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها: أن المناخ السياسي العالمي مُهيأ أمام دول الأغلبية العالمية للتحرر من الهيمنة الأميركية بالدفع نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، بالإضافة إلى وجود فرصة في متناول اليد أمام الدول العربية لأن تستعيد حضورها وتأثيرها على الساحة الدولية، في ظل المتغيرات الدولية الناشئة.

المقدمة

يرى لورانس فريدمان، أن جوهر النظام العالمي الجديد يجب أن يتمثل في تعزيز فاعلية الأمم المتحدة ومؤسساتها وتأثيرها كممثل وحيد

* باحث في العلاقات الدولية، زميل أبحاث ما بعد الدكتوراه مدرسة الدراسات الدولية SOIS UUM University Utara Malaysia
مدير وحدة الدراسات الدولية – معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي.

لدول العالم وشعوبها، لتقوم بإدارة العالم انطلاقاً من مسؤولياتها تجاه هذا التمثيل، بحيث لا تسيطر عليها قوة بعينها، بمعنى آخر اختفاء سيطرة الدول العظمى ووجودها على قمة الهرم في النظام العالمي الجديد، لتحل محلها الأمم المتحدة. وهذا يعني، استبدال النظام الأميركي الجديد بكامله. ويجادل المفكر جوزيف ناي، بأن منتج النظام العالمي الجديد يجب أن يكون قائماً على التوزيع المستقر للقوة بين القوى الكبرى، والنظر إلى العلاقات بين الشعوب وليس الحكومات فقط، وانتشار القيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي وتفعيل المؤسسات الدولية بما فيها منظمات الأمم المتحدة.

في هذا السياق، يقول مايكل باينزنر، في كتابه (عندما يسقط العمالقة" - خارطة طريق لنهاية العهد الأميركي): إن مسألة قبول التغيير في العالم تحظى بإقرار لدى جميع البشر ويستطيعون التأقلم معها، باستثناء البعض، فلو سألت الشعب الأميركي، مثلاً، كيف يمكن لحياتهم أن تتبدل إذا لم تعد الولايات المتحدة القائد العسكري أو/و السياسي، الاقتصادي، الثقافي الأول في العالم؟ لنظر الكثير منهم إليك في دهشة، " كما لو كنت مخلوقاً ذا رأسين" . مع أن التاريخ علمنا أن الإمبراطوريات تأتي وتذهب، وأن الولايات المتحدة لن تكون استثناءً عن العهد القديم. ويضيف: إن كثيراً من الأدلة تشير إلى أن أيام الولايات المتحدة باعتبارها زعيماً للهيمنة باتت معدودة.

منهجية البحث

استخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن سؤال الدراسة، من خلال محاولات الوصول، إلى ما تم نشره وتوثيقه من أدبيات، دراسات علمية، تحليلات سياسية، تصريحات قادة سياسيين، قرارات ومواقف الـدول والتكتلات ذات الـوزن الاقتصادي والسياسي العابر للحدود، مراقبة حالة الاصطفافات السياسية الجديدة للدول التي بدأت تظهر داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

مفهوم الهيمنة

استخدم المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي [1] مصطلح " الهيمنة" بمفهومها الشامل في العام ١٩٧١ لتوضيح كيفية قيام الدولة الرأسمالية بالتأثير على المجتمع المدني للحفاظ على امتيازات الطبقة الرأسمالية، وقبول الطبقة البرجوازية الحاكمة في الحياة الثقافية من خلال الإعلام، حيث يتم تشكيل الأفكار والمعتقدات، وإعادة إنتاج الهيمنة. وكان أحد التطبيقات الأكثر شمولاً لمفهوم غرامشي[2] للهيمنة هو تحليل العلاقات الدولية والاقتصاد

السياسي الدولي، من عدسة ما يسمى " المادية التاريخية العابرة للحدود" . وفي سياق فهم العلاقات الدولية المتمحورة حول الدولة، تشير الهيمنة إلى وجود دولة أو مجموعة دول مهيمنة داخل النظام الدولي. وفي فرع التحليل الواقعي المعروف باسم نظرية الاستقرار المهيمن، فإن وجود دولة مهيمنة (على سبيل المثال، بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة بعد العام ١٩٤٥) يولّد أنماطاً من الاستقرار داخل النظام الدولي، وأن لدى الدولة المهيمنة مصلحة ذاتية في الحفاظ على النظام القائم، وبالتالي فهي مستعدة لضمان أمن النظام بقوتها العسكرية.

أنتج هذا التحليل تبايناً في تحديد مفهوم واضح لمصطلح الهيمنة بين باحثي نظريات العلاقات الدولية وعلمائها على مختلف مدارسهم ومشاربهم الفكرية، وتشابكت التحليلات بين مفاهيم القيادة العالمية والسيطرة العالمية ومفهوم الهيمنة، لكنهم في الوقت نفسه، أجمعوا على أن الهيمنة بمفهومها الفضفاض تشير إلى تفوق دولة عظمى بصورة منفردة على جميع الدول الأخرى، بحيث يسمح لها هذا التفوق المادي بمستوياته كافة (العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية...) بوضع المعايير والقواعد الدولية لمنع ظهور قوة أو تكتل قوي قادر على مواجهتها. هذا السلوك هو صفة ملازمة للسياسة الأميركية على المسرح الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وبدا أكثر وضوحاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١. وتذهب Sandra Destradi [٣] في دراستها (ص: ٩١٣،٩١٢) إلى توصيف أكثر دقة لمفهوم الهيمنة وتعتبره شكلاً من أشكال القوة تُمارس من خلال إستراتيجيات أكثر دقة وتعقيداً من تلك التي تستخدمها الدول التي تتصرف كقوى إمبراطورية. وتضيف، مع اختلاف الوسائل التي تمارس من خلالها السلطة - وهنا يتضح التمييز بين الهيمنة والإمبراطورية – والضغط لتوفير الحوافز المادية، وصولاً إلى الانتشار الاستطرادي لمعايير المهيمن وقيمه. وأن نهاية سلوك الهيمنة - هي النقطة التي تمثل التكافل بين الهيمنة والقيادة - هي دائماً تحقيق أهداف الهيمنة الخاصة بما فيها استخدام القوة العسكرية.

من ناحية أخرى، يستحضر كل من Goda Dirzauskaite [٤] وزميله Nicol Cristinel Ilinca في كتابهم " فهم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية ٢٠١٧" ، مسوغات هذا المفهوم، ومرده المـدارس الفكرية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، التي لها سمة مشتركة عند تصور الهيمنة – وهي تتفق على أن الهيمنة تمارس درجة معينة من القوة أو النفوذ بين الدول الأخرى، لكنها تستبعد دائماً سيطرة الهيمنة المباشرة على الدول الأخرى، مثل الاستعمار المباشر. بينما يرى Ben Rosamond [٥] شكلاً

آخر من أشكال الهيمنة، كاختصار لوصف المركز المهيمن نسبياً لمجموعة أو طبقة أو دولة تمارس نشر الأفكار المرتبط بها حتى تصبح بديهية ومقبولة، وتقمع في المقابل نشر الأفكار البديلة أو حتى مجرد التعبير عنها.

صياغة القوانين الدولية ضمن مفهوم الهيمنة

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، سعت الولايات المتحدة[٦] إلى حماية مصالحها والقتال من أجلها عبر إنشاء منظمات اقتصادية دولية، ومنظمات أمنية إقليمية، ورعايتها وفق معايير سياسية ليبرالية. تمثل أحدث ظهور للهيمنة الأميركية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في سطوتها السياسية على قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. لاحقاً، وبعد انهيار الكتلة الشرقية، عملت واشنطن على نشر مصطلح " النظام الدولي" الذي شاع استخدامه في أوساط وسائل الإعلام والباحثين.

تم تطوير هذا المصطلح ليصبح " النظام العالمي الجديد" (New World Order)، وظهر هذا المصطلح أولَ مرة خلال خطاب[٧] ألقاه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش " الأب" في مجلس النواب الأميركي في ٦ آذار ١٩٩١ معلناً خلاله ولادة النظام العالمي الجديد، وقد تعمد استخدام كلمة (Order) بدلاً من كلمة (System) " نظام أو شبكة أو منظومة..." ، لأن مصطلح (Order) يشير إلى طابع القوة والإكراه والأمر أكثر من مصطلح (System).

اقترن " مصطلح النظام العالمي الجديد" أو ما بات يعرف لاحقاً بالعولمة Globalization، بمفهوم الهيمنة الأميركية (The Hegemony) والأحادية القطبية (Uni-polarity) المقترن بالقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية للإمبراطورية الأميركية الجديدة، وأن قوة النخبة الغامضة تتآمر لتشكيل النظام العالمي الجديد بالقوة خدمةً لمصالحها. وفقاً لموقع (Institute for Strategic Dialogue ISD)[٨] يرى أنصار نظرية المؤامرة أن هذا التطور يحدث من خلال مؤامرة كبيرة مستمرة للتأثير على وسائل الإعلام والصحافة والمجتمع المدني والديمقراطية من الظل. وما يعزز هذا الإيمان الراسخ، أن الرئيس بوش دشن إعلانه عن النظام العالمي الجديد بعدوان عسكري على العراق، وتفاخر في خطابه أمام الكونجرس أنه ورفاقه الأميركيين قد اجتازوا الاختبار الأول لهذا النظام بنجاح.

يجادل Hua Hsu في صحيفة (New York)[٩] من العام ٢٠١٣، بأن النظام العالمي الجديد ليس قطعةً واحدة بقدر ما هو وسيلة لقراءة التاريخ. في أبسط مستوياتها. يقول Hsu تسعى " العصابة" - التي تعمل في الخفاء من خلال الوسائل التي تبدو رسمية فوق الأرض - إلى إقامة حكومة عالمية واحدة قوية، ويضيف:

إن القلق يميل إلى أن يكون أكثر حول الجزء المتعلق بـــمصطلح " الجديد" أكثر منه في الجزء المتعلق بـــ " النظام" . منذ الهجمات في ١١ أيلول، قررت الولايات المتحدة المضي قدماً بمفردها، على قاعدة، نذهب منفردين ونرحب بالآخرين إذا رغبوا في الانضمام إلينا. مع غياب كامل للقانون الدولي، شرعت أميركا بقصف أفغانستان، ومع احتلال العراق اتسعت رقعة الاستياء العالمي، وبات ينظر إلى هذه السياسات بالإجماع تقريباً على أنها غير قانونية.

هشاشة النظام العالمي الجديد

مع انتشار جائحة كورونا (COVID19) في العام ٢٠٢٠، بدأت تتكشف هشاشة النظام العالمي الجديد وضعف ومؤسساته، وضعف أداء المنظمات الطبية المحلية والدولية، التي بشرت أميركا ببنائها وفقاً لرؤيتها الجديدة للعالم. وإزاء غزو الفيروس جميع دول العالم وتحوله وباءً وانتشار آلاف المرضى والجثث في الشوارع، تخلت أميركا عن مسؤولياتها العالمية، ولحق الإعياء بنظامها ومؤسساتها الطبية نفسها. في مقال له بصحيفة وول ستريت جورنال، يقول هنري كسينجر[١٠]: إن جائحة كورونا ستغيّر النظام العالمي للأبد. في الواقع، ساعد الفيروس في إحداث اضطرابات في النظام العالمي الجديد وانتقل بمستويات تأثيره من نطاق الاختصاص الطبي إلى مدار المناكفات السياسية، المتمثل في سياسة بحث قادة الغرب عن كبش فداء للتشهير به وتحميله المسؤولية. وكان أحدث اتهام ورد على لسان الرئيس الأميركي السابق ترامب[١١] بتسمية فيروس كورونا بـــ " فيروس الصين"، فتصدرت مدينة ووهان الصينية المشهد الإعلامي كمصدر لهذا الفيروس. وفي مواجهة هذا الوضع الدولي الفوضوي، تمكنت الصين[١٢] إلى جانب روسيا[١٣] من تحويل الأزمة إلى فرصة والاستفادة من المزايا، وتجنبتا النزاع على الرغم من الاتهامات والتقلبات، نحو التزام عالمي مشترك لمكافحة الجائحة، فأمدتا الأسواق العالمية بملايين اللقاحات[١٤] شبه المجانية خاصة الدول الفقيرة، الأمر الذي أوجد مكانة جديدة للصين وروسيا في مناطق نفوذ واشنطن عبر العالم، التي تمسكت شركاتها بنظام الدفع المسبق بالدولار قبل توريد شحنات المصل المضاد للفيروس الفائض عن حاجة مواطنيها.

يرى مراقبون أن جائحة (COVID19) باعتبارها أزمة كفاح للجنس البشري متعلقة باستمرار وجوده من عدمه، تركت تأثيرات كبيرة على طبيعة النظام السائد في العلاقات الدولية ودرجة الثقة المرتبطة بالنظام العالمي الجديد، وأنتجت شكلاً جديداً من إعادة تموضع التحالفات الدولية والمحاور السياسية والاقتصادية... . عملياً، تكشف الغضب من النظام العالمي بوضوح مع انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا يوم ٢٤ شباط

٢٠٢٢. بدا أن النظام العالمي الجديد الذي صاغته الولايات المتحدة طوال عقود يفقد خيوط الهيمنة المعتادة في التعامل مع باقي دول العالم، ومع فشل[١٥] إحكام فرض العقوبات الاقتصادية الغربية على موسكو، وارتداداتها الداخلية السلبية التي أغرقت الاقتصاد الأميركي إلى جانب اقتصادات دول الغرب في التضخم، وارتفاع مؤشراته في الدول العالمية إلى رقمين، والإنجازات التي حققها الجيش الروسي على الأرض، إلى جانب الزحف التدريجي لدول الأغلبية العالمية نحو روسيا والصين عبر بوابة (بريكس)، بدا واضحاً أن القبضة الأميركية على العالم بدأت تتقلص.

تراجع الهيمنة الأميركية

أظهر استطلاع رأي نشرته (Responsible Statecraft)[١٦] بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢، لصالح موقع (Morning Consult) أن هناك دعماً عاماً كبيراً لتقليص الوجود العسكري الأميركي خارج حدود أميركا والكف عن التطفّل على شؤون الدول الأخرى. وفقاً للنتائج، أظهر ما نسبته ٤٨٪ من الجمهوريين أن الولايات المتحدة يجب أن تخفض تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول العالم، ووافق على ذلك نحو ٣٠٪ من الديمقراطيين المستطلعة آراؤهم. وتشير النتائج إلى احتمالية أن تكون هناك كتلة تصويت كبيرة من شأنها أن تكون منفتحة على سياسات أقل تدخلاً والابتعاد عن استخدام سياسات فرض العقوبات على البلدان الأخرى. في هذا السياق، وجد مسح مجلس شيكاغو[١٧] للعام ٢٠٢٣، الذي أجري في الفترة من ٧ إلى ١٨ أيلول ٢٠٢٣، تراجعاً في أوساط المستطلعين في دعم انتشار القواعد العسكرية الأميركية عبر العالم مقارنة بالعام ٢٠٢٢ لجميع النقاط الثلاث: ست نقاط لبولندا، وانخفض سبع نقاط لألمانيا، وانخفض ١٢ نقطة لدول بحر البلطيق في الناتو.

ومع إصرار بوتين على إنفاذ جميع أهداف العملية العسكرية الروسية التي انطلقت بتاريخ ٢٤ شباط في أوكرانيا لحفظ الأمن القومي الروسي، وانحسار مراهنات الإدارة الأميركية[١٨] في صناعة معارضة قوية من الداخل تطيح بالرئيس بوتين. بل على العكس من ذلك، وثقت الأحداث جُملة من الحقائق يمكن رصدها بالعين المجردة:

- أولاً: على الصعيد الداخل، ارتفعت معدلات ثقة الأمة الروسية بالرئيس بوتين وسياساته وفقاً لاستطلاعات الرأي[١٩]، مع زيادة قياسية في وحدة الموقف الداخلي، ظهر في قدرة القيادة الروسية على حشد قرابة ٣٠٠ ألف عسكري مع إصدار مرسوم التعبئة الجزئية[٢٠]. وإلى جانب العمليات العسكرية الجارية على الأرض، شنت الدبلوماسية الروسية هجوماً موازياً قاده الـروسي المخضرم سيرجي لافروف[٢١]، لشرح مواقف روسيا وأهدافها

من العملية العسكرية.

- ثانياً: إقليمياً، تعزيز التعاون الأمني والشراكة المتأصلة بين جمهوريات رابطة الدول المستقلة٢٢، التي تضم إحدى عشرة دولة محيطة بجمهورية روسيا الاتحادية.
- ثالثاً: التحالفات الدولية، بما فيها منظمة شنجهاي للتعاون وتحالف بريكس[٢٣] الذي يضم كلاً من (الصين، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا، روسيا) الذي أصبح بمثابة مشروع تجمع لقطب عالمي جديد، يجمعه رفض الهيمنة الأميركية على العالم. ومع انضمام خمس دول[٢٤] جديدة (مصر، إيران، الإمارات، أثيوبيا، السعودية) أضيفت قوة دفع ضخمه إلى المجموعة لمنافسة مجموعة السبع الكبار من الناحية الاقتصادية، وفقاً لمعطيات صندوق النقد الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة (بريكس+) أصبح يمثل ٢٨,٣٪ من الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٢٣.

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

منذ أحداث السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣، شنت إسرائيل حرباً انتقامية على قطاع غزة، أدت إلى استشهاد عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين أغلبهم من النساء والأطفال. وفقاً لتقرير رسمي[٢٥] صادر من مؤسسة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ارتكبت إسرائيل عمليات قتل جماعي مروعة ضد الفلسطينيين في المستشفيات والمساجد والكنائس... ودمرت آلاف المنازل، وشردت ٧٠٪ من السكان من منازلهم. علاوة على ذلك، قطعت السلطات الإسرائيلية الكهرباء والغذاء والماء والوقود عن سكان غزة. وما زال الجيش الإسرائيلي يشن عملياته البرية والبحرية والجوية ضد قطاع غزة.

وسط إدانات عالمية لحرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، ومطالبات بوقفها فوراً، أعلنت إدارة الرئيس بايدن - خلافا لمواقف دول الأغلبية العالمية - دعمها حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها إلى جانب دعمها اللامحدود لإسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وطلبت إدارة بايدن ١٤ مليار دولار إضافية لإسرائيل من الكونجرس. يركز هذا الطلب على توفير الدعم الدفاعي الجوي والصاروخي وتجديد المخزونات العسكرية الأميركية الممنوحة لإسرائيل بدعم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونجرس. بالإضافة إلى تقديم خدمات الدعم الأمني وتبادل المعلومات لشن غارات جوية ومدفعية على قطاع غزة، وفقاً لوثيقة[٢٦] تم الحصول عليها من خلال قانون حرية المعلومات، علاوة على أن القوات الجوية الأميركية أرسلت ضباطاً متخصصين في

هذا الشكل الدقيق من الاستخبارات إلى إسرائيل أواخر تشرين الثاني ٢٠٢٣.

على الساحة الدولية، عملت الولايات المتحدة على تعطيل عمل المؤسسات الدولية وإجهاض تنفيذ قراراتها. فقد تبنت الجمعية العامة للأمم٢٧ المتحدة قراراً يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار للأغراض الإنسانية في غزة، وامتثال الأطراف للقانون الدولي، واعتمدت الجمعية العامة القرار المعنون بـ «حماية المدنيين والوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية». (الوثيقة A/ ES-10/L.[27]) بتصويت مسجل بأغلبية ١٥٣ صوتاً مقابل ١٠ أصوات معارضة من ضمنها إسرائيل والولايات المتحدة. وبعد شهور من العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، أفشلت الولايات المتحدة عبر حق النقض الفيتو[28] العديد من محاولات استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي للدعوة إلى وقف إطلاق النار، وسط إجماع أعضاء المجلس على ضرورة اتخاذ مثل هذه القرارات. وكان أحدث إصدار لواشنطن، إحباط الجهود الفلسطينية في مجلس الأمن[29] للحصول على عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة. وبتاريخ ٢٥ آذار ٢٠٢٤ أصدر مجلس الأمن الدولي٣٠ قراراً يطالب بوقف فوري لإطلاق النار على قطاع غزة وصوت لهذا القرار ١٤ عضواً، بينما امتنعت واشنطن عن التصويت.

في الواقع، أظهرت نتائج منصة التصويت العالمية في مقر الأمم المتحدة والإجماع العام داخل مجلس الأمن فجوةً كبيرةً في المواقف بين معظم دول العالم والموقف الأميركي، وعانت واشنطن من عزلة كبيرة بسبب مواقفها الداعمة للحرب على قطاع غزة، وهو موقف لم تشهده الولايات المتحدة سابقاً، يمكن إيجازه في عبارة " إجماع دولي على معارضة سياسة الإدارة الأميركية" . في هذا السياق وعلى المستوى الأميركي الداخلي، أظهر أحدث استطلاع للرأي أجرته شبكة (CNN)[٣١] ونشرت نتائجه بتاريخ ٢٨ نيسان ٢٠٢٤، أن غالبية الأميركيين يرفضون موقف بايدن من الحرب على غزة ٧١٪، مقابل ٢٨٪ فقط يؤيدونها، بما في ذلك علامة رفض كبيرة من ٨١٪ بين أولئك الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً (جيل الشباب)، ورفض الأغلبية بين الديمقراطيين هذه السياسة بنسبة ٥٣٪.

تاريخياً، تدرك شعوب المنطقة منذ وقت طويل مدى دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، لكن لأول مرة منذ عقود، يجدون أنفسهم يحاولون التوفيق بين تصوراتهم المسبقة عن الولايات المتحدة باعتبارها نصيراً متحضراً للمعايير الدولية[٣٢]، وحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية، مع دفاع إدارة بايدن الثابت عن إسرائيل وسط غزوها الانتقامي لغزة، دون قيد أو شرط. وقد أظهرت هذه الإجراءات - للحلفاء والخصوم - أن الولايات لم تفقد دورها كقوة عظمى عالمية مكرسة لحل الصراعات فحسب، وإنما لأنها، بوصفها الشريك الرئيس لإسرائيل،

باتت متورطة أيضاً في فقدان أرواح المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. إن التصعيد والأخطار الكامنة على المستقبل تعكس اندماجاً للأزمات في الشرق الأوسط[٣٣]. يقول جوليان داسي، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية: إن الولايات المتحدة تبدو منفصلةً تماماً عن الحقائق الإقليمية، التي ربما كانت نهجاً متعمداً لتمكين الانسحاب. «ولكن الآن بعد أن استحوذت الحرب الإسرائيلية على واشنطن، بدت ضائعة جداً». الزخم المتصاعد " يجعل من المستحيل على الولايات المتحدة أن تفرض إرادتها من جانب واحد على دول المنطقة وشعوبها.

بينما تتعثر الولايات المتحدة في صراع لم تتوقعه، ترى القوى الناشئة فرصة لأصوات جديدة ٣٤ للانضمام إلى الطاولة العليا، تتنافس القوى العظمى أو تتعايش أو تواجه بعضها البعض في جميع أنحاء المنطقة، لكن لا أحد، على الأقل في الأمم المتحدة، قادر على فرض نسخته من النظام بعد الآن. كتب الصحافي جريج كارلستروم مؤخراً في مجلة (فورين أفيرز): «انسوا الحديث عن أحادية القطبية أو تعدد الأقطاب». " الشرق الأوسط غير قطبي. لا أحد مسؤول. هذه الأصوات التي أشار إليها باتريك وينتور، المحرر الدبلوماسي لصحيفة (الجارديان)، يبدو أنها قادمة من داخل أسوار الحرم الجامعي[٣٥] الأميركي، حيث تشتعل الحراكات الطلابية من الساحل إلى الساحل داخل الولايات المتحدة، وأصبحت عابرة للحدود نحو أوروبا، أقرب حلفاء واشنطن؛ رفضاً لسياسات الإدارة الأميركية وعدوانيتها المتواصلة على الشعب الفلسطيني.

نحو عالم متعدد الأقطاب والأطراف

في لقائه مع السفير الروسي في بكين إيغور مورغولوف، أعلن وزير الخارجية الصيني وانغ يي[٣٦]، أن الصين وروسيا تعملان معاً على تعزيز عالم متعدد الأقطاب، وهما لا تعترفان بالهيمنة أحادية القطب، وتدعمان معاً وبإصرار نظام العلاقات الدولية، التي تُشكل الأمم المتحدة جوهرها، والنظام العالمي القائم على القانون الدولي، وهما لا تعترفان بسياسة القوة الغاشمة" . وجاء في بيان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تشاو ليجيا[٣٧] أن الطائرات والسفن الحربية الأميركية تظهر باستمرار في جميع أنحاء العالم لاستعراض الأسلحة، وهي السبب في تقويض الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. في السياق، رفضت حكومة جمهورية الصين الشعبية واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، الطلبات الأميركية المتكررة بإدانة ما تسميه واشنطن الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى جانب رفض الصين قطع علاقاتها بما فيها الاقتصادية مع موسكو.

وفي نهج واضح لتحدي واشنطن، دشنت بكين مشاريع اقتصادية مشتركة بما فيها زيادة توريد الطاقة والغاز المسال من موسكو، مع احتفاظها بعقود توريدات الطاقة من دول الكتلة الخليجية وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة أوبك.

من جانبه، وفقاً لصحيفة (Global Times)[٣٨]، دعا وزير الدفاع الصيني وي فنغي إلى الإنصاف بدلاً من الهيمنة وحالة الانقسام العالميين، وطالب - خلال الاجتماع العالمي التاسع لوزراء دفاع الآسيان في كمبوديا - دول العالم بممارسة مبادرة الأمن العالمي والعمل معاً لبناء حاجز قوي للأمن العالمي. مشدداً على أن نمو الجيش الصيني وقوته سيكونان دائماً لصالح السلام والاستقرار العالمي، وتعقيباً على هذا البيان، قال لي هايدونغ، الأستاذ في معهد العلاقات الدولية بجامعة الشؤون الخارجية الصينية، لصحيفة (Global Times): إن واشنطن تحاول زرع اضطرابات مماثلة في آسيا بعد إشعال الصراع الروسي الأوكراني من خلال التوسع الشرقي لحلف الناتو وتأجيج التوترات بين روسيا والغرب.

على الجانب الآخر، نجد كوريا الشمالية[٣٩]، (الابن المدلل لموسكو وبكين)، التي يواصل رئيسها كيم جون أون سياساته في تحدي واشنطن بإطلاقات لا منتهية لسلالات من الصواريخ بمختلف أنواعها ومدياتها باتجاه بحر اليابان، بحر الشرق، بحر الصين ومناطق أخرى من المحيط الهادئ. التي تصنفها واشنطن وفق استراتيجيتها ٢٠٢٢، مناطق مضطربة وتنشر فيها آلاف الجنود والسفن الحربية، استعداداً لمواجهة محتملة مع الصين في حال إقدام الأخيرة على استعادة تايوان بالقوة. بينما كشف الرئيس الكوري الشمالي كيم جون أون[٤٠] عن خططه بأن تصبح بلاده أكبر قوة نووية في العالم خلال تكريمه عشرات الضباط ممن ساهموا في الإطلاق الناجح لصاروخ باليستي جديد عابر للقارات.

بينما رفضت فنزويلا عروض الوفد الأميركي برفع العقوبات[٤١] المفروضة عليها منذ العام ٢٠١٩، وتحديث البنية التحتية لحقول إنتاج مصادر الطاقة بأفضل أنواع التكنولوجيا الحديثة، وإعـادة ربط كاراكاس بنظام (سويفت) المالي العالمي، مقابل الموافقة على استئناف[٤٢] تزويد واشنطن بإمدادات الطاقة كبديل لموارد الطاقة الروسية. وأظهر الرئيس نيكولاس مـادورو للوفد الأميركي تمسكه بالصداقة مع موسكو ورفضه مقايضة مبادئه بحفنة من الطحين الأميركي. في السياق، رفضت طهران إعادة إحياء اتفاقية العمل الشاملة المشتركة[٤٣]، بالصيغة الأميركية، بما فيها من امتيازات لاقتصادها المتدهور بفعل الحصار الأميركي، لقاء إقرارها والتزامها بالعقوبات المفروضة على حليفتها موسكو، على الرغم

من التهديدات الأميركية المتواصلة بزعزعة أمن واستقرار نظام الحكم في طهران، التي بلغت ذروتها منذ أسابيع في إثارة الرأي العام الداخلي ضد النظام الإيراني، ودعم ثورة شعبية لإسقاطه.

في السياق، برز دور المملكة العربية السعودية القيادي من خلال قرارات ومواقف إستراتيجية عدة أظهرت خروجها عن النسق التقليدي المواتي لأميركا، تمثل في امتناع الرياض[٤٤] عن زيادة إنتاج النفط وفقاً لرغبات الإدارة الأميركية، إلى جانب عدم إدانة ما تسميه أميركا " الغزو الروسي لأوكرانيا" ، واتخاذ الرياض[٤٥] إلى جانب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية[٤٦]، موقفاً محايداً وداعماً لأحكام القانون الدولي مع ضرورة أخذ مخاوف روسيا المشروعة وحفظ أمنها القومي بعين الاعتبار، كمسار وحيد لحل الصراع الروسي الأوكراني، الأمر الذي أثار حفيظة واشنطن واعتبرته موقفاً متقارباً مع موقف روسيا. لاحقاً، ازداد الموقف تعقيداً من وجهة نظر واشنطن، بعد إقدام منظمة (أوبك+)[٤٧] على اتخاذ قرار بخفض الإنتاج النفطي بمقدار ٢ مليون برميل يومياً، هذا القرار فسرته واشنطن بأنه ضربة سياسية واقتصادية، موجهة مباشرةً للإدارة الديمقراطية الحالية العاجزة عن وقف التدهور في الاقتصاد الأميركي السائر نحو التضخم والركود. ومع تعالي الأصوات داخل مركز صنع القرار في واشنطن بضرورة فرض عقوبات على السعودية رداً على قرارات (أوبك+) بما فيها الإسراع في المصادقة على تشريع قانون نوبك (NOPEC)/ مكافحة الاحتكار، إلا إن إدارة بايدن اختارت خفض التصعيد مع عملاق النفط العالمي، من خلال إعلانها أن المنصب الرفيع الذي يشغله ولي العهد السعودي يجب أن يحميه من الدعاوى القضائية لدوره المزعوم في مقتل مواطنه جمال خاشقجي.

بينما جاءت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج إلى المملكة العربية السعودية، مع ثلاث قمم عالية المستوى، بما فيها القمة العربية الصينية، وإعـلان الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية الشاملة٤٨، وعنوانها فلسطين، بمثابة نقطة تحول تاريخية في مسار العلاقات العربية الصينية نحو عالم متعدد الأقطاب، بعيداً عن سياسات الكيل بمكيالين والمعايير الغربية المزدوجة من القضايا العربية. وتنسجم في إطار تعزيز الروابط التاريخية بين الأمتين العربية والصينية نحو أخذ دورها القيادي والتحرري، على قاعدة المنفعة المتبادلة مع شريك اقتصادي وسياسي مهم على الساحة الدولية بحجم جمهورية الصين الشعبية، وتؤسس لعلاقات مستقبلية قائمة على أسس صلبة من الثقة المتبادلة والممتدة عبر ممرات طريق الحرير القديم قبل أكثر من ألفي عام.

من جانبها، رفضت دول وازنة في العالم - منها الجزائر، الهند، تركيا، البرازيل المكسيك، باكستان، جنوب إفريقيا - الإذعان للمطالب الأميركية بإدانة ما أسمته " الغزو الروسي لأوكرانيا"، والامتثال للسياسات الأميركية الداعية إلى ضرورة الالتزام بتطبيق العقوبات التي فرضتها واشنطن على موسكو، بما فيها مقاطعة سلاسل توريد الطاقة والحبوب. وكانت مواقف الهند الحليف الأقرب لأميركا مفاجئة لساسة البيت الأبيض. يقول السفير الهندي السابق في موسكو، ونائب وزير الخارجية كانوال سيبال[٤٩]: تسعى العقوبات الغربية على روسيا إلى تحقيق هدف سياسي. ومع ذلك، تظل الحقيقة أن الهند كثفت مشترياتها من النفط من روسيا، لأن عقوبات النفط الغربية ليست غير قانونية فحسب لأنها أحادية الجانب ولم تتم الموافقة عليها من الأمم المتحدة، وإنما لأنها انتقائية أيضاً، كما أنها ضارة بالاقتصاد العالمي. وفي أوضح رسالة صادرة من وزارة الخارجية الهندية، أكدت الهند أنها على خلاف مع الدول الغربية عبر التاريخ، مشيرة إلى أن على الغرب التعايش مع موقف الهند إزاء أوكرانيا كما هو.

وهو الموقف نفسه، الذي أعلنته باكستان باختيارها استمرار استيراد النفط والغاز الروسيين، بينما تعزز تركيا العضو في حلف الناتو، علاقاتها بموسكو، نجحت في تثبيت اتفاقيات توريد الحبوب[٥٠] عبر موانئها، وحصلت على وعود من الرئيس بوتين بتحويل أنقرة إلى مركز توزيع عالمي للطاقة مع بداية العام ٢٠٢٣. في السياق، واصلت البرازيل احترامها الاتفاقيات الأخلاقية في نطاق مجموعة (بريكس). من ناحيته، أكد الرئيس المكسيكي أندريس مانويل[٥١] أوبرادور أن بلاده لا تعتزم فرض عقوبات على روسيا على خلفية عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا، وأن المكسيك مستمرة في إقامة علاقات طبيعية مع روسيا.

إلى جانب سلسلة لا منتهية من الدول الباحثة عن إنهاء حالة التفرد والقطبية الأحادية الأميركية، والمستاءة من سياسة النظام العالمي للعهد الأميركي، تصدرت كل من: سورية، وفلسطين، والجزائر، وعدد من الدول الإفريقية، ووسط أميركا اللاتينية وجنوبها، وجنوب شرقي آسيا المشهد. في هذا الاطار، تعرضت الجزائر التي وطدت علاقاتها مع موسكو، لانتقادات واسعة من مجلس[٥٢] نواب البرلمان الأوروبي، بسبب شرائها السلاح الروسي، متهمين إياها بالمساعدة في تمويل الحرب ضد أوكرانيا من خلال شراء هذا السلاح. وفي سياق النهج المتفرد، طالب ٢٧ عضواً في الكونغرس الأميركي[٥٣] في رسالة موجهة إلى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، بفرض عقوبات على الحكومة الجزائرية " بعد رصدهم توقيع موسكو والجزائر صفقات تسلح"، التي

اعتبرها تَدخُلُ في إطار تمويل روسيا مواصلة الحرب في أوكرانيا. من ناحية أخرى، أعاد الرئيس الفلسطيني محمود عباس[٥٤] خلال لقائه الرئيس فلاديمير بوتين في موسكو - على هامش قمة مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا (سيكا) المنعقدة في كازاخستان - التأكيد على عدم ثقته بواشنطن لحل الصراع مع إسرائيل، وعبّر في الوقت نفسه عن تقديره للموقف الروسي.

المشهد داخل أروقة الأمم المتحدة ومقاعد مجلس الأمن في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية كان قد كرر نفسه مسبقاً، فَعّلت واشنطن جميع سياساتها التي تتراوح بين الضغط والتهديد، لعزل روسيا ودفعها خارج المنظومة الدولية، إلا إن النتائج على شاشة استفتاء الأمم المتحدة خلال التصويت على القرارات الموجهة ضد موسكو، أظهرت مخالفة واضحة لرغبات واشنطن، وهنا نستذكر بعض المشاهد، على سبيل المثال، تظهر تطور وضعية التجرؤ على مخالفة تعليمات واشنطن:

المشهد الأول[٥٥]: مع بداية العملية العسكرية الروسية، وفي ظل غياب حالة عدم اليقين من عدد من الدول حول مدى جدية الرئيس الروسي في مواصلة تغيير المشهد السياسي العالمي، صوتت ١٤١ دولة، بتاريخ ٢ آذار، لصالح قرار يدين " الغزو الروسي لأوكرانيا" مقابل ٤٠ دولة عارضت أو امتنعت عن التصويت من أصل ١٩٣.

المشهد الثاني[٥٦]: بتاريخ ٧ نيسان صوتت ٩٣ دولة فقط مقابل ٨٢ دولة امتنعت أو عارضت تجميد عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان.

المشهد الثالث[٥٧]: بتاريخ ١٤ تشرين الثاني، أيدت ٩٤ دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً غير ملزم حول آلية تعويضات تدفعها روسيا لأوكرانيا، وعارض هذا القرار أو امتنع عنه ٨٧ دولة. وقد كشف مشهد ظهور أحد أعضاء الوفد الأميركي في قاعة الأمم المتحدة، وهو يمسك سجلاً لتوثيق توجهات تصويت الأعضاء- وتناقلته وكالات الأنباء، حجم المأزق الذي يعانيه النظام العالمي الجديد.

في تقريرها بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٨، كشفت صحيفة (The Economist)[٥٨] عن مزيد من مؤشرات انتهاء عصر الهيمنة الأميركية، تقول الصحيفة، على عكس مواقف الولايات المتحدة التي تتخلى عن حلفائها، فإن روسيا هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بعلاقات ودية مع جميع اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، من بينهم إسرائيل وتركيا، والأهم من ذلك إيران. وعلى الرغم من أن روسيا وفرت القوة الجوية لـ «المحور الشيعي» في المنطقة، فقد تعاونت المملكة العربية السعودية مع روسيا لإدارة إنتاج النفط ورفع سعر النفط الخام. في الواقع

فإن روسيا نجحت في تسويق نفسها كقوة لا غنى عنها في منطقة الشرق الأوسط. يقول السفير Chas W. Freeman[٥٩] وهو زميل أقدم في معهد واتسون للشؤون الدولية والعامة: إن مجالات نفوذ الدول العظمى هي شكل من أشكال الهيمنة، وإن الولايات المتحدة تسمي أي نظام يخضع لنفوذها بـ" عالم حر" سواء كان ديمقراطياً أم لا. ويضيف، مع نهاية الحرب الباردة، دمجت واشنطن معظم المجال السوفيتي السابق في منطقة نفوذها، ودفعت بمسؤوليتها المعلنة لإدارة كل شيء داخلها حتى حدود روسيا والصين. ويضيف: إن عدم رغبة روسيا في قبول هذا الأمر، هو سبب جذري للأزمات في جورجيا وأوكرانيا. وإن عدم رغبة الصين في الإذعان للهيمنة الأميركية الدائمة على بحارها القريبة هو أصل التوترات الحالية في بحر الصين الجنوبي. سياسة بسط النفوذ العالمي باتت متأصلة في النفس الأميركية، حتى بات العالم يائساً من الأميركيين لقيادتهم من خلال وضع القواعد، وتنظيم المنافع العامة العالمية، ومراقبة المشاعات العالمية، والقيام بـدور «الأشرار» في كل مكان وبأي وسيلة يعتبرها رئيس أميركا ملاءمة. ويقول: أوهام الهيمنة جعلت أميركا مصابة بشلل سياسي داخلي وتعاني حالياً من المكافئ السياسي للانهيار العصبي.

النقاش

تنبئ حالة الحرب القائمة على قطاع غزة، والحرب المستمرة بين موسكو والغرب على الأرض الأوكرانية وحالة عدم الثبات الاستراتيجي بين واشنطن وبكين بمزيد من التصعيد الخطير، مع محاولات دول الأقلية الغربية زعزعة الأمن والاستقرار الدوليين بصورة ممنهجة، لضمان استمرار هيمنتها، وفقاً لنظام واشنطن المتمركز حول مصالحها الذاتية. وفي ظل استمرار الدول الغربية وفي مقدمتها واشنطن ولندن في تغذية نظام كييف، فإن احتمالية امتداد النزاع خارج الحدود ليشمل دول حلف الناتو أصبح أمراً وارداً، ومن الواضح أن هذا سيؤدي إلى صدام عسكري مع دولة نووية، وبالتالي ستكون النتائج كارثية.

استمرار الحرب الروسية الغربية على الأرض الأوكرانية، أدت حتى الآن إلى تشكل أكثر من معسكر على الساحة الدولية، أحدهما تقوده واشنطن ولندن، يلقي باللوم على روسيا في كل شيء بما فيه انخفاض درجات الحرارة في فصل الشتاء، ويتجاهل أن التوسع العدواني لحلف شمال الأطلسي شرقاً نحو روسيا هو السبب الرئيس لاندلاع الأزمة. ومعسكر آخر غربي، تتقدمه هنجاريا/المجر، صربيا، تركيا ويقترب منه موقف كل من النمسا وبلغاريا، يتراوح بين النأي بالنفس إلى البحث عن مخرج دبلوماسي للأزمة بأسرع وقت ممكن، وإن

كان بدرجات متفاوتة. بينما توجد كل من باريس، روما وبرلين وبعض الدول من الصف الثاني بما فيها رومانيا وبولندا، بين مطرقة العقوبات الاقتصادية على روسيا، وسندان التبعية المطلقة لسياسة واشنطن. في المقابل، بدا واضحاً أن معظم دول أميركا اللاتينية والقارة السمراء في إفريقيا، ودول جنوب وجنوب شرق ووسط آسيا، باتت أقرب للخط الصيني الروسي منه إلى أميركا.

الموقف العربي الرسمي المعلن من الحرب في أوكرانيا، كان وما زال موضع تقدير من موسكو باعتباره موقفاً متوازناً، وكان الإعلان الوزاري في القاهرة وإعلان القمة العربية في الجزائر يصبان في هذا الاتجاه المتمركز حول إيجاد مخرج تفاوضي للأزمة الأوكرانية قائم على ضرورة أخذ هواجس موسكو الأمنية بعين الاعتبار. وجاءت القمم الثلاث التي عقدت مؤخراً في الرياض وما نتج عنها من اتفاقيات في مختلف المجالات والبيان الختامي للقمة العربية الصينية، بمثابة تحول تاريخي في مسار العلاقات بين الحضارتين العربية والصينية، نحو الدفع بعالم متعدد الأطراف والأقطاب، يضع الأمة العربية على المسار الصحيح نحو استعادة دورها الريادي في العالم.

إن تعميم مصطلحات وقيم الغرب بما فيها، " الديمقراطية" و" حقوق الإنسان" ، " العالم الحر" ، " تحرير المرأة" ، " محور الخير الشر" ، " الحديقة والغابة" ، " الشذوذ الجنسي" على شعوب ودول الأغلبية العالمية بناء على توجهاتهم أمر غير مقبول لمعظم شعوب الأرض. بالنظر إلى أن التجارب العالمية والعربية خصوصاً مع الغرب أثبتت أن الديمقراطية الغربية لا يمكن أن تنتشر بصواريخ كروز ولا بلغة المدافع، ولا يمكن على سبيل المثال، أن تصادق البرلمانات العربية أسوة ببريطانيا وأميركا على تشريعات أو قوانين تبيح ظاهرة المثلية الجنسية في المجتمع العربي المحافظ، وهو الأمر نفسه الذي ترفضه عدد من دول العالم وفي مقدمتها روسيا والصين، فكل دولة ترى أن لها مطلق الحرية في اختيار النظام الذي تراه مناسباً للحكم وفقاً لقيمها ومعتقداتها، بعيداً عن صيغة الإملاءات الغربية.

شكل انطلاق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والمجازر التي ترتكبها إسرائيل وتجاوز قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وقرارات محكمة العدل الدولية تحت الغطاء الأميركي، نقطة تحول تاريخية وحزام ضغط على حكومات المنطقة العربية والإقليم بضرورة إعادة النظر في العلاقات مع الولايات المتحدة، والسعي الجاد إلى إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد على قواعد المنفعة المتبادلة وتقليل المخاطر.

الاستنتاجات

المناخ السياسي العالمي مُهيأ أمام دول الأغلبية العالمية للتحرر من الهيمنة الأميركية بالدفع نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

تبدو الظروف مواتية أمام الأمة العربية حتى تستعيد حضورها وتأثيرها على الساحة الدولية، في ظل إعادة ترسيم الخارطة الجيوسياسية العالمية الجارية، ويمكن البناء بموثوقية على وثيقة إعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة العربية الصينية.

إمكانية بقاء أوروبا موحدة تتضاءل بشكل مستمر مع استمرار العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا واندلاع مزيد من الأزمات عبر العالم بما فيها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

في نهاية المطاف سيطلب حلف الناتو المُنهك اقتصادياً وعسكرياً، من حليفه زيلينسكي الجلوس إلى طاولة المفاوضات، على قاعدة اتفاقية مينسك١ وملحقاتها مينسك٢، ضمن اتفاقية جديدة قد تكون أنقرة١ أو الدوحة١، على قاعدة الاعــتراف بالاستفتاء الشعبي (انضمام جمهوريات الدونباس ومقاطعة خيرسون وزباروجيا)، وستكون من أهم نتائج هذه الحرب ظهور قوى أو تحالفات عالمية متعددة قادرة على إسقاط واشنطن عن المرتفعات العالمية.

الهوامش

1 https://www.powercube.net/other-forms-of-power/gramsci-and-hegemony/

2 https://www.britannica.com/topic/patrimonialism

3 C:\Users\pji\AppData\Roaming\Microsoft\Word\Destradi, S. (2010). Regional powers and their strategies: empire, hegemony, and leadership. Review of international studies, 36(4), 903-930.

4 C:\Users\pji\AppData\Roaming\Microsoft\Word\Dirzauskaite, G., & Ilinca, N. C. (2017). Understanding

5 https://www.britannica.com/topic/hegemony

6 https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1500/RR1598/RAND_RR1598z1.arabic.pdf

7 https://www.govinfo.gov/content/pkg/PPP-1991-book1/html/PPP-1991-book1-doc-pg218-3.htm

8 https://www.isdglobal.org/explainers/new-world-order-explainer/

9 https://nymag.com/news/features/conspiracy-theories/new-world-order/

10 https://www.aljazeera.net/politics/2020/4/4/%D9%87%D9%86%D8%B1%D9%8A-%D9%83%D9%8A%D8%B3%D9%86%D8%AC%D8%B1-%D9%8

11 https://alakhbar.info/?q=node/23975

12 https://www.aljazeera.net/blogs/2020/5/5/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86

13 https://arabic.rt.com/business/1123272-%D8%A3%D8%B1%D8%AE%D8%B5-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A8%

14 https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D

15 https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/6/29/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%

16 https://responsiblestatecraft.org/2022/12/02/survey-americans-want-to-scale-back-military-entanglements/

17 https://globalaffairs.org/research/public-opinion-survey/majorities-support-us-bases-key-allied-nations

18 https://www.rferl.org/a/ukraine-war-slowing-tempo/32160946.html

19 https://www.skynewsarabia.com/world/1536173-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8

20 https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7/20221208-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9

21 https://www.usip.org/publications/2022/08/amid-war-ukraine-russias-lavrov-goes-diplomatic-offensive

22 https://aawsat.com/home/article/3918571/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%C2%AB%D9%8A%D8%AD%D8%B4%D8%AF%C2%BB-

23 https://alkhanadeq.com/post.php?id=4164

24 https://www.skynewsarabia.com/business/1681853-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-2024-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%

25 https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/initial-reporting-ongoing-israeli-retaliatory-attacks-gaza-reporting-period-7-28-october-2023-based-preliminary-documentation-enar

26 https://theintercept.com/2024/01/11/israel-air-force-targeting-intelligence/

27 https://press.un.org/en/2023/ga12572.doc.htm

28 https://www.theguardian.com/world/2024/mar/22/us-gaza-ceasefire-resolution-explainer

29 https://news.un.org/en/story/2024/04/1148731

30 https://www.aljazeera.com/news/2024/3/25/world-welcomes-unsc-resolution-calling-for-ceasefire-in-gaza

31 https://edition.cnn.com/2024/04/28/politics/cnn-poll-trump-biden-matchup/index.html

32 https://carnegieendowment.org/sada/91075

33 https://www.newyorker.com/news/daily-comment/how-ten-middle-east-conflicts-are-converging-into-one-big-war

34 https://www.theguardian.com/world/2024/apr/06/world-disorder-israel-gaza-war-international-relations

35 https://www.bbc.com/news/world-us-canada-68915021

36 https://arabic.rt.com/world/1411899--الصين-نحن-وموسكو-لا-نعترف-بالهيمنة-الأحادية-وهذا-يتوافق-مع-اتجاهات-الوقت-الحاضر/

37 https://arabic.rt.com/world/1413265--الصين-تتهم-الولايات-المتحدة-الأمريكية-بإثارة-الفوضى-في-جميع-أنحاء-العالم/

38 https://www.globaltimes.cn/page/202211/1280317.shtml

39 https://www.bbc.com/news/world-asia-63672399

40 https://www.aljazeera.com/news/2022/11/27/north-korea-aiming-for-worlds-strongest-nuclear-force-kim-says

41 https://www.reuters.com/business/energy/venezuelas-pdvsa-chevron-address-joint-venture-workers-after-license-2022-12-06/

42 https://www.voanews.com/a/us-delegation-travels-to-venezuela-to-explore-easing-sanctions/6474009.html

43 https://www.politico.com/news/2022/08/08/agreement-nuclear-deal-iran-us-talks-vienna-00050288

44 https://arabi21.com/story/1434226/MEE-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A8-

45 https://www.aljazeera.net/politics/2022/3/10/%D8%A7%D8%A7%D8%A7-175

46 https://www.almayadeen.net/news/politics/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8

47 https://www.almayadeen.net/news/economic/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83-

48 https://www.alarabiya.net/saudi-today/2022/12/10/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8

49 https://arabic.rt.com/press/1366859-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-%D9%84%D9%86-

50 https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AA%D8%AC%D-8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%88%D8%A8

51 https://www.reuters.com/world/mexicos-president-says-will-not-take-any-economic-sanctions-against-russia-2022-03-01/

52 https://arabic.rt.com/world/1411900--نواب-في-البرلمان-الأوروبي-يدينون-العلاقات-الجزائرية-الروسية/

53 https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%81%D8%B1%

54 https://arabic.euronews.com/2022/10/13/palestinian-leader-does-not-trust-america-but-happy-with-russia

55 https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A-

56 https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8

57 https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7/20221114-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9

58 https://www.economist.com/the-world-ahead/2018/12/28/the-end-of-american-hegemony

59 https://mepc.org/speeches/end-american-empire

" العدالة للبعض" لنورا عريقات.. عن تجلّيات المحو القانوني للمجتمع السياسي الفلسطيني

يوسف الشايب

اسم الكتاب: العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية

الكاتب: نورا عريقات

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مكان النشر: رام الله

عدد الصفحات: ٤١٦

سنة النشر: ٢٠٢٤

تُعالج نورا عريقات، المحامية في مجال حقوق الإنسان - والأستاذة المشاركة في الدراسات الإفريقية وبرنامج قانون الجريمة في جامعة روتجرز الأميركية، في كتابها (العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية) - النضال الفلسطيني في سبيل الحريّة، عبر سرد العلاقة بين القانون الدولي والسياسة، من خلال خمسة منعطفات تاريخية على مدار قرن، في الفترة الواقعة بين العامين ١٩١٧ و٢٠١٧، لتخلص إلى أن القانون الدولي محض أمر سياسي، وإن كان له أن يساهم في تحرير الإنسان، فيجب أن يُستخدم لخدمة برنامج سياسيّ محنّك يرمي إلى تحدّي النظام الجيوسياسي الذي يعزز استبداد القوى القائمة عليه، والسياق التاريخي الذي أفرز نظاماً كهذا، والعمل على استثمار القانون بشكل استراتيجي.

الكتاب الصادر، حديثاً، عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بترجمة صفاء كنج، يأتي تتويجاً لخمسة عشر عاماً من المناصرة وخيبة الأمل والتعلّم، لدى مؤلفته بصفتها محامية وباحثة في مجال حقوق الإنسان، وهي التي كشفت عن أن مناصرتها حقوق الفلسطينيين لطالما اصطدمت بعقبات سياسيّة ألهمتها طرح أسئلة أعمق بشأن المعرفة والممارسة، لهذا ركزّت أبحاثها في بداية إعداد هذا الكتاب على ممارسات المحاكم الفيدرالية الأميركية، والقيود التي تحدّ من نطاق الدفاع عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وعجز المحاكم الدولية السياسي، ومن بينها المحكمة الجنائية الدولية، لكن بمرور الوقت، واكتسابها المزيد من الخبرة، اتسع نطاق بحثها مع ظهور أسئلة جديدة، بحيث بات الكتاب يبحث في العلاقات المتشابكة بين السياسة والقانون الدولي في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، ويستكشف الدور الذي يؤديه القانون، والإمكانات التي يوفرّها للفلسطينيّين في سعيهم لنيل حريّتهم.

يتحرى كتاب (العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية) كيف فشل قانون الاحتلال - أو بمعنى أدق، نصوص القانون الدولي التي تتناول احتلال عدو أرضاً ما - في وضع ضوابط للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، والتناقض بين الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لقضية فلسطين، وبين عجزها عن إحداث أي تغيير ذي مغزى، وكيف ضمنت " عملية أوسلو للسلام فشل حل الدولتين" !.

يتناول الكتاب أيضاً كيف بات سجل إسرائيل الفج من الموت والدمار في قطاع غزة

مُجازاً في إطار لغة القانون، بحيث لم تكن أي من الأوضاع على الأرض حالياً في إسرائيل وفلسطين حتمية، فالقانون لديه القدرة على أن يسود ويُقاوِم أيضاً.

وجدت عريقات أن استخدام القانون الدولي للنهوض بالقضية الفلسطينية من أجل الحريّة، يتطلب ممارسة ما أسمته " المحاماة الحراكية" ، التي عن طريقها يتبع المحامون خطى الحركات السياسية لتدعيم جهودهم الجماعية، وفي أفضل الحالات، يمكن للقانون أن يُشكّل أداة، وحتى في تلك الحالات فإن فعاليته تتعطل تبعاً لعوامل عدة، من بينها: القوة الجيوسياسية، والمصالح الوطنية والدولية، وقدرة الأفراد المشاركين، والتماسك الاستراتيجي، والقيادة الفاعلة، والأهم من ذلك كلّه، برأيها، الرؤية السياسية. فلا نقص في المحامين الفلسطينيّين المتمكنين، وإنما ثمة افتقار إلى حركة سياسية قويّة ترفد دعواهم القانونية، وتُرشِدها، وتكون قادرة على الاستفادة من المكاسب التكتيكية التي يحققونها.

يستند الكتاب إلى أدبيّات رصينة في ما يتعلق بتلك الروابط بين القانون الدولي وفلسطين، فعريقات تبني على مراجع كهذه عبر معاينتها بشكل استراتيجي إسرائيل القانونية والسياسية، لاسيما بعد حرب العام ١٩٦٧، وتحليل مساعي منظمة التحرير الفلسطينية القانونية في الأمم المتحدة خلال سبعينيات القرن الماضي، وتتبّع مُحادثات السلام في مدريد وواشنطن وأوسلو في الفترة (١٩٩١- ١٩٩٣)، والكيفية التي حوّلت فيها التدخلات القانونية الإسرائيلية الإطار القانوني من احتلال إلى صراع، تحديداً في الفترة بين العامين ٢٠٠١ و٢٠١٧.

لا يقدم الكتاب وصفات قانونية جاهزة، ولا يطرح حججاً قانونية شاملة، وإنما يكشف كيف يعمل القانون في لحظات تاريخية كان لها أثر كبير، ويوضح كيف يمكن استخدامه بصورة استراتيجية، بالاستفادة من استخدام الإطار الاستيطاني الاستعماري لفهم قضية فلسطين، فهذا النهج التحليلي أتاح لعريقات في الكتاب فرصة الخوض في طبيعة النضال الفلسطيني كفعل مواجهة ومجابهة للاستيطان الاستعماري، غير مُبتعِدة عن التحليل المُشكّك في جدوى اللجوء إلى القانون، رغم عدم تشاؤمها من أن التغيير ممكن.

توزّع الكتاب على خمسة فصول عنونتها عريقات بـ: " الشطب والإلغاء الاستعماري" ، و" احتلال دائم" ، و" الثوريّون البراغماتيّون"، و" عملية أوسلو للسلام" ، و" من الاحتلال إلى الحرب" .

تشير عريقات إلى أن العمل القانوني كان محوريّاً في مشروع إسرائيل التوسعي، فقد فهم القضاء الإسرائيلي، والسلك الدبلوماسي، والمستشارون القانونيّون المدنيّون والعسكريّون، تداخل القانون مع السياسة،

واستفادوا من براعة الدولة الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية في أداء العمل القانوني لتحقيق تطلعاتها السياسية.

أدى الاستثناء السيادي (عقب الحرب العالمية الأولى) الذي جعل فلسطين موقعاً للاستيطان اليهودي، إلى ظهور ترتيب قانوني متخصص برّر المحو القانوني لمجتمع سياسي فلسطيني، فقد مكّن هذا النظام إسرائيل، إلى جانب ثلاثة عقود من الرعاية الإمبريالية البريطانية، من تأكيد سيادتها الاستيطانية اليهودية الصهيونية بالقوة على ٧٨٪ من فلسطين الانتدابية في العام ١٩٤٨.

استخدمت إسرائيل أسطورة عدم وجود شعب فلسطيني، إلى جانب نظام حالة الطوارئ الدائمة بين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٦، لتحويل السكان الفلسطينيين الأصليين إلى حاضرين غائبين، يمكن مصادرة أراضيهم بصورة تعسفية من أجل الاستيطان اليهودي، وعندما أنهت نظام الطوارئ، كرّست تبعية الفلسطينيين كمواطنين من الدرجة الثانية في القانون المدني.

استخدمت إسرائيل، في العام ١٩٦٧، آلية قانونية سياسية، مبنية أيضاً على عدم وجود كيان وطني فلسطيني، لتأسيس احتلال مبني على ادعاءات " الوضع الفريد" ، لتسهيل الاستيلاء المستمر على الأراضي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم جاء إطار عمل اتفاقيات أوسلو، الذي أسس في العام ١٩٩٣، نظاماً متخصصاً آخر مكّن إسرائيل من مواصلة توسعها الاستعماري الاستيطاني، لكن هذه المرّة تحت غطاء صنع السلام.

منذ العام ٢٠٠٠، وتماشياً مع مزاعم مماثلة للتمييز الفريد، جرّمت إسرائيل كل استخدام للقوة (المقاومة) من جانب الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه، وسّعت حقها في استخدام القوة (العنف) ضدّهم، ووضعت في غضون هذه العملية، قوانين جديدة للنزاع المسلّح.

كان لنجاح إسرائيل في مساراتها السابقة نتائج غير مقصودة، بحيث باتت تشكل نظام فصلٍ عنصري، ويتعيّن عليها - دون تقسيم يفصل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة - أن تتعامل مع حقيقة أن ولايتها القضائية تشمل عدداً كبيراً من سكان البلاد الأصليين، أي الفلسطينيين، فوفقاً لمكتب الإحصاء الإسرائيلي، اعتباراً من تشرين الأول ٢٠١٢، كان يعيش على أرض فلسطين الانتدابية، ما يقرب من ٥ر٩ مليون يهودي إسرائيلي، بما في ذلك سكان المستوطنات، و٦ر١ مليون فلسطيني يعيشون في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، فيما تشير التوقعات السكانية إلى أنه بحلول العام ٢٠٣٥، سيشكل اليهود ٤٦٪ فقط من إجمالي السكان.

تذهب عريقات إلى أن إدراج الفلسطينيين من غزة والضفة الغربية كمواطنين من شأنه أن يقوض الأغلبية الديموغرافية اليهودية داخل خطوط الهدنة للعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر)،

وإلى أن الترتيب الحالي، الذي تحكم بموجبه إسرائيل الفلسطينيين المحتلين مع استثنائهم من المواطنة، يمثل نظاماً يعتمد أنظمة قانونية متميزة، بناء على تعريفاته العرقية الخاصة به، مما يعني أنه نظام فصلٍ عنصري.

أدرك أسلاف رئيس الــوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مخاطر هذا التشعب القانوني، فقد أشار إيهود أولمرت، خلال فترة توليه منصب رئيس الوزراء، إلى أن الفشل في إنشاء دولة فلسطينية سيجبر إسرائيل على " مواجهة نضال على غرار جنوب إفريقيا من أجل حقوق متساوية، وبمجرد حدوث ذلك، ستكون نهاية دولة إسرائيل" . أما إيهود باراك، وبعد أن ترك منصب رئيس الوزراء، وجه تحذيراً مفاده: " ما دام بين نهر الأردن والبحر، هناك كيان سياسي واحد فقط، اسمه إسرائيل، فسينتهي به الأمر إلى أن يكون إمّا غير يهودي وإمّا غير ديمقراطي.. إذا صوّت الفلسطينيون في الانتخابات، فهذه دولة ثنائية القومية، وإذا لم يصوتوا، فهي دولة فصل عنصري" .

لا يشكل هذا الواقع مصدر قلق لكل الإسرائيليين، فقد أشادت قطاعات ليست قليلة في المجتمع الإسرائيلي بالوضع الراهن باعتباره انتصاراً هائلاً، حتى إن البعض يريدون تكريس إنجازاتهم، عبر الضم الرسمي للمناطق المصنفة " ج" ، التي تغطي مساحة ٦٠٪ من الضفة الغربية، حيث تقع الكتل الاستيطانية الكبرى.

أحيت لجنة حكومية، في العام ٢٠١٢، الخطاب الذي ينفي الوجود الفلسطيني، عندما خلصت إلى أنه لا يوجد احتلال، لأن الضفة الغربية لا تنتمي إلى جهة سيادية أخرى، وهو ما يبرر الوجود الإسرائيلي الدائم فيها. مع أن الضم بحكم القانون يخاطر بضم السكان الفلسطينيين في المنطقة " ج" ، بعد تركيز الفلسطينيين داخل المنطقتين (أ) و(ب).

وعلى الرغم من أن إطار " أوسلو" كان، ظاهرياً، ترتيباً مؤقتاً حتى إنهاء محادثات الوضع النهائي، فإنه صار ترتيباً لا نهاية له، ومن شأن استمراره احتواء الفلسطينيين بنجاح، وإبقاؤهم بلا سيادة في مناطق حكمهم الذاتي، وغير مواطنين في إسرائيل، ومن ثم تقليص التحدي الديموغرافي الذي يمثلونه.

هذا الاتجاه السياسي ليس مجرد ظاهرة يمينية، حسب عريقات، فقد بات الحديث عن عمليات نقل السكان ومبادلات الأراضي والضم من أجل ضمان أغلبية يهودية حاسمة، وإقصاء الفلسطينيين، يبدو طبيعياً في الخطاب الإسرائيلي السائد، حيث أظهر استطلاع رأي في العام ٢٠١٢ الدعم الإسرائيلي الشعبي للنقل الطوعي أو القسري للمواطنين الفلسطينيين خارج إسرائيل.

وإضافة إلى ذلــك، اقترحت مبادرات لتقديم حوافر اقتصادية لتشجيع المواطنين الفلسطينيين على مغادرة البلاد، علاوة على

مقترحات أخرى لمبادلة القرى التي تضم تجمعات كبيرة من الفلسطينيين الإسرائيليين مع السلطة الفلسطينية مقابل المستوطنات اليهودية الإسرائيلية.

ينكر الإسرائيليون، الذين تصفهم عريقات بـ" الأكثر تعاطفاً، والأكثر ذكاء من الناحية السياسية" ، مزاعم الفصل العنصري عبر الاعتراف بمظالم الفلسطينيين، لكنهم يُجزئون مطالبهم، فهم يؤكدون أن معاملة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل قضية داخلية، في حين أن الخلافات في الضفة الغربية تتعلق بالنزاع، أما الخلافات مع غزة فهي قضية أمن قومي!

كانت مجموعة من المفكرين الفلسطينيين، وفي وقت مبكر من العام ٢٠٠٠، وعقب انهيار محادثات كامب ديفيد التي عجلت في اندلاع انتفاضة الأقصى، أصدرت بياناً يرى أن تجميع الفلسطينيين داخل " سلسلة من المناطق الصغيرة المنفصلة، يُفترض أنها الدولة الفلسطينية الناشئة" ، سيفضي إلى " بانتوستانات" ، في إشارة إلى نموذج الإخضاع الجغرافي للسود المستخدم في ظل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا، مؤكدين صدى التحليلات القانونية والسياسية الفلسطينية التي تُوجت بقرار الجمعية العامة للعام ١٩٧٥، وأعلن الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية (القرار رقم ٣٣٧٩).

ومن بين استخلاصات عريقات في كتابها، أنه " على الرغم من نجاح إسرائيل الظاهر في إقامة سيادة متصلة على معظم المنطقة التي كانت تشمل سابقاً فلسطين تحت الانتداب البريطاني، فإن حدودها الاستعمارية الاستيطانية ما زالت تتحرك" .

استعانت المؤلفة بمقولة الباحث في دراسات الاستعمار الاستيطاني لورنزو فيراتشيني ومفادها أن " الانتصار النهائي للاستعمار الاستيطاني هو خموده، فيصير جزءاً من طبيعة الأمور إلى درجة يصير معها غير محسوس" .

في فلسطين، يبقى المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي صارخاً ومبتذلاً، بسبب الواقع الديموغرافي، ورفض الفلسطينيين العنيد التنازل عن تمسكهم بالانتماء الوطني.

وفي استمرار للسياسات التي بدأتها إسرائيل في العام ١٩٤٧، وكرستها في هيكل دائم لحالة الطوارئ في العام ١٩٤٨، فإنها اليوم مع مؤسساتها الرديفة شبه الحكومية، تقتلع السكان الأصليين الفلسطينيين، وتستلبهم، وتحشرهم جغرافيّاً، دون أي اعتبار للاختصاصات القانونية أو الترسيم الجغرافي.

ترى عريقات أن أهداف إسرائيل، سابقاً وحالياً، تتمثل في تحقيق أغلبية ديموغرافية يهودية والمحافظة عليها، والاستحواذ على أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين عليها، وهي تحقق ذلك عبر القانون

المدني في إسرائيل، ومزيج من الأحكام الإدارية والعرفية في القدس الشرقية، والأحكام العرقية في الضفة الغربية، والحرب الشاملة في غزة.

يتجلى ذلك في تجميع الفلسطينيين الخاضعين للولاية الإسرائيلية ضمن مساحات صغيرة من الأرض بوضوح في الضفة الغربية، حيث يجري وضعهم وحصرهم في المنطقتين (أ) و(ب)، وهو واضح أيضاً في غزة التي توجد فيها أكبر كثافة سكانية، وكذلك داخل إسرائيل نفسها، حيث تقوم الحكومة بصوغ سياسة تشريعية تهدف إلى إبعاد نحو ٨٠ ألف بدوي فلسطيني من النقب، وتجميعهم في بلدات حضرية غير متجاورة، تحت بند " التنمية" .

وفي القدس، أدت السياسة الموسومة بـ" مركز الحياة" - التي تفرض على الفلسطينيين المقدسيين أن يبرهنوا على أنهم يقيمون بصورة مستمرة فيها للحفاظ على حقهم في هذه الإقامة - إلى تقليص عدد السكان الفلسطينيين في المدينة باطراد، وفي باقي أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، ألغت إسرائيل بشكل واضح حق إقامة ربع مليون فلسطيني بين العامين ١٩٦٧ و١٩٩٤، مما قلص عدد السكان الفلسطينيين فيها بنسبة ١٠٪ على أقل تقدير.

وفي داخل إسرائيل، يَحرِم حظر تشريعي لم شمل الأسرة في أوضاع معينة، أزواج المواطنين الإسرائيليين الآتين من " دول معادية" ، حيث يقيم عدد كبير من الفلسطينيين، ومن الحق في تعديل وضعهم، وذلك في محاولة لا موارية فيها لتقليص وجودهم.

ما سبق ليس إلا أمثلة مختارة من مصفوفة القوانين والسياسات الهادفة إلى اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، أو حدود فلسطين الانتدابية، وفق ما خلصت إليه عريقات، بحيث يصف الفلسطينيون حالتهم بأنها " نكبة مستمرة" في إشارة إلى التهجير والنفي القسري لقرابة ٨٠٪ من السكان الفلسطينيين خلال حرب ١٩٤٨.

سياسات الاستيطان ونزع الملكية ونقل السكان الأصليين القسري، هي انتهاك للاتفاقية الدولية للعام ١٩٧٣ بشأن قمع جريمة الفصل العنصري، ترقى إلى تحوّل إسرائيل إلى نظام فصل عنصري نتيجة مطامعها الاستيطانية الاستعمارية، وهيكل الحكم النموذجي لحماية الاستيلاء الاستعماري على الأرض والحفاظ عليها.

درس عدد متزايد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمحللين الأوضاع الناجمة عن ذلك، وصاروا يعتبرون سوء توزيع الموارد الطبيعية، وعدم المساواة في الحصول على السكن، واختلاف نظام العقوبات في الضفة الغربية نظام تمييز عنصري.

وفي العام ٢٠١٢، خلصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى أن " الطابع المُحكم للفصل بين

مجموعتين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يرقى إلى مستوى الفصل العنصري" .

تؤكد عريقات أنه من دون ممارسة إنهاء الاستعمار، فإن حل الدولة الواحدة، الذي يُفترض أنه نموذج مرغوب فيه لإنهاء تجريد الفلسطينيين من إنسانيّتهم وإقصائهم، يمكن أيضاً أن يتحوّر بشدة، مُولّداً نتائج مماثلة إن لم تكن أكثر اضطهاداً، فوجود أغلبية من السكان الفلسطينيين لا يضمن نتيجة بعينها، وهذا ما يؤكده حكم البيض الأغنياء السود في جنوب إفريقيا، فلا حل عادلاً دون المواجهة المباشرة مع إصرار إسرائيل على المحافظة على السيادة اليهودية، وإطار الاستثناء الذي جعل تلك السيادة أولوية ثابتة، مشددة على أن السيادة اليهودية لا تتناسب مع الوجود الفلسطيني، وستؤدي بالضرورة إلى شرذمة السكان الأصليين للبلاد وتقسيمهم وفصلهم وترحيلهم، لكن العكس غير صحيح، فالسيادة الفلسطينية لا تتطلب إزالة الانتماء اليهودي، علاوة على ذلك، فإن مطلب الفلسطينيين الأساسي ليس السيطرة، وإنما الانتماء.

الكتاب، يفيد بالضرورة عامة القراء، لكن بنسب أقل من المختصين القانونيّين، ويأتي إصداره عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت ورام الله، في هذا الوقت مهماً لفهم طبيعة القوانين الدولية والإسرائيلية، خاصة في ظل حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، منذ السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣، ورفع جنوب إفريقيا شكوى ضد إسرائيل على جرائمها إلى المحكمة الجنائية الدولية، وغيرها من الإجراءات التي لم تمنع الاحتلال من مواصلة جرائمه اليومية ضد الفلسطينيين حيثما وجدوا على أرض فلسطين الانتدابية، أو " التاريخية" ، خاصة في القطاع المحاصر الذي بات مُباداً.

تشدد عريقات على أن " الرفض المطلق لجعل المطالب الفلسطينية مركزية، وقلب معادلة السيادة اليهودية التي تعادل اضطهاد الفلسطينيين، تمنعنا من التوجه نحو إمكانيّات يمكن أن تفضي إلى نتيجة أفضل، ولا يتعلق الأمر باقتراح حل سياسي، فأفق أي من هذه الحلول واضح، وقد شكل طريقاً مسدوداً هائلاً لما يقرب من قرن من الزمان.. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإصرار على جعل المطالب الفلسطينية مركزية هو تمرين على رؤية مستقبل يحمل قدرة على إزالة عدم التناسب بين الانتماء اليهودي والفلسطيني" .

تخلص صاحبة الكتاب إلى أن " مستقبل فلسطين لديه القدرة على تقديم نماذج جديدة للإنسانية، بما في ذلك الأنظمة القانونية التي يمكن أن تجعلنا متكاملين، تلك التي لم تتمكن أوروبا من توفيرها" ، وأن تحقيق ذلك " يتطلب تركيز بصرنا على أنفسنا باعتبار أننا أحرار فعلاً، من أجل تشييد طريق إلى المستقبل لا يكون فيه تحريرنا مشروطاً أو يقوم على الإقصاء المتبادل، وإنما يضطلع بدور معزّز.. هذا هو وعد فلسطين، وما زال" .

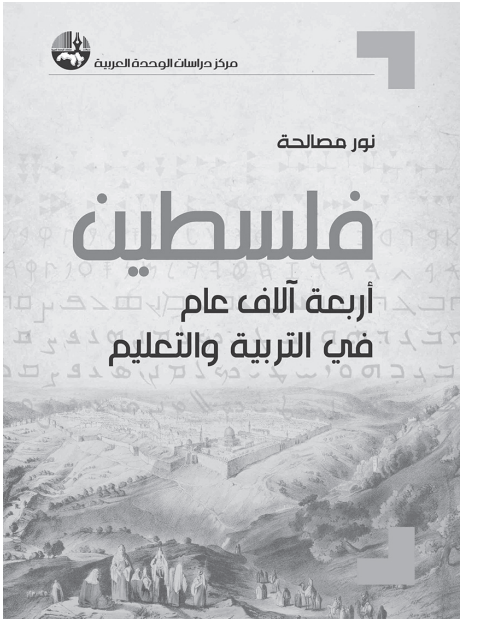

الكتاب: فلسطين: أربعة آلاف عام في التربية والتعليم
المؤلف: نور مصالحة (ترجمة فكتور سحاب)
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية
تاريخ النشر: ٢٠٢٤
عدد الصفحات: ٥١٠

يغوص الكتاب في التاريخ الثقافي المميّز للفلسطينيين، فيسلِّط الضوء على تاريخ العلوم الفلسطينية بأكمله، مع الإشارة إلى الكتابة والتعليم والإنتاج الأدبي والثورات الفكرية في البلاد.

يقدم الكتاب هذا التراث الثقافي الطويل ليثبت أن فلسطين هي أكثر من مجرد «أرض مقدسة» للديانات السماوية الأربع، الإسلام والمسيحية واليهودية والسامرية، وليكشف زيف السردية الصهيونية التي تزعم افتقار أرض فلسطين والفلسطينيين إلى المخزون الثقافي والعلمي والحضاري عبر العصور؛ وليظهر أيضاً أن فلسطين هي موقع عالمي رئيس للتعليم الكلاسيكي وإنتاج المعرفة بلغات متعدّدة، منها السومرية والكنعانية واليونانية والسريانية والعربية والعبرية واللاتينية. هذا التشبُّع الثقافي للبلاد لا يظهر في المساجد والكنائس والمعابد اليهودية التاريخية فقط، وإنما يظهر أيضاً في المنح الدراسية والمدارس التاريخية والكليات والجامعات والمكتبات العالمية الشهيرة ومراكز الأرشيف، التي اختزنتها بلاد الفلسطينيين عبر أربعة آلاف عام.

يكتب المؤرخ مصالحة في تقديمه: «في مختلف فصول هذا الكتاب، لن أكتفي بدحض النظرة القائلة إنّ فلسطين قبل القرن العشرين كانت (بلاد أُمّيّين)، أو بلاداً لا تملك ثقافة أدب خاصّ، وإنما سأبيّن أيضاً حقيقة المجتمع المدنيّ الثريّ ثراء لا يُصَدَّق، والتاريخ المتعدّد الأوجه للتربية والإنتاج الثقافيّ؛ فالتقدّم المدنيّ في فلسطين، وتعدّد معرفة اللغات والتربية المدنيّة، كانا مركزيَّين في نظام التربية التقليديّة الرسميّة (باليونانيّة: παιδεία) في «معهد البلاغة» في غزّة، ذي الشهرة العالميّة، أي الجامعة، في فلسطين في العهد البيزنطيّ. كانت إقامة العلاقات المتشعّبة بين المدينة وجامعتها (Town and Gown)، وإنشاء صلة بين الحياة الفكريّة الأكاديميّة في

الكلّيّة الجامعيّة والأدوار والمهمّات المدنيّة، مؤسّسة على فلسفة تربويّة لدى المجتمع المدنيّ والمواطَنة، تسعى إلى خلق (مدينة - دولة مثاليّة) في فلسطين في العهد البيزنطيّ، وكانت الفلسفة التربويّة العقلانيّة هذه، لا ترى في المدينة (πόλις; polis) وإدارتها ومواطنيها، رعايا حكومة إمبراطوريّة أو استبداديّة، وإنما تراهم مواطنين في شراكة حكم ذاتيّ عقلانيّ مثقّف».

يتضمن الكتاب أحد عشر فصلاً، فضلاً عن المقدمة والمراجع والفهرس.

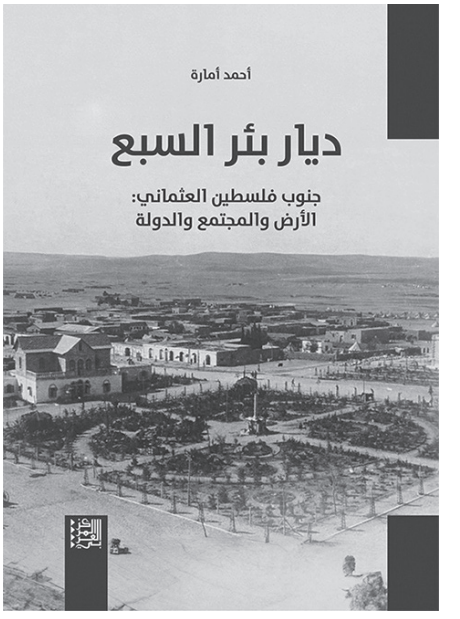

الكتاب: ديار بئر السبع
جنوب فلسطين العثماني:
الأرض والمجتمع والدولة
المؤلف: أحمد أمارة
الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
تاريخ النشر: ٢٠٢٤
عدد الصفحات: ٣٤٤

يستعرض هذا الكتاب تاريخ منطقة بئر السبع ومدينتها بدءاً من السياسة العثمانية تجاه عربانها ومجتمعاتها العشائرية وما عُرف بـ «بدو النقب»، ثم مصيرها ضمن ما سمي «جنوب فلسطين» في التنظيمات العثمانية، كما يناقش التغييرات الجيوسياسية في هذه المنطقة بين سنتَي ١٨٥٠ و١٩٠٠، وتكثيف الزراعة وما أنتجه من اهتمام عثماني ودولي، ثم تحويل العثمانيين منطقة بئر السبع إلى ثغر قتالي في وجه بريطانيا المرابطة في مصر.

يتطرق الكتاب إلى النزاعات العشائرية بين أبناء المنطقة وسببها الحقيقي لا المدوَّن بأقلام مغرضة، متعرضاً للتنازع الدائم بين القانون العرفي العشائري وقانون الدولة. ويناقش الكتاب مسألة بقاء العمل بـ «قانون الأراضي» العثماني بعد سقوط الخلافة العثمانية، وكيفية استخدامه من إسرائيل، داعياً إلى إعادة كتابة تاريخ جنوب فلسطين بصيغة جديدة.

يستفاد من الكتاب أن العقود الأخيرة شهدت بروز مجال دراسي متميز عُرف

بـ «دراسات النقب / بدو النقب»، وازدياد الباحثين الفلسطينيين المحليين فيه، في ظل سياسات الاحتلال المتصاعدة في نزع ملكية أراضي أهل النقب وهدم منازلهم، وهو مجال يمكن تقسيم حقل الدراسات فيه إلى ثلاثة نماذج: الأول، دراسات إثنوغرافية لرحالة أوروبيين استُخدمت إلى حد كبير لأغراض استعمارية وحكم البدو وإدارتهم، كدراسات جينينغ براملي وكيرك وإبشتين... وغيرهم. والثاني، دراسات أنثروبولوجية وجغرافية عن «بدو النقب» منذ الثمانينيات، معظمها عن الفترة الإسرائيلية وقليل منها عن الفترة البريطانية. وقد احتلت البلدات البدوية في ما غدا يُعرف بـ «القرى غير المعترَف بها»، قدراً كبيراً من هذه الدراسات. الثالث، مجموعة أدبيات نُظر فيها إلى مجتمعات «العرب البدو» باعتبارها أقلية مهمَّشة في دولة عرقية إثنوقراطية تمييزية واستعمارية.

تُظهر دراسة الكتاب خصائص ديرة بئر السبع، الحقيقية والمتخيلة، ودور الإدارة العثمانية في تشكيل نظامها القضائي، ثم تَغَيُّره تحت الإدارات الاستعمارية المختلفة منذ أواخر العهد العثماني، لا سيما ما يتعلق منه بنظامَي الأراضي والملكية اللذين تتداخل فيهما القوة والقضاء ورأس المال.

الكتاب: لا سلام لفلسطين - الحرب الطويلة ضد غزة، الاحتلال والمقاومة
المؤلف: هلغي باومغرتن
الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
تاريخ النشر: ٢٠٢٤
عدد الصفحات: ٢٤٨

تدور فصول الكتاب حول استعراض تاريخي رائع ذي عبرٍ لمسيرة الفلسطينيين نحو التحرر، بدءاً من التظاهرات وتصرفات قوات الأمن الإسرائيلية الوحشية تجاهها، إلى عمليات هدم بيوت المقاومين، أو سيطرة المتطرفين اليهود عليها، أو حتى تدمير قرى تدميراً كاملاً، كقرية خربة حمصة البدوية في غور الأردن في ٢٠٢١، أو حصارها

بالمســـتوطنات، من دون أدنـــى نظر من الســـلطات الإسرائيلية إلى «اتفاقية جنيف» الرابعة، الملزِمة حمايةَ المدنيين في ظل الاحتلال وعدم تدمير ممتلكاتهم. تشير فصول الكتاب إلى الاستعراضات المسرحية بين الحكومات والسلطة القضائية في إسرائيل، بحيث تُصدر الثانية قراراً بإخلاء مســـتوطنة فتتقاعس الأولى عن تنفيذه ويُنسى مع الزمن. ويتعرض الكتاب لوقوف الســـلطات موقف المتفرج من اعتداء المســـتوطنين، والتشدد البالغ في معاقبة الفلسطينيين لأدنى شبهة، في حين تصدر أحكام مخففة جدّاً على المستوطنين المتورطين في قتل فلسطينيين.

تقول باومغرتن، التي عاشـــت ردحاً من الزمن في القدس الشرقية: إن كتابها هذا كان وليدَ التأثر بمقاومة الفلسطينيين الذين عانَوا طويلاً من عنف الاحتلال والتطهير العرقي في المدينة المقدسة، وردَّ فعلٍ على حرب إسرائيل ضد بشر قطاع غزة وحجـــره وضد الضفة الغربية. وتضيف الكاتبة الألمانية: إن مقابلة قصيرة مدتها أربع دقائـــق أجرتها مع قناة التلفـــزة الألمانية الثانيـــة في ١٢ أيار ٢٠٢١ كانت كفيلـــة بتعليمها الكثير من الأشـــياء الجديدة عن البلد الذي وُلدَت وترعرعت فيه، فتفاعلُ عـــشرات الآلاف من المواطنين الألمان الذين يدينون بالإسلام عبر إرسالهم رسائل شكر إلكترونية، الأمر الذي فاجأها، إذ لم تكن تتوقعه، خاصة شعورهم بأن مقابلتها كسرت مـــا كان اعتياديّاً وعرفاً ســـائداً، لما تضمنته من توجيه شخص في التلفزيون الألماني نقداً صريحاً لظلم الاحتلال الإسرائيلي.

تلخص باومغرتن المغزى من تأليفها الكتاب بأنه جواب عن كل ما مرَّ ذكره، ومحاولة لعرض هذا الصراع المركزي في شأن القدس وفلسطين وتحليله من وجهة نظر الضحية.

عملت مؤلفة الكتـــاب هلغي باومغرتن أكثر من ربع قرن أستاذة للعلوم السياسية في جامعة بيرزيت. لها العديد من المؤلفات عن تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة وسياساتها.

الكتاب: جريدة «القدس» وبواكير الحداثة في لواء أو متصرفية القدس (١٩٠٨-١٩١٤)
المؤلف: ماهر الشريف

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية
(رام الله - بيروت)
تاريخ النشر: ٢٠٢٤
عدد الصفحات: ٣٧٩

ينبني هذا الكتاب على سؤال رئيس: هل كانت جريدة «القدس» أداة لترويج أسس المجتمع الحديث وتنوير سبل بلوغه؟ وإنْ كانت كذلك، فكيف تجلت بواكير الحداثة في لواء القدس على صفحاتها؟

وللإجابة عن هذا السؤال، ينطلق المؤلف وفق تقديمه من افتراضين: أولهما أن محتويات الجريدة تبيّن أن لواء القدس عرف، منذ العهد العثماني المتأخر، بواكير حداثة، وهذا ما يفنّد مقولة فحواها أن الاستعمار الأوروبي، الذي اتخذ شكل نظام الانتداب البريطاني، هو الذي بذر بذور هذه الحداثة؛ ثانيهما أن سكان لواء القدس - وخلافاً لإحدى الأساطير الصهيونية المبكرة التي تزعم أن هؤلاء السكان لم يمتلكوا خصائص ثقافية وقومية مميّزة، الأمر الذي جعل قضية رحيلهم أو ترحليهم عن أرضهم سهلة - قد امتلكوا مثل هذه الخصائص التي ميّزتهم وجعلتهم يتجذرون في أرضهم.

نقسم الكتاب إلى عشرة فصول؛ الأول بعنوان «الصحافي والجريدة وسبل ارتقاء لواء القدس»، والثاني «جريدة (القدس) والتعبير عن هوية متعددة الأبعاد»، والثالث «متصرفية القدس أو لواء القدس»، والرابع «مدن لواء القدس وبلدياته وحياة سكّانه الاقتصادية»، والخامس «الحياة التعليمية والثقافية والعلمية في لواء القدس».

أما الفصل السادس، فيتطرق إلى الحياة النيابية في لواء القدس بعد استئناف الحياة البرلمانية في الدولة العثمانية، وعنون الفصل السابع بـ «النشاط السياسي والاجتماعي في لواء القدس» حيث يتناول نشاط جمعيات في مجالات متنوعة نشطت في تلك الفترة، ويليه الفصل الثامن «أضواء على الحياة الدينية في اللواء»، والتاسع «الأعياد الدينية والمواسم والاحتفالات الدينية في لواء القدس»، وأخيراً «الحياة الفنية في لواء القدس» الذي يستعرض أحوال المسرح والسينما والرسم والتصوير الفوتوغرافي والغناء والموسيقى والسيرك في المدينة خلال تلك الفترة.

الكتاب: جيوبوليتيك حوض المتوسط: ترسيم الحدود البحرية وقضايا السلام والأمن الدوليين
المؤلف: مجموعة مؤلفين
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية
تاريخ النشر: ٢٠٢٤
عدد الصفحات: ٤٦٢

يحتل حوض البحر الأبيض المتوسط موقعاً استراتيجياً استثنائياً على الصعيد العالمي؛ فهو يمثل نقطة التقاء بري وبحري للقارات الثلاث آسيا وأفريقيا أوروبا، ونقطة تواصل بين شرق الكرة الأرضية وغربها عبر الوصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، وهو يشاطئ نحو ٢٤ دولة وكياناً سياسياً وبشرياً، وحضارياً، ويحتضن على شواطئه الشرقية والجنوبية معاً تجمعات بشرية ودولاً تكتنز أهم الثروات المعدنية والبحرية، وموارد الطاقة التي لا تزال تمثّل أهم العناصر في قلب علاقات دول الضفتين، الجنوبية والشرقية للحوض المتوسطي، بأوروبا. كما يؤدي هذا الحوض المائي المتوسطي دوراً أساسياً في التّجارة الدولية وتعزيز ممارّ الطّرق البحرية. وقد ازدادت حدّة التّنافس الدولي على هذا الفضاء، مع اندلاع ما يعرف بـ»الربيع العربي» منذ العام ٢٠١١، إذ حاولت القوى العالمية الكبرى والقوى الإقليمية استغلال الفراغ الاستراتيجي الحاصل في المنطقة العربية المتوسطية بهدف تعزيز نفوذها العسكري والتجاري على موارد هذه المنطقة الاستراتيجية.

يثير هذا الكتاب الاهتمام بتجدّد الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط كبحر حاضن للعنف والتفاعل والصراع والسلم والانفتاح على العالم الخارجي، في ظل توجُّه الكثير من الدول المشاطئة لهذا الحوض إلى ترسيم حدودها البحرية، خاصة بعد اتساع دائرة الاكتشافات النفطية والغازيّة فيه. وفي ظل هذه المتناقضات، يقف صانع السياسات العامة في البلدان العربية أمام مخاطر التنافس على حوض البحر الأبيض

المتوســـط الذي يمثّل جزءاً من التنافس الدولي على الموارد البحرية والممارّ المائية والسيطرة عليها. لذا يبدو تعزيز السلم والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط بعيد المنال، نظراً إلى طُول مخالب القوى الكبرى التي تتربص بالعالم العربي، لا سيما مع هوانه وضُعفه.

الكتـاب: مصيـدة التعدديـة - الديـن والدولة وسط العرب الفلسطينيين في إسرائيل
المؤلف: ميخائيل كريني
الناشـر: المركز الفلسـطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» (رام الله)
تاريخ النشر: ٢٠٢٤
عدد الصفحات: ٣٥٦

يُحاكم هذا الكتـــاب طبيعة العلاقة القائمة بين دولة إسرائيل والجماعات فيها من منظور التعددية الثقافية، انطلاقاً من حقيقة أن العديد من دول العالم، تركّز في موضوع الديـــن والدولة على قضايا الأقلّيّات الدينيّة بغرض حلّها، على عكس ما هو قائم في إسرائيل، حيث يتم التركيز بشكل شبه حصريّ على الأكثرية اليهودية ومؤسساتها.

يقدم الكتاب مصفوفة قانونية تعرّي هذا الواقع الإسرائيلي الشـــاذ من خلال الرجـــوع إلى قيم دســـتوريّة محددة، محاججاً بأن مَـــن يتظاهر ويحاول أن يكون ليبرالياً ومتعـــدد الثقافات هو في جوهره قسري وغير ليبرالي.

يقع الكتاب في ســـتة فصول، يقف الفصل الأوّل منـــه على الصراع الذي تدور رحـــاه بين الديـــن والدولة في إسرائيـــل ويلاحظ طابعـــه اليهوديّ القائم على الإقصـــاء. ويفند الفصل فرضية بعض الباحثين التي ترى أن العرب الفلسطينيين يتّسِمون بالإذعان والخنوع في عمومهم عندما يتعاملون مع الســـلطة القضائيّة التي تملكها مؤسّســـاتهم الدينيّة، على أن السلوك مصدره النســـيج الاجتماعي المُحافظ الذي يميّز هذا المجتمع.

يعرض الفصل الثاني الفرضيّة العامّة التي تفسّر إقصاء قضايا الدين والدولة بين العرب الفلسطينيين من الخطاب العام الذي يتناول مسائل الدين والدولة، إذ ينبع الاعتراف الممنوح للمؤسّسات والأعراف الدينيّة اليهوديّة من الصفة الرسميّة التي تتّصف إسرائيل بها، وهي تعدّ بحكم ذلك جزءاً من الحيّز العام.

يسلط الفصل الثالث الضوء على المعضلة الفرديّة التي تنشأ عن هذه المكانة القانونيّة الممنوحة للسلطة الدينيّة لدى الطوائف الدينيّة العربيّة الفلسطينيّة.

يرفد الفصل الرابع هذا النقاش بتعريجه على الطبيعة الحادّة التي تسِم هذه المعضلة التي يواجهها هؤلاء الأفراد.

يدحض الفصل الخامس توصيف المعضلة التي يعيشها العرب الفلسطينيون بسبب ولاية القضاء الممنوحة لسلطاتهم الدينيّة باعتبارها نتيجة مسلّماً بها وتفضي التعدّديّة الثقافيّة إليها، كما يكشف زيف هذا التوصيف.

وختاماً، يتصدّى الفصل السادس للتحدّي المتمثل بإمكانية التخفيف من وطأة المصيدة عبر قائمة توصيات بالتدابير المكنة في هذا السياق.

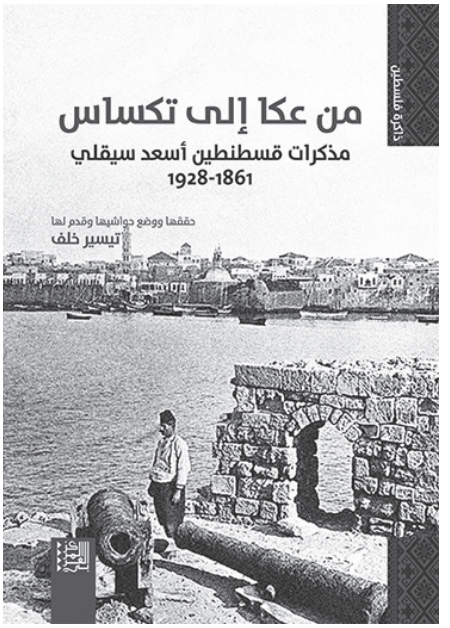

الكتاب: من عكا إلى تكساس: مذكرات قسطنطين أسعد سيقلي (١٨٦١-١٩٢٥)

المؤلف: تيسير خلف (تحقيق وحواشي وتقديم)

الناشر: عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

تاريخ النشر: ٢٠٢٤

عدد الصفحات: ٢٤٨

يحتوي هذا الكتاب على مقدمة يليها عشرون فصلاً وخمسة عشر ملحقاً تتمحور جميعها حول مذكرات مسيحي فلسطيني مخضرم، عايش الفترتين السلطانية والتنظيمات، ويتناول فيها نُبذاً من حياة عائلته وحياته الشخصية ونجاحاته وهجرته، وظروف السلطنة خلال الفترة الانتقالية

وحياة المسيحيين فيها، متطرقاً إلى هجرته وظروفها، وإلى هموم العيش في أميركا، وإلى بعض الحديث في السياسة، والجمعيات، والقوانين الانتقالية، والعلاقات العربية/ العثمانية.

تندرج هذه المذكرات، ضمن النمط المؤرّخ للعائلات، إذ يوثق سيقلي ظروف عائلته، متطرقاً إلى أصلها وجذور تسميتها، ومسلطاً الضوء على أبرز الأحداث التي عاشتها ومحيطها، فيذكر قسطنطين أحوال ولاية سورية العثمانية عموماً، خاصة الجليل الفلسطيني، مركزاً على عكا، وقتذاك، سارداً المناصب الإدارية المهمة التي تولّاها الجيل الثاني من عائلته، بعد سن قانون الولايات العثماني في العام ١٨٦٤، إذ عملوا مترجمين وإداريين في مركز الولاية والمتصرفيّات والقنصليّات الأجنبية، مفصلاً في بعض المشاريع، بينها: تشكيل فريق «مرمح الخيل» العثماني، ومشاركته في معرض شيكاغو الكولومبي الشهير، وشركة «الرزي» في طرابلس الشام، كذلك مشروع «حمّامات الحمّة» الذي أداره أخوه راجي سيقلي، ولا يغفل عن تدوين اهتمامات ذلك الجيل من عائلته بالعمل الثقافي والأهلي.

يتطرق سيقلي، من بين ما يتطرق إليه في مذكراته هذه، إلى ظروف الهجرة العربية المسيحية إلى أميركا، أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فيخوض في تجربة الهجرة إليها، وما رافق ذلك من ظروف تعكس الحالة الاجتماعية والاقتصادية العامة في تلك الفترة.

تحتوي المذكرات على معلومات غاية في الأهمية عن أحوال الجليل الفلسطيني خصوصاً، وولاية سورية العثمانية عامة، كتبها شخص مثقف، درس في أفضل مدارس الولاية، وقتذاك، كالمدرسة الوطنية في بيروت، ومدرسة عين طورا في جبل لبنان، وبدأ دراسة الطب في الكلية البروتستانتية السورية (الجامعة الأميركية في بيروت لاحقاً)، ثم عمل موظفاً رفيعاً في شركة «الرزي» أو «الريجي» لحصر التبغ، مديراً لمديريات عكا وطرابلس الشام، وعُرضت عليه مديرية بغداد لكنه رفضها.

ساهم سيقلي في العمل الثقافي والأهلي إلى جانب شقيقه راجي، خصوصاً في الجمعية الأدبية في عكا، التي تحوّلت، في وقت لاحق، إلى جمعية خاصة بطائفة الروم الأرثوذكس لأسباب عدّة، ليروي في مذكراته قصة أول فرقة مسرحية في فلسطين، وعدد أسماء المسرحيات التي مثلتها بين عامي ١٨٨٠ و١٨٨٣.

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:

Friedrich-Ebert-Stiftung